

## الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١

## المحتويات

٣	مقدمة.....
٣	برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣.....
٤	أهداف التنمية المستدامة.....
٥	إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.....
٦	سبل العمل الجديدة: برنامج عمل التحوّل الصادر عن المنظمة.....
٩	المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال.....
١٠	التركيز على تحقيق الحصائل: إطار النتائج الجديد.....
١٠	غايات المليارات الثلاثة ونظرية التغيير.....
١٤	تعزيز جوانب المساواة.....
١٩	الميزانية.....
٣٣	نظرة عامة على التنفيذ.....
٣٣	استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة.....
٥٩	حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل.....
٨٠	تمتّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية.....
٩٥	تعزيز كفاءة المنظمة وفعاليتها لتقديم دعم أفضل إلى البلدان.....
١١٢	الملحق.....

## مقدمة

١- تشكّل الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ خطوة رئيسية إلى الأمام على طريق التحول الذي تشهده منظمة الصحة العالمية (المنظمة) في عملها، لأنها تهدف إلى تحويل الرؤية الجريئة التي يتصورها برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (برنامج العمل العام) إلى واقع ملموس عن طريق القيام بما يلي: تحقيق نتائج تنفع الناس على الصعيد القطري. وهذه الميزانية هي أول ميزانية برمجية مقترحة تُعدّ في إطار برنامج العمل العام، وهي عنصر جوهري يكفل تنفيذ الاستراتيجية المنصوص عليها في برنامج العمل هذا.

٢- وإن الرؤية التي يتصورها برنامج العمل العام الثالث عشر والنتائج التي يتوخّى تحقيقها لمنفعة الناس على المستوى القطري هي أيضاً من الأغراض الشاملة المحددة في الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن شكل الميزانية البرمجية المقترحة سيختلف عن الميزانيات البرمجية السابقة، لأن الأمانة ستقوم فيها تحديداً بما يلي:

- التركيز على تحقيق نتائج قابلة للقياس تحسناً لصحة الناس؛
- تحديد أولوياتها من العمل لتحقيق نتائج في مجال الصحة العمومية بكل بلد وإثبات السبل الكفيلة بمواءمة استخدام الموارد مع ما يلزم لتحقيق تلك النتائج؛
- تغيير النهج المتبعة في مكافحة الأمراض تحديداً إلى أخرى أكثر تكاملاً وتوجهاً صوب النظم الصحية لتحقيق حصائل مستدامة؛
- مواءمة أوجه التآزر وتعزيزها في مجال إنجاز الأعمال على مستويات المنظمة الثلاثة.

٣- وتحقيق النتائج هو مجال التركيز الأساسي في مساعلة المنظمة. وسوف تسترشد الأمانة بالمبدأ العام القاضي بضرورة ألا تُستخدم الموارد المالية من دون وجود توقعات تفيد بتحقيق نتائج قابلة للقياس فيما يتعلق بتحسين صحة الناس. وستركز الجهود المبذولة في هذا المضمار على تحقيق حصائل ونتائج مستدامة على المستوى القطري تسهم فيها البرامج المنفذة ولا يُقصر فيها العمل على مواصلة الاضطلاع بأنشطة البرامج. وستعزز الأمانة، على نحو مطرد الزيادة، النهج التي توثق عرى أوجه التآزر بين النظم والبرامج الصحية وتحقق تناسق العمل وتكامله بين مستويات المنظمة.

## السياق العام

## برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣

٤- تتمثل مهمة المنظمة في "تعزيز الصحة والحفاظ على سلامة العالم وخدمة الضعفاء"، وهي رؤية أعربت عنها في برنامج العمل العام الثالث عشر الذي أقرته جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون في عام ٢٠١٨ (القرار جص ع ٧١-١).

٥- ويطرح بإيجاز برنامج العمل العام الثالث عشر هذا رؤية واضحة لتحقيق ثلاث أولويات استراتيجية بفضل بلوغ الغايات المحددة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان، وهي كالتالي:

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة - استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة
- التصدي للطوارئ الصحية - حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل
- تعزيز صحة فئات السكان - تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية.

٦- وتوفر الغايات المُحدّدة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان إطاراً تتّخذ المنظمة بموجبه ما يلزم من إجراءات لبلوغ الغايات المتعلقة بالصحة من أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة. وترد في كل واحدة من هذه الأولويات الاستراتيجية ثلاث حصائل صحية تحدد الإجراءات التي ستتّخذها المنظمة لبلوغ الغايات المُحدّدة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان، وهي غايات تشكّل بمعية الوظائف التمكينية الركائز الأربع التي تستند إليها الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٧- وطبقاً لمبررات الاستثمار التي تطرحها المنظمة، فإن من شأن بلوغ الغايات المُحدّدة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان أن يفضي إلى إنقاذ ٣٠ مليون روح وتحسين تمتّع ١٠٠ مليون شخص بالصحة طوال العمر وتحقيق نمو اقتصادي تتراوح نسبته بين ٢٪ و ٤٪ في البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل طوال مدة السنوات الخمس اللازمة لتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر (٢٠١٩-٢٠٢٣). ومن شأن الأرواح التي يُتوقّع إنقاذها أن تشمل ٢٤,٤ مليون شخص ممّن تُنقذ أرواحهم بفضل تحقيق التغطية الصحية الشاملة (بالاقتران مع تحقيق عائد استثمار قدره ١,٤ دولار أمريكي عن كل دولار أمريكي يُنفق في هذا المجال)؛ و ١,٥ مليون شخص ممّن تُنقذ أرواحهم بفضل حمايتهم من الطوارئ الصحية على نحو أفضل (بالاقتران مع تحقيق عائد قدره ٨,٣٠ دولار أمريكي عن كل دولار أمريكي يُنفق في هذا المجال)؛ و ٣,٨ مليون شخص ممّن تُنقذ أرواحهم بفضل تمتّع فئات السكان بصحة أوفر (بالاقتران مع تحقيق عائدات يتراوح قدرها بين ١,٥٠ و ١٢١ دولار أمريكي عن كل دولار أمريكي يُنفق في هذا المجال رهناً بالتدخلات المُنفّذة).

### أهداف التنمية المستدامة

٨- تتواءم الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١، شأنها شأن برنامج العمل العام الثالث عشر، مع أهداف التنمية المستدامة من الناحية الجوهرية، وهي تمهّد السبيل أمام تحقيق بعض الغايات المتعلقة بالصحة من تلك الأهداف. أمّا الغايات المُحدّدة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان فإنها تعزّز الأهداف الطموحة نفسها التي تصبو أهداف التنمية المستدامة إلى بلوغها، وتمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الصادرة عن الأمم المتحدة.

٩- وتتواءم أولى الغايات المُحدّدة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان مع الغاية ٣-٨ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق التغطية الصحية الشاملة)، وهي غاية تتأثر بها أيضاً غايات عديدة أخرى ترد في إطار الهدف ٣ من هذه الأهداف. أمّا ثاني تلك الغايات فإنها تتواءم مع الغاية ٣-د من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية)، ومع الغاية ١-٥ من تلك الأهداف (بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). وتتواءم الغاية الأخيرة من الغايات المُحدّدة بخصوص المليارات الثلاثة الأخرى من السكان مع الكثير من الغايات الأخرى من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها تلك الواردة في الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٣ و ١٦ و ١٧.

١٠- وتسريعاً لوتيرة التقدم المُحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، فقد عملت معاً المنظمات العالمية الناشطة في مجال الصحة بتنسيق من المنظمة على وضع **مسودة خطة العمل العالمية بشأن تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية**، وهي مسودة تمثل التزاماً تاريخياً بالنهوض بمستوى العمل الجماعي، ومن المتوقع أن تتضمن منظمات أخرى إلى هذا النشاط. وسوف تُقدّم المسودة النهائية لخطة العمل العالمية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، وستشكّل سياق عمل المنظمة في الثنائي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

١١- وستعزز الأمانة دورها القيادي في مجال تنفيذ خطة العمل العالمية المقبلة وتحويل مختلف الالتزامات المتعددة الأطراف المقطوعة من المنظمة إلى إجراءات جماعية ومُصممة خصيصاً على نحو مُوجّه صوب دعم البلدان في تسريع وتيرة ما تحرز من تقدم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

١٢- وتواظب المنظمة في معرض إسنادها لبرنامج العمل العام الثالث عشر إلى أهداف التنمية المستدامة، على الالتزام بأداء مهمة بلوغ تلك الأهداف لكي لا يُهمل أي أحد، علماً بأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه منصوص عليه في دستور المنظمة وهو محور ارتكازها في إنجاز جميع أعمالها. وتمشياً مع هذا النهج، فإن المنظمة ملتزمة على جميع مستويات المشاركة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وسوف تسعى إلى إيجاد فرص تدعو بموجبها إلى تعميم الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات). أما مسألة قياس المخرجات الواردة في الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ المناقشة أدناه، فإنها تشجع على مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في كل مخرج من مخرجات المنظمة ككل.

١٣- وعلاوة على ذلك، وإثباتاً لالتزام المنظمة الكامل بمواءمة ميزانيتها البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ مع أهداف التنمية المستدامة وزيادة فعالية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية المقبلة بشأن تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية، فإن ميزانيتها هذه ستستخدم مؤشرات الصحة ومؤشرات المتعلقة بالصحة البيئية في تلك الأهداف بوصفها مقياساً للحصائل الصحية ومعدلات تحقيقها في تقييم أداء المنظمة ومساءلتها على نحو مشترك، وفي تقديم التقارير عن ذلك.

### إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٤- ثمة سياق آخر مهم بالنسبة إلى الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١، ألا وهو إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الآخذ في التطور، الذي جاء ثمره دعوة وجهتها الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة لكي تثبت أن لديها طموحات فعلية مماثلة لتلك المُعرب عنها في أهداف التنمية المستدامة، وتقدم ما يلزم من دعم لتحقيقها.

١٥- وقد أثبتت المنظمة في معرض صياغتها وتنفيذها لبرنامج عمل التحوّل الصادر عنها التزامها الكامل بإصلاح منظومة الأمم المتحدة والمشاركة فيه. وتدعم المنظمة أنشطة تعزيز الآليات المشتركة بين الوكالات وتبسيطها توثيقاً لحرى التعاون فيما بين الجهات المعنية بتسيير الأعمال، وتتفادى في الوقت نفسه الازدواجية المحتملة في أداء الوظائف.

١٦- ويترتب على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية آثاراً عديدة بالنسبة إلى عمل المنظمة، وخاصةً على الصعيد القطري، وذلك كالتالي: سيجري تنفيذ نظام محدّث معني بالمنسقين المقيمين؛ وسيجري تعزيز أنشطة وضع البرامج القطرية وتنفيذ تلك الأنشطة وتنسيقها، بوسائل منها الاستعانة بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإدخال التحسينات على العمل المُنجز في إطار الشراكات المقامة مع المؤسسات التابعة للأمم المتحدة؛ وسيجري تجريبياً اتباع نهج جديدة بشأن الاشتراك في تسيير الأعمال وإدارة شؤون المباني المشتركة، واعتماد تلك النهج، علماً بأنه يُعكف حالياً على إجراء تقييم تام لكامل آثار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على عمل المنظمة، التي تواصل على قدم وساق التخطيط لتنفيذ التغييرات التي سيحدثها إصلاح هذه المنظومة.

١٧- وتمسك المنظمة بزمam العنصر الصحي في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جميع البلدان تقريباً التي تنفذ تلك الأطر ويرد فيها هذا العنصر، ممّا يمكن المنظمة من تكييف أنشطة قيادتها للجهود الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة ٣ بما يتوافق مع سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وستواظب المنظمة

أيضاً بشكل مطرد الزيادة على مواعمة استراتيجياتها المتعلقة بالتعاون القطري مع دورة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستقوم استراتيجياتها هذه، جنباً إلى جنب مع خطط الدعم القطرية التي تركز إليها تلك الاستراتيجيات، مقام جسر يصل بين الميزانية البرمجية المقترحة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستتيسر مواعمة أدوات التخطيط هذه بفضل الاستفادة من كامل مجموعة مؤشرات الصحة والمؤشرات المتعلقة بالصحة المبيّنة.

### سبل العمل الجديدة: برنامج عمل التحوّل الصادر عن المنظمة

١٨- فيما يلي ما قامت به المنظمة من خلال تنفيذ برنامج عمل التحوّل الصادر عنها:

- صياغة استراتيجية توضّح الدور الذي تؤديه المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة وإعطاء الأولوية لدورها هذا، بحيث تحدّد بوضوح معالم الأهداف والغايات التي تصبو المنظمة إلى بلوغها وتوجّه عمل جميع موظفيها؛
- إعادة تصميم الإجراءات الرئيسية التي تركز إليها أعمال المنظمة الأساسية في المجال التقني وتسيير أعمالها وإدارة علاقاتها الخارجية وأداء وظائفها بالاستناد إلى اتباع أفضل الممارسات ودعم تنفيذ استراتيجية المنظمة والشروع في مواعمة العمل عبر أنحاء المكاتب الرئيسية ككل؛
- إعادة تصميم عمليات التخطيط، بما يشمل وضع الميزانية البرمجية، من أجل مواعمة عمل المنظمة على نطاق مستوياتها الثلاثة ككل في مجال تحقيق الحصائل بالبلدان، بوسائل منها الدعم التقني الذي تقدمه إلى البلدان، ومواصلة توثيق عرى دورها القيادي ووظائفها المعيارية؛
- مواعمة نموذج تشغيل المنظمة على نطاق مستوياتها الثلاثة ككل من أجل تحقيق الحصائل على المستوى القطري واستهلال تطبيق ممارسات إدارة ألمعية تحسّن الجودة ومعدلات الاستجابة؛
- استهلال خطوات تضمن إيجاد ثقافة وبيئة عمل تمكّنان من توثيق عرى التعاون الفعلي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتكفل مواعمة العمل مع الأولويات الاستراتيجية وتوظف أفضل الكوادر من موظفي الأمانة ممّن يحرصون على الوفاء بمهمتها، وتواصل اجتذاب المتمتعين منهم بمواهب فذة وتستبقيهم؛
- اتباع نهج جديدة في مجال إجراء الاتصالات وتعبئة الموارد وتعزيز الشراكات كيما يتسنى للمنظمة أن تتمتع بوضع أفضل يمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة على الصعيد العالمي وتوفير التمويل اللازم والمستدام.

١٩- وتراعي الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ كامل ما يترتّب على عملية التحوّل من آثار ستترجم إلى خطط عمل في الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١ في إطار وضع الخطط التنفيذية التي ستبرز عمل المنظمة في مجال دعم البلدان وتعزّز دورها القيادي وتحقّق منافع عالمية في مجال الصحة العمومية.

### تحقيق الحصائل بفضل جني منافع عالمية في مجال الصحة العمومية

٢٠- يلزم برنامج العمل العام الثالث عشر المنظمة بأن تستفيد من دورها في مجال وضع المعايير في إنجاز عملها بطريقة سلسلة عبر أنحاء البرامج كافة وعلى جميع مستوياتها الثلاثة، وأن تحرص في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة على إدخال تحسينات ملموسة على صحة جميع الناس.

٢١- وحُسِّنت في إطار صياغة العمل البرمجي الوارد في هذه الميزانية البرمجية المقترحة جوانب التخطيط ضماناً لوضع أجود القواعد اللازمة لتحقيق منافع عالمية في مجال الصحة العمومية تشمل جميع المنتجات المُعدّة في إطار وضع القواعد والمعايير ومنتجات البيانات والمنتجات التي تبيّن عمليات تحديد الأولويات في مجال الابتكار والبحث، والتي تشكّل مجتمعة معاً الأساس الذي تستند إليه المنظمة في إنجاز أعمالها، علماً بأن بعض تلك المنافع العالمية مُحدّد في هذه الميزانية البرمجية المقترحة.

٢٢- وبفضل العملية الجارية على قدم وساق لتحديد الأولويات في ميدان تحقيق المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية وتخطيط تلك العملية، فقد تمكّنت المنظمة لأول مرة من بيان نطاق الأعمال التي تتجزأ الأمانة في مجال وضع القواعد، وهي خطوة حاسمة الأهمية على طريق ضمان تمكين المنظمة من توجيه مواردها على نحو مُحدّد الأهداف صوب تحديد منافع عالمية في مجال الصحة العمومية بطريقة تحقق حصائل قابلة للقياس على المستوى القطري، الأمر الذي يتوافق مع الرؤية المطروحة في برنامج العمل العام الثالث عشر وبرنامج عمل التحول. وفيما يلي المعايير الثلاثة التي ارتكزت إليها عملية تحديد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية وتحديد أولوياتها تحديداً مسنداً بالبيّنات:

- إيجاد صلة واضحة تربط ما تحدّده البلدان بجلاء من احتياجات بفضل وضع الخطط اللازمة لدعم تلك البلدان؛
- و/ أو تلبية الاحتياجات المحددة من خلال الأجهزة الرئاسية (مثل قرارات جمعية الصحة العالمية)؛
- و/ أو تلبية الاحتياجات الناشئة (مثل تحرير الجينات، والذكاء الاصطناعي).

٢٣- وأنشئت شعبة هي الأولى من نوعها على الإطلاق باسم شعبة العلوم من أجل مواصلة تعزيز الوظائف التي تؤديها المنظمة في مجال وضع القواعد والابتكار والبحث وتكوين البيانات، بما فيها توفير المنافع العالمية الأجود نوعية في مجال الصحة العمومية بالوقت المناسب.

٢٤- وستعمل شعبة العلوم هذه مع الموظفين التقنيين عبر أنحاء المنظمة كافة ضماناً لأن يُستَرد في وضع كل منفعة من تلك المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية بخطة شاملة تبيّن بإيجاز الخطوات المُتخذة انطلاقاً من مرحلة تصميمها ومروراً بمراحل نشرها وتنفيذها وتقييم معدلات الاستفادة منها ووصولاً إلى مرحلة تحقيق الحصائل المنشودة منها على الصعيد القطري. ويكفل هذا الابتكار المُعزّز بعملية إعادة التصميم إعداد كل منتج على نحو يمرّ فيه عبر نقاط تضمن جودته بطريقة مُدارة ومتسقة، وتأييد السبل الكفيلة بتحسين توليف البيّنات واتخاذ القرارات، وتنسيق الخدمات المقدمة على الصعيد الداخلي دعماً لإعداد المنتجات.

٢٥- وإضافة إلى ذلك، ستكفل شعبة العلوم تمكين المنظمة من توقّع ما سيطرأ من تطورات علمية ومن إطلاعها على آخر ما يطرأ منها وتحديد الفرص المُتاحة لتسخيرها تحسيناً لما يُجنى بفضل المنظمة من منافع عالمية في مجال الصحة العمومية وتعزيزاً للصحة العالمية بنهاية المطاف. وهذا الأمر ضروري لتعزيز دور المنظمة القيادي، وضمان صون موقعها في الصدارة، وحفز الابتكار.

### لمحة عامة عن الميزانية

٢٦- إن مبلغ الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ الإجمالي هو بمقدار ٤٨٤٠,٤ مليون دولار أمريكي (انظر الجدول ١ أدناه)، وهو يشمل البرامج الأساسية (بمبلغ ٣٧٦٨,٧ مليون دولار أمريكي) وبرنامج استئصال

شلل الأطفال (بمبلغ ٨٦٣ مليون دولار أمريكي) والبرامج الخاصة (٢٠٨,٧ مليون دولار أمريكي). ويمثل مبلغها الإجمالي هذا زيادة نسبتها ٩٪ تقريباً مقارنة بمبلغ الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ الإجمالي.

٢٧- وترد الآن في الميزانية البرمجية ميزانية مخصصة للعمليات والنداءات الطارئة بوصفها من بنود الميزانية، وهي لم تكن موجودة في الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ بسبب صعوبة إجراء التقديرات المتعلقة ببنود الميزانية المدفوعة بالأحداث، على أن عدم إجراء تلك التقديرات بشأن بنود الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ طرح تحديات فيما يتعلق برصد البيانات الأساسية والإبلاغ عنها، والذي كان يمكن الاستناد إليه في الاضطلاع بالرصد ولكنه تعذر. لذا تقرر إعادة إدراج بند في الميزانية بشأن عمليات الطوارئ. وتستند التقديرات المتعلقة بالثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى أنماط الإنفاق في الثنائيات السابقة وتقييم الاحتياجات بصفة مؤقتة ضماناً لتزويد المنظمة بقدرات كافية تمكنها من الاستجابة في هذا المجال.

٢٨- ويرجى الرجوع إلى الجدول ١ أدناه للاطلاع على مقارنة بين الميزانية البرمجية (٢٠١٨-٢٠١٩) والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الجدول ١: مقارنة الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ بالميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بملايين الدولارات الأمريكية)

قطاع الميزانية	الميزانية البرمجية المعتمدة ٢٠١٨-٢٠١٩	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١	مبلغ الزيادة أو (النقصان)
البرامج الأساسية	٣ ٤٠٠,٣	٣ ٧٦٨,٧	٣٦٨,٤
برنامج استئصال شلل الأطفال	٩٠٢,٨	٨٦٣,٠	(٣٩,٨)
البرامج الخاصة	١١٨,٤	٢٠٨,٧	٩٠,٣
<b>المجموع</b>	<b>٤ ٤٢١,٥</b>	<b>٤ ٨٤٠,٤</b>	<b>٤١٨,٩</b>
عمليات الطوارئ والنداءات	-	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠

٢٩- وقد زيد المكون الأساسي للميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنسبة ١١٪ مقارنة بالميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩، مما يعكس الحاجة إلى توظيف استثمارات استراتيجية في عدة مجالات رئيسية بما يتماشى مع أغراض برنامج العمل العام، ألا وهي كما يلي:

(١) تعزيز قدرات المنظمة التقنية على إنجاز عملها على المستوى القطري؛

(٢) زيادة الاستثمارات اللازمة للاضطلاع بأنشطة الانتقال في مجال شلل الأطفال من أجل أن تُدرج في الميزانية الأساسية الوظائف الرئيسية اللازمة لصون الصحة العمومية، مثل الترصد والتمنيع والاحتواء والتأهب لمواجهة الطوارئ الصحية والاستجابة لها؛

(٣) زيادة الاستثمارات الموظفة لتوسيع نطاق عمل المنظمة في مجال وضع القواعد، ولاسيما فيما يخص أنشطة جمع البيانات والابتكار؛

(٤) تحديد غاية في الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١ بشأن جوانب الكفاءة/ إعادة التخصيص.

٣٠- وعُرضت الميزانية الرفيعة المستوى بحسب المكتب الرئيسي التي ضمت الاستثمارات الاستراتيجية المذكورة أعلاه، على اللجان الإقليمية من أجل التشاور حولها في الفترة الواقعة بين شهري آب/ أغسطس



وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨. وقد نُوقِشت المسودة الأولى للميزانية المفصلة بحسب الحصائل والأولويات الاستراتيجية التي وُضعت بفضل اتباع نهج تصاعدي مبني على الأولويات القطرية وتقدير تكاليف الدعم اللازم لتحقيق النتائج على المستوى القطري في دورة المجلس التنفيذي الرابعة والأربعين بعد المائة.<sup>١</sup> وتجسّد الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ الواردة في هذه الوثيقة إرشادات الدول الأعضاء وتوجيهاتها.

٣١- وترد في الفرع الوارد أدناه المعني "بالميزانية" تفاصيل أخرى عن عملية وضع الميزانية والأرقام التي تبيّننها.

### المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال

٣٢- على الرغم من إحراز تقدم جيد في تحقيق هدف استئصال شلل الأطفال، لا تزال سرية فيروس شلل الأطفال البري مستمرة. وهذا ما حدا بمجلس مراقبة شلل الأطفال إلى اعتماد استراتيجية خمسية جديدة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ لتحقيق الإسهاد العالمي على استئصال فيروس شلل الأطفال البري. وسوف تُركّز الاستراتيجية الخمسية الجديدة، في المقام الأول، على تنفيذ تدخلات رئيسية جديدة ومُكثّفة في البلدان التي يتوطّن بها فيروس شلل الأطفال البري، وفي البلدان الأكثر تعرّضاً للخطر. وستوفر كذلك استراتيجيات للبلدان المُعرّضة لمخاطر أقل بهدف دعم استمرار الوظائف الأساسية والحفاظ على خلو هذه البلدان من شلل الأطفال، مع الاستفادة في ذات الوقت من البنية الأساسية لبرنامج استئصال شلل الأطفال وأصوله من أجل تعزيز البرامج التكميلية.

٣٣- وتبيّن الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بشكل كامل النسبة التي تُسهم بها المنظمة في ميزانية المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، وتزيد على ٦٠٪ من إجمالي ميزانية المبادرة، وتساوي مليار دولار أمريكي تقريباً للثلاثية ٢٠٢٠-٢٠٢١. وسيظهر للمرة الأولى في عنصر البرامج الأساسية في الميزانية البرمجية المقترحة مبلغ كبير سوف يُستخدَم لدعم انتقال وتكامل وظائف الصحة العمومية الأساسية التي التزمت المنظمة بالحفاظ عليها (مثل الترسّد، والتمنيع، والاحتواء، والتأهّب للطوارئ الصحية والاستجابة لها). وخلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، ومع دنو الأجل المُحدّد لتحقيق هدف استئصال شلل الأطفال، سوف يستوعب عنصر البرامج الأساسية في ميزانية المنظمة مزيداً من الوظائف التي يدعمها في الوقت الحالي برنامج استئصال شلل الأطفال، بما يضمن استدامة هذه الوظائف الأساسية والحاسمة الأهمية في مجال الصحة العمومية.

٣٤- ويُرجى الاطلاع على وثيقة المعلومات المستقلة بشأن شلل الأطفال التي تبيّن مزيداً من التفاصيل عن الميزانية المخصّصة لشلل الأطفال والانتقال في مجاله.

## التركيز على تحقيق الحصائل: إطار النتائج الجديد

٣٥- تُركّز الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على النتائج تمثيلاً مع برنامج العمل العام الثالث عشر. ويقضي المبدأ العام الذي تسترشد به المنظمة بضرورة ألا تُستخدم الموارد المالية من دون توقُّع بتحقيق نتائج قابلة للقياس.

٣٦- وتعرض الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إطاراً جديداً للنتائج، يوضّح كيف سنترجم مُدخلاتها ومُخرجاتها لتحقيق غايات المليارات الثلاثة والأهمية البالغة التي تكتسبها هذه المُدخلات والمُخرجات في تحقيق هذه الغايات، كما يبين سُبُل تعظيم الأثر على حياة الناس على المستوى القُطري. وتبين الفقرات التالية إطار النتائج ويلخّصه الشكل ١ أدناه.

### غايات المليارات الثلاثة ونظرية التغيير

٣٧- تشكّل غايات المليارات الثلاثة المحور الأساسي الذي يقوم عليه إطار النتائج، وتحقيق هذه الغايات هو الأساس الذي يستند إليه تنفيذ النتائج وقياسها. وترسم غايات المليارات الثلاثة خطاً واضحاً صوب تحقيق هدف المنظمة النهائي والوفاء بولايتها التي نص عليها دستوراً حتى تبلغ جميع الشعوب أرفع مستوى صحي ممكن.

٣٨- وستركز كل غاية من غايات المليارات الثلاثة على ثلاثة حصائل تتقاطع مع البرامج والنُظم ليتمخض عنها نهج أكثر تكاملاً. وستتقاسم أمانة المنظمة والدول الأعضاء والشركاء العمل من أجل تحقيق الحصائل.

٣٩- وسعيّاً إلى تحقيق الحصائل، فقد وضّعت مجموعة مرتبطة من المُخرجات لتحديد النتائج التي سوف تُسأل الأمانة عن تحقيقها. وتستند المُخرجات إلى عملية جديدة للتخطيط على الصعيد القُطري ترمي إلى تحديد الإسهامات المطلوب من المنظمة تقديمها.

٤٠- وغايات المليارات الثلاثة لا يستبعد أحدها الآخر، بل تُتيح فرصاً للتآزر والعمل الشامل، وتضمن بالتالي اتباع نهج أكثر تكاملاً بكثيرٍ من ذي قبل.

٤١- وفيما يلي الحصائل التسع التي تركز إليها غايات المليارات الثلاثة (مبيّنة بواقع ثلاث حصائل لكل غاية من هذه الغايات):

#### ١- استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة

- الحصيلة ١-١: تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة
- الحصيلة ٢-١: خفض عدد الناس الذين يواجهون صعوبات مالية
- الحصيلة ٣-١: تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية

٤٢- وتجسّد الحصيلتان ١-١ و ٢-١، وهما جزء من الغاية ٣-٨ من أهداف التنمية المستدامة، التعريف الدقيق للتغطية الصحية الشاملة، في حين تدعو الحاجة إلى الحصيلة ٣-١ لضمان فاعلية الخدمات، وفي الحالات التي يكون فيها الحصول على مثل هذه المنتجات سبباً في معاناة ضائقة مالية.

## ٢- حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل

- الحصيلة ١-٢: تأهب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية
- الحصيلة ٢-٢: الوقاية من الأوبئة والجوائح
- الحصيلة ٣-٢: الإسراع في الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها

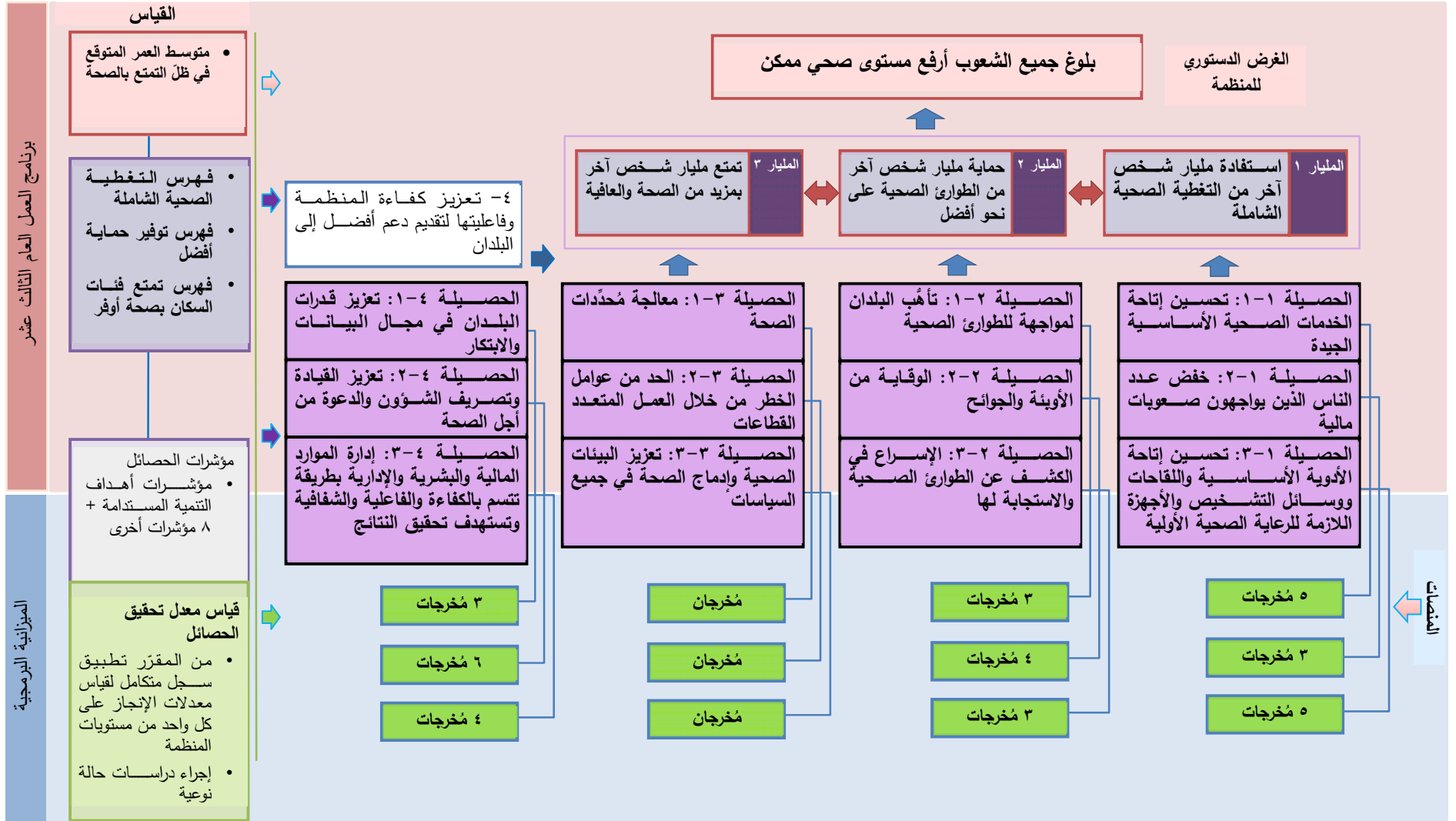
٤٣- وتُركّز الحصيلة ١-٢ على العمل في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والتقييمات الخارجية المشتركة بهدف تقديم الدعم إلى البلدان في تأهبها للطوارئ الصحية. أما الحصيلة ٢-٢ فتُركّز على الوقاية من أمراض مثل الكوليرا، والحمى الصفراء، والأنفلونزا، إلى جانب المُمْرَضات شديدة الخطورة التي قد تزدهر في حالات الطوارئ الصحية أو تكون السبب الحقيقي وراء هذه الطوارئ. في حين تُركّز الحصيلة ٣-٢ على تقديم الدعم إلى البلدان من أجل الكشف عن حالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها.

## ٣- تمتّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية

- الحصيلة ١-٣: معالجة مُحدّدات الصحة
- الحصيلة ٢-٣: الحدّ من عوامل الخطر من خلال العمل المتعدد القطاعات
- الحصيلة ٣-٣: تعزيز البيئات الصحية وإدماج الصحة في جميع السياسات

٤٤- تدعم هذه الركيزة العمل المتعدد القطاعات خارج نطاق النُظُم الصحية، كما تُعزّز الدور الذي تضطلع به وزارات الصحة في الإشراف على السياسات، والدعوة، والعمل التنظيمي. وتتضمن الحصيلة ١-٣ مُحدّدات معينة للصحة - نماء الطفل وصحة المراهق، والتغذية، والعنف والإصابات، والمياه والإصحاح، والمناخ، وتلوث الهواء. في حين تتناول الحصيلة ٢-٣ عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية مثل التبغ، والملح، والسمنة، وعدم ممارسة النشاط البدني، والأحماض الدهنية المتحولة، بالإضافة إلى غيرها من عوامل الخطر الكبيرة المحدقة بالصحة. وتدعم هذه الركيزة كذلك العمل من أجل توظيف القنوات اللازمة لمعالجة هذه المُحدّدات ومجابهة تلك المخاطر بوسائل منها الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ومواقع مثل المدن والمدارس وأماكن العمل؛ والاتفاقات المتعددة الأطراف. كما يشمل العمل، الذي تدعمه هذه الركيزة، مجالات معينة تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل المتعدد، إضافة إلى الجوانب المتعددة القطاعات للتدخلات الرامية إلى التصدي للأمراض السارية.

الشكل ١: إطار النتائج المنشودة في سياق برنامج العمل العام الثالث عشر



٤٥- وتدعم **الركيزة الرابعة** من إطار النتائج تقوية المنظمة لقيادة الصحة العالمية وتنسيق شؤونها، ومن أجل تعزيز البيانات والابتكار بُغية الإسراع بوتيرة التقدم صوب تحقيق غايات المليارات الثلاثة. وتتألف هذه الركيزة أيضاً من الحصائل الثلاث التالية:

- **الحصيلة ٤-١:** تعزيز قُدُرات البلدان في مجال البيانات والابتكار
- **الحصيلة ٤-٢:** تعزيز القيادة وتصريف الشؤون والدعوة من أجل الصحة
- **الحصيلة ٤-٣:** إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج

٤٦- وأُعدَّت **الحصيلة ٤-١** لغرض ضمان الاستفادة من البيانات بفعالية، وستُمكن هذه **الحصيلة** المنظمة من الاضطلاع بدورها في وضع المعايير ورصد الاتجاهات، فضلاً عن تتبّع معدلات بلوغ الغايات المُحدَّدة لأجل تحقيق الحصائل في إطار تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. أما **الحصيلتان ٤-٢ و ٤-٣** فسوف تُعززان فاعلية المنظمة من خلال تحسين القيادة وتصريف الشؤون وتحسّنان إدارة جميع الموارد (المالية والبشرية والإدارية).

٤٧- وسيجري على هذا النحو تنظيم عمل المنظمة وميزانياتها ليركّزاً على بلوغ غايات المليارات الثلاثة، وعلى الحصائل الثلاث المقرر تحقيقها من أجل بلوغ الغايات المنشودة من خلال تأدية الوظائف التمكينية للمنظمة. ويُصَبَّى إلى تحقيق غايات المليارات الثلاثة بفضل سلسلة نتائج تُحقِّز العمل المتكامل وتعكس مساهمة أكبر عن تحقيق النتائج.

### المُخرجات

٤٨- سوف تُسهم أمانة المنظمة في تنفيذ الحصائل وتحقيق غايات المليارات الثلاثة، مستعينة في ذلك بمجموعة من المُخرجات تتألف من ٤٢ **مخرجاً**. وقد حُدِّدَت المُخرجات بطريقة تتطلب من البرامج المتعددة أن تعمل معاً من أجل تنفيذها من خلال نُظُمٍ صحية مُعززة والعمل المتعدد القطاعات.

٤٩- ويُمثِّل النهج المُتبَّع في تحديد المُخرجات تحولاً مهماً عما كان عليه وضع الميزانيات البرمجية السابقة التي حُدِّدَت فيها المُخرجات حسب مجالات البرامج استناداً إلى أمراض محددة. ويجسّد النهج المتكامل المُتبَّع في إعداد الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ نظرية أدق للتغيير تُدرك أن الإجراءات التي يتخذها برنامج واحد منفرداً لن تُحقِّق نتائج برنامجية معينة؛ إذ إن النتائج، وخلافاً لما سبق، سوف تتحقق بتضافر الجهود التي تبذلها البرامج المتعددة والنُظُم الصحية، ومن خلال العمل المتعدد القطاعات. وتُسَلِّم صياغة المخرجات بأوجه التآزر بين هذه الإجراءات.

## تعزيز جوانب المساءلة

٥٠- وضع نظام قياس ثلاثي المستويات يُجسّد نظرية التغيير من أجل إعداد الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وسوف ترصد أمانة المنظمة تنفيذ إطار النتائج وتقيس هذا التنفيذ وتُعد تقارير عنه وتبيّن الكيفية التي سُسهم بها الأمانة في تنفيذ التسلسل الهرمي للنتائج وفق ما ورد في إطار النتائج.

٥١- ويكفل نظام القياس الثلاثي المستويات هذا قياس النتائج المُحقّقة فيما يخص كل عنصر من عناصر سلسلة النتائج. وسيُقاس على أعلى المستويات متوسط العمر المتوقع في ظلّ التمتع بالصحة، بما يتفق مع هدف المنظمة الذي نص عليه دستورها وهو أن تبلغ جميع الشعوب أرفع مستوى ممكن من الصحة والعافية، وبما ينسجم مع تحقيق هدف التنمية المستدامة ٣. وستقيس على المستوى الثاني ثلاثة مؤشرات محددة معدلات إحراز النجاح في تحقيق كل غاية من غايات المليارات الثلاثة. أما على المستوى الثالث، فسُنقّاس الحصائل بواسطة مؤشرات الصحة والمؤشرات المتعلقة بالصحة المُحدّدة في أهداف التنمية المستدامة بالاقتران مع مجموعة قليلة أخرى من المؤشرات المُستخدمة من مجالات أُسندت بشأنها ولايات محددة على مستوى عالٍ، من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة: الأمراض غير السارية، ومقاومة مضادات الميكروبات، والطوارئ وشّل الأطفال، علماً بأنه يوجد ٤٦ مؤشراً إجمالاً تبيّن المقاييس المتعلقة بكل حصيلة من الحصائل التقنية العشر.

٥٢- وستضع الأمانة خطة محددة لتنفيذ غايات المليارات الثلاثة، ستشمل وصفاً للاستراتيجية وسلسلة التنفيذ لتحقيق هذه الغايات؛ وتحديد مُحركات التغيير وتقييمها؛ وترتيب أولوية الإجراءات ذات الأثر الأكبر لتحفيز تحقيق غايات المليارات الثلاثة ورسم مسارات تحقيقها. وسوف تقوم أيضاً القياسات المتعلقة بالحصائل بمقام قياسات وسيطة بطرائق تقضي إلى بلوغ غايات المليارات الثلاثة.

٥٣- وغالباً ما تطرح الدول الأعضاء سؤالاً مؤداه "ما الذي ستفعله الأمانة؟"، وترد في الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إجابة على هذا السؤال فيما يخص كل مخرج في فرع عنوانه "كيف ستتجز الأمانة أعمالها؟" وهذا التشديد الكبير على صيغة السؤال "كيف" هو تشديد جديد يشكّل عنصراً أساسياً من عناصر الميزانية البرمجية المقترحة التي تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وتحدّد التزام الأمانة بما ستحقّقه بنفسها من أجل التأثير في الحصائل المُحقّقة بفضل ما تتجزه من أعمال. وفيما يلي السبل التي تحدّد الميزانية البرمجية المقترحة في إطار كل مخرج بشأن كيفية إنجاز الأمانة لأعمالها:

- تعزيز دورها القيادي على جميع مستويات المنظمة فيما يتعلق بالدعوة إلى زيادة الالتزامات السياسية وتوجيه جدول الأعمال في مجال الصحة والإمساك بزمّام أمور الشركاء من أجل العمل معاً لوضع الصحة على رأس الأولويات العالمية والإقليمية والقطرية؛
- تعزيز دورها في مجال وضع القواعد عن طريق تقديم أجود المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية التي تحقق حصائل في البلدان؛
- الاستفادة من جميع مواردها ومواهبها وأنشطة تعاونها وشبكاتها لدعم البلدان في الوفاء بأولوياتها فيما يتعلق بتحقيق الحصائل.

### اتباع نهج جديد وأمتن في قياس معدلات مساءلة الأمانة والإبلاغ عنها

٥٤- تواظب الأمانة أيضاً على إحداث تحوّل كبير في النهج الذي تتبّعه بشأن قياس إسهاماتها، لتتحول من اتباع نهج مجمّع من القمة إلى القاعدة إلى آخر يقيس الحصائل التي تحقّقها المنظمة على المستوى القطري. وستقيس الأمانة معدلات إنجاز المخرجات بوصفها وسيلة لإثبات إسهامها في تحقيق الحصائل والنتائج بكل بلد.

ويندرج تقييم إسهامات الأمانة في بلوغ الأهداف والحصائل المتعلقة بالمليارات الثلاثة المُحددة في برنامج العمل العام الثالث عشر في صميم عملية إثبات مساهمتها عما تحقّقه من نتائج، وذلك عن طريق قياس المخرجات المُنجزة على نطاق المنظمة ككل في إطار تنفيذ برنامج العمل العام المذكور. وتضم الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ مخرجات عددها ٤٢ مخرجاً تشمل نتائج تدرج ضمن نطاق تحكّم الأمانة فيها مباشرة.

٥٥- ويستلزم طابع التكامل الذي يتسم به إطار النتائج، وخصوصاً المخرجات الواردة فيه، استنباط طريقة مبتكرة لقياس هذه المخرجات تعزيزاً لجوانب مساءلة الأمانة عنها فعلاً وقياس ما تحقّقه من حصائل بطريقة أجدى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح الأمانة اتباع نهج جديد في قياس تلك المخرجات على النحو التالي: لن تحدّد بعد الآن عدداً كبيراً من المؤشرات المتعلقة بالمخرجات لأن هذا النهج أثبت قصوره في ضمان تحقيق الشفافية والمساءلة، ولأن تلك المؤشرات لم تقس إلا جزءاً ضئيلاً من المخرجات المُنجزة.

٥٦- ويعتمد النهج الجديد لقياس المخرجات سجلاً متكاملًا لقياس معدلات الإنجاز. وتقترح الأمانة في إطار اتباع هذا النهج قياس عمق كل مخرج ومدى اتساعه باستخدام ست معلمات من معلمات التقييم، أو ما يسمى هنا "أبعاد التقييم". وسيجري تقييم مجموعة مماثلة من هذه الأبعاد لدى إنجاز كل مخرج، وذلك على النحو التالي:

- ما مدى جودة أداء الأمانة لوظائفها في مجال القيادة؛
- مدى تقديم الأمانة للمنافع العالمية ذات الصلة بإنجاز المخرجات؛
- مدى تزويد الأمانة للبلدان بالدعم التقني؛
- مدى دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان في التدخلات الرامية إلى إنجاز المخرجات؛
- مدى إنجاز المخرجات على نحو يراعي كما ينبغي تحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر؛
- مدى تطبيق مؤشرات إحراز النجاح في وقت مبكر (المؤشرات الرائدة) بطرق تؤثر في الحصائل المُحققة.

٥٧- ويعزّز النهج الجديد جوانب مساءلة الأمانة عن تنفيذ ما حدّته من أعمال يتعيّن إنجازها في الميزانية البرمجية، ويكفل أن تؤثر إسهاماتها في تحقيق الحصائل.

٥٨- وترتبط أولى الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه ارتباطاً مباشراً بما تحقّق من تحولات استراتيجية في إطار تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر، فيما يشدّد البُعدان الرابع والخامس من تلك الأبعاد في التأكيد على هذين العنصرين الشاملين والهامين اللذين يعززان إنجاز المخرجات، ألا وهما تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان وتحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر. ويمثل ذلك التزاماً مقطوعاً من الأمانة بشأن تخطيطها لتعميم هذين العاملين المهمين اللذين يعظمان الاستفادة من تحقيق كل واحد من المخرجات.

٥٩- أمّا البُعد السادس فيكفل زيادة الأمانة لتركيزها أثناء إنجاز المخرجات على الإسهام في تحقيق (نتائج أعلى مستوى في سلسلة النتائج).

٦٠- وسوف تُستخدم تلك الأبعاد لقياس المخرجات المُنجزة في إطار كل هدف من الأهداف المُحددة بشأن المليارات الثلاثة وفي إطار الحصيلة ٤-١ بشأن البيانات والابتكار. وستُعَدّل هذه الأبعاد تعديلاً طفيفاً فيما يخص المخرجات المُنجزة في إطار الحصيلة ٤-٢ (القيادة وتصريف الشؤون) والحصيلة ٤-٣ (التنظيم والإدارة)، بحيث

يُستعاض عن البعدين المتعلقين بالمنافع العالمية والدعم التقني بالبعد الأهم بشأن "الشفافية والمساءلة" و"إتاء الخدمات المتوقعة".

٦١- وستُعدّ مجموعة محدّدة من المؤشرات أو مجموعة معايير لقياس مدى تحقيق كل بُعد ضماناً لتوحيّ المزيد من الموضوعية في القياس والإبلاغ عن التقييم. وترد هذه المؤشرات المحدّدة أو "السمات" في ملحق الوثيقة.

٦٢- والغرض من اتّباع هذا النهج هو الاستعاضة عن الممارسة المُتبعة قديماً بشأن عرض عدد قليل حصراً من المؤشرات فيما يتعلق بكل مخرج. وهذا النهج أشمل وأمتن لأنه يقيس معدل إنجاز الأمانة لأعمالها بطرق تؤثر في تحقيق الحصائل ويساعد على تتبع أداء كل كيان على مستويات المنظمة كافة، ويؤمن بالتالي طريقة أفضل لضمان المساءلة.

٦٣- ومن المُتوخّى تطبيق المنهجية تطبيقاً متسقاً في جميع مراكز الميزانية الموجودة على جميع مستويات المنظمة وفيما يخص كل مخرج ستسهم في تحقيقه، ما يعني أن الأمانة ستكون قادرة على تطبيق قياسات موحّدة لإثبات إسهام كل كيان من الكيانات المنقّدة في إنجاز المخرجات.

٦٤- وبفضل تطبيق هذا النهج على جميع مراكز الميزانية الموجودة عبر أنحاء البرامج والمكاتب الرئيسية، فسيكون بمُستطاع الأمانة قياس أداء كل واحد من مكاتبها على أي مستوى كان من مستويات المنظمة (بما فيها المكاتب القطرية ككل). كما ستكون الأمانة قادرة على تحديد مشاكل معيّنة وبيان مستوى تعقيدها وتعيين المكتب المعني باتّخاذ إجراءات لمتابعتها، ممّا سيبيح المجال أمامها لتقييم الأداء وإيجاد حلول تحسّنه، فضلاً عن تعزيز جوانب المساءلة عن ذلك.

### إبلاغ الدول الأعضاء بالنتائج

٦٥- ستواصل المنظمة إبلاغ الدول الأعضاء بالنتائج، ولكن في إطار تحسين المعلومات المُستقاة من المنهجيات الجديدة لقياس النتائج على النحو التالي:

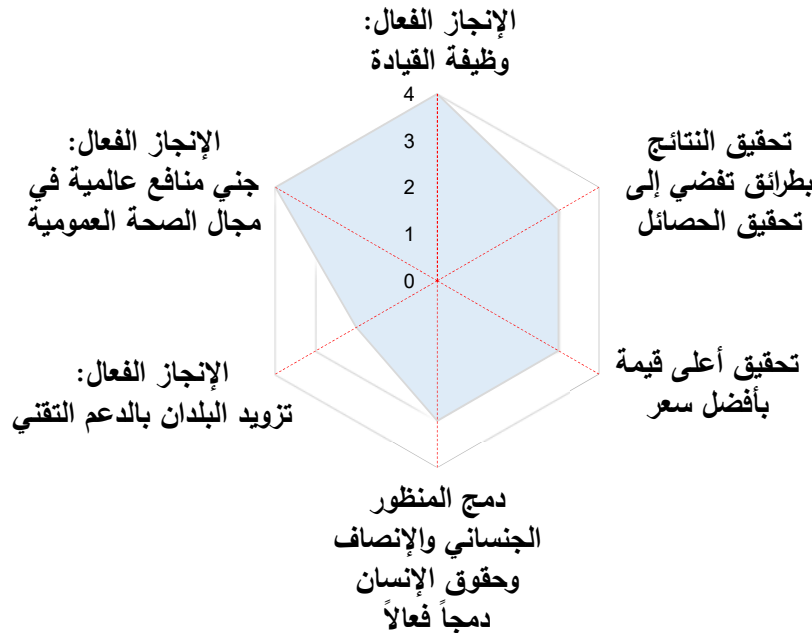
- التقرير السنوي عن النتائج (منتصف المدة ونهاية الثنائية)
- البوابة الإلكترونية لميزانية المنظمة البرمجية.

٦٦- وبالنسبة إلى التقرير السنوي عن النتائج - سيصدر تقرير متكامل واحد عن إطار النتائج باستخدام نظام القياس، أي قياس ثلاثي المستويات للحصائل المُحقّقة والسجل المتكامل لقياس معدل إنجاز المخرجات. وستضم هذه التقارير السنوية المؤشرات والغايات البرمجية والتقدم المحرز في تحقيق المخرجات والإنجازات. ويمثّل التقرير الذي ستطلع عليه الدول الأعضاء بشأن إنجاز المخرجات وبيان معدلات الأداء مقياساً إيضاحياً وكميّاً لمعدلات إنجاز المنظمة في إطار كل واحد من الأبعاد الستة (انظر الشكل ٢ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم المنظمة أيضاً تقارير عن مؤشرات إحراز النجاح بوقت مبكر في تحقيق الحصائل البرمجية ودراسات حالات لإيراد أمثلة أكثر تفصيلاً عن إنجازاتها المُحقّقة في البلدان.

٦٧- وستتألّف التقارير المُقدّمة في إطار اتّباع هذا النهج من تقييمات كمّية وأخرى نوعية مقترنة بنتائج لتقديم إيضاحات أفضل عن التقدم المحرز ومستويات الأداء فيما يتعلق بإنجاز المخرجات.



الشكل ٢: مثال إيضاحي للأبعاد المُطبقة ولمحة عامة عن نتائج تقييم المخرجات المقرر تقديمها بشأن كل مخرج



٦٨- أما بالنسبة إلى البوابة الإلكترونية لميزانية المنظمة البرمجية - فستواصل الأمانة تحسينها لكي تدرج فيها معلومات أكثر تفصيلاً عن النتائج. وإضافة إلى ما يرد في هذه البوابة الإلكترونية من معلومات شاملة (تُحدَّث فصلياً) عن الميزانية والشؤون المالية، فإنها ستواظب على تحسينها لكي تشتمل على ما يلي:

- تقارير عن الحصائل المُحقَّقة (البيانات الأساسية والغايات والإنجازات عند إلتاحتها)؛
- حضور المنظمة قطرياً والإنجازات المُحقَّقة في البلدان ودراسات الحالة القطرية التي تبين التدخلات المُكلَّلة بالنجاح؛
- القياسات المتعلقة بالمخرجات لتوضيح البيانات الأساسية والغايات فيما يخص كل مخرج والإنجازات المُحقَّقة سنوياً على أساس كل بُعد؛
- تقديم التقارير عن المؤشرات (بشأن بوادر إحراز النجاح بوقت مبكر في تحقيق الحصائل المنشودة). وستُعدّ سنوياً تقارير عن النتائج المُحقَّقة.

٦٩- ويكفل هذا النهج الجديد المتعلّق باستعمال سجل متكامل لقياس معدلات الإنجاز في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر أن تتسم عملية تقييم المخرجات بما يلي:

- الاتساق - بحيث تُقاس المخرجات باستعمال مجموعات متماثلة من المعلمات؛
- الشفافية - بحيث تُتاح معايير التقييم بشأن كل واحد من المخرجات؛

- الصرامة - بحيث تُبين بوضوح طريقة قياس كل بعد، وتُجمع البيانات من جانب كل مركز يسهم في إنجاز المخرج من مراكز الميزانية؛
- الموضوعية - بحيث تُقدم بشأن كل مخرج مجموعة معايير محدّدة جيداً، وتُوضع آلية للتحقق من صحة المنهجية نفسها ونتائج التقييم موضع التنفيذ.

٧٠- ويعزّز هذا النهج الجديد جوانب المساءلة عن طريق إتاحة المجال أمام إجراء تقييم أكثر صرامة لإنجاز المخرجات وإسهامها في تحقيق الحصائل المنشودة، وذلك بقصد توثيق عرى الرصد والمواظبة على الاضطلاع به وتوفير معلومات أدق بالوقت المناسب لغرض الاستفادة منها في اتخاذ القرارات أثناء التنفيذ.

## الميزانية

٧١- أعدت الميزانية البرمجية المقترحة على ثلاث مراحل متتالية. وانطوت المرحلة الأولى على إعداد ميزانية برمجية أولية رفيعة المستوى من القمة إلى القاعدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بتحديد مستويات الميزانية الإجمالية في المكاتب الرئيسية لإجراء مشاورات بشأنها في اللجان الإقليمية. أما المرحلة الثانية التي ركزت على وضع خطط الدعم القطري فأتاحت فرصة لتحديد تكاليف الميزانية من القاعدة إلى القمة في حدود ميزانية معينة رفيعة المستوى حسب المكتب الرئيسي، بضمان أن تأخذ الميزانية الأولويات القطرية في الحسبان على وجه تام وتركز على تحقيق الحصائل. وفي أعقاب دورة المجلس التنفيذي الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الأول/يناير ٢٠١٩، ركزت المرحلة الثالثة على تحسين خطط الدعم القطري من جانب المكاتب الإقليمية والقطرية وعلى تجسيد توجيهات الدول الأعضاء المقدمة خلال دورة المجلس التنفيذي في المسودة النهائية للميزانية البرمجية المقترحة.

٧٢- وأكدت الميزانية البرمجية المقترحة الناتجة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ مجدداً التوجهات العامة للميزانية المبينة في الوثائق المعروضة على كل من اللجان الإقليمية والمجلس التنفيذي، بإعادة تركيز الاستثمار على تنفيذ الأولويات الاستراتيجية ووضع المنظمة على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ وزيادة الاستثمار في البلدان لإحداث أثر في الصحة العمومية في كل بلد؛ وتوظيف المزيد من الاستثمارات في العمل المتعلق بوضع القواعد والمعايير بغية إحداث التغيير وتعزيز التأثير في البلدان.

٧٣- وتشمل أرقام الميزانية البرمجية الواردة في هذه الوثيقة العديد من التغييرات مقارنة بتلك الواردة في الوثيقة المعروضة على المجلس التنفيذي.<sup>١</sup>

(أ) بناءً على توصيات من الدول الأعضاء، ألغيت الزيادات المقترحة سابقاً في الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والتي تتعلق بالتضخم (٥٨,٣ مليون دولار أمريكي) وضريبة الأمم المتحدة (٤٢,٤ مليون دولار أمريكي). وقد كان لإزالة عنصر التضخم تأثير على الميزانية الأساسية الرفيعة المستوى لكل من المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي.

(ب) على الرغم من أن البرنامج الخاص للبحوث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري والبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية وردا كاعتمادين منفصلين في الميزانية (الميزانية الأساسية) في الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩، وأن الإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة لا يندرج تماماً ضمن نطاق الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩، فإن هذه البرامج الخاصة الثلاثة قد أدرجت في القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بالصيغة التي عُرض بها على المجلس التنفيذي. وفي أعقاب دورة المجلس التنفيذي، تم إيلاء العناية الواجبة للإبقاء على قطاع البرامج الخاصة في الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، كما كان الحال بالنسبة للميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك للأسباب التالية:

(١) تتطوي هذه البرامج الخاصة على مزيد من آليات تصريف الشؤون ودورات الميزانية، والتي توجه ميزانياتها السنوية/ الثنائية؛

(٢) إن وضع ميزانيات منفصلة لهذه البرامج من شأنه أن يوفر لها المرونة اللازمة لتلبية متطلباتها، ويعزز في الوقت نفسه شفافية إسهامها في تحقيق الحصائل المتفق عليها في

١ الوثيقة مت ٥/١٤٤.

الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وبالتالي إظهار الاستثمارات الموظفة في سبيل تحقيق الحصائل المنشودة؛

(٣) إن الأموال المخصصة لهذه البرامج الخاصة لها أغراض محددة، ولا يمكن استخدامها في برامج أخرى؛ وبناءً على ذلك، فإن أي تحليل للميزانية ولتمويل القطاع الأساسي سيكون غير مُجدٍ إذا ما شمل البرامج الخاصة؛

(٤) لقد ثبت أن وضع ميزانيات منفصلة للبرامج الخاصة أمر فعال للغاية على المستوى الداخلي، إذ إنه يتيح قدرًا كافيًا من المرونة في إدارة الميزانية، ويوفر نفس المستوى من المساواة والإشراف الذي تتميز به البرامج الأساسية.

(ج) أتاح كل من استعراضات خطط الدعم القطرية والاستعراضات الجارية للمنافع الإقليمية والعالمية في مجال الصحة العمومية الحصول على أرقام دقيقة بشأن الميزانية، حسب حصائل كل مكتب من المكاتب الرئيسية. وعلاوة على ذلك، اضطرت المكاتب الرئيسية إلى إدخال تسويات على ميزانياتها بهدف إزالة عنصر التضخم.

٧٤- وبناءً على ذلك، أُدرج في الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ قطاع إضافي من الميزانية يتعلق بالبرامج الخاصة الثلاثة (البرنامج الخاص للبحوث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري، والبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية، والإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة) (الجدول ١). وتم تخفيض الميزانية الأساسية بمبلغ معادل.

٧٥- وأبقى على ثلاثة مجالات رئيسية لتعزيز الاستثمار في العنصر الأساسي للميزانية البرمجية، مقارنة بصيغة الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ التي عُرضت على المجلس التنفيذي. وتتوافق هذه البرامج تماماً مع برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (انظر الشكل ٣)، وهي كما يلي:

(أ) تبلغ القيمة المقدرة لتكاليف تعزيز قدرة المنظمة على التنفيذ في البلدان ١٣٢ مليون دولار أمريكي. وسيسمح هذا الضخ للموارد للمكاتب القطرية والإقليمية بتعزيز خبرتها التقنية في المجالات الرئيسية (مثل التغطية الصحية الشاملة) بما يتماشى مع برنامج العمل العام الثالث عشر من أجل توفير المزيد من الدعم والمشورة التقنية للبلدان.

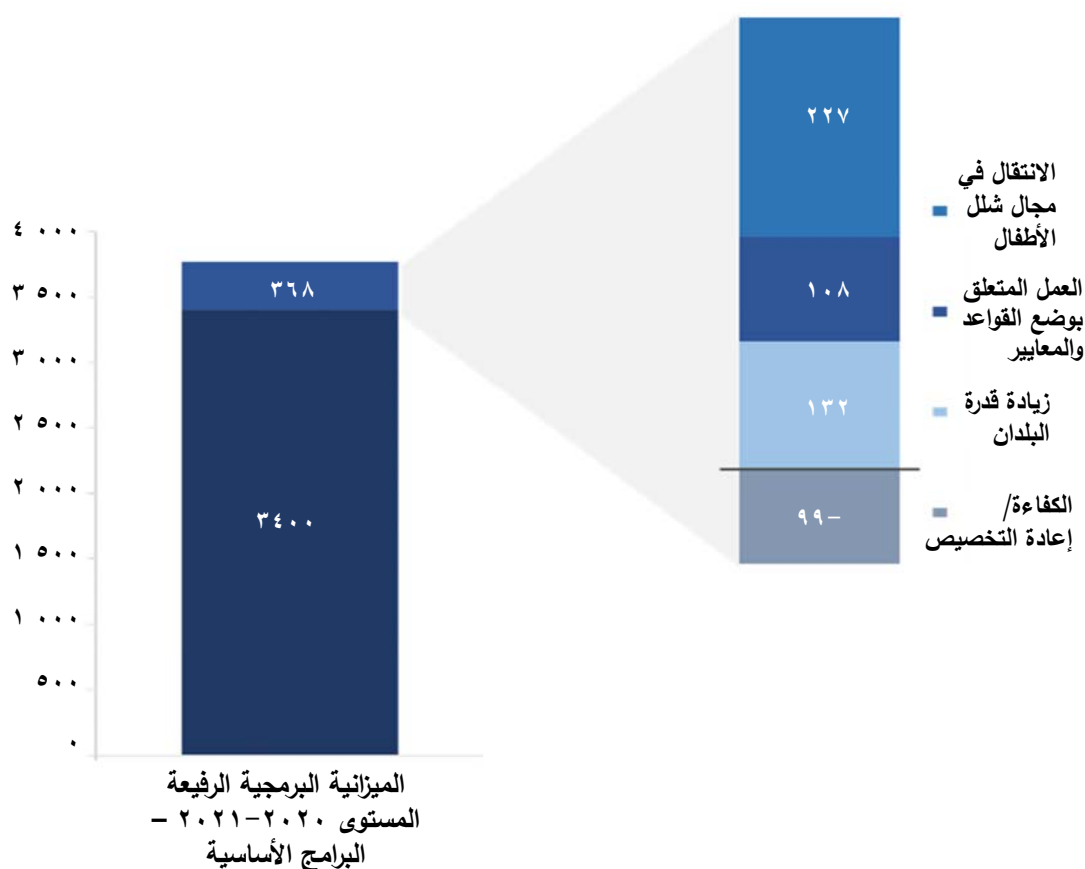
(ب) من المقرر توظيف استثمارات ملحوظة قدرها ٢٢٧,٤ مليون دولار أمريكي من أجل ضمان استدامة وظائف الصحة العمومية الأساسية (الترصّد والتمنيع والاحتواء والتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها) التي ستتأثر بتقليص الأنشطة المتعلقة بشلل الأطفال.

(ج) من المقترح توظيف استثمارات إضافية قدرها ١٠٨ ملايين دولار أمريكي بغية توسيع نطاق عمل المنظمة لدعم البيانات والابتكار. والهدف المنشود من هذه الاستثمارات المقترحة هو تنفيذ التحول الاستراتيجي لبرنامج العمل العام الثالث عشر بشأن تركيز المنافع العامة العالمية على الأثر، والذي يشمل الإرشادات الخاصة بالقواعد والمعايير والبيانات والبحوث والابتكار. وتعد البيانات الدقيقة والمتاحة في الوقت المناسب مورداً أساسياً للدول الأعضاء كي تحقق الغايات المدرجة في أهداف التنمية المستدامة والأهداف الخاصة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة والطوارئ الصحية وتعزيز صحة المجموعات السكانية. وتحتاج المنظمة بوصفها الجهة المشرفة والمؤتمنة على رصد التقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة إلى البيانات بهدف قياس الأداء وتحسين القرارات الخاصة بالبرامج وتعزيز المساواة. وسيتمتع على الأمانة بالتالي تكثيف أنشطتها لدعم بناء القدرة على تدعيم نظم البيانات والقدرة التحليلية على تتبع التقدم المحرز من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة

وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وستشمل هذه الأنشطة بالضرورة ضمان الإنصاف وتصنيف البيانات والتبليغ على المستويين الوطني ودون الوطني ووضع إرشادات رفيعة المستوى بشأن القواعد والمعايير في الوقت المناسب تحدث الأثر في المجالات ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل العام الثالث عشر على مستويات المنظمة الثلاثة.

(د) تعوض الغاية المقترحة بشأن الكفاءة/ إعادة التخصيص عبر مبلغ قدره ٩٩ مليون دولار أمريكي عن جزء من الزيادة في الميزانية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويرجى الاطلاع على التقرير عن تفعيل الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ للحصول على مزيد من التفاصيل في هذا الشأن، وعلى معلومات أخرى مثل تحديد الأولويات وتقاطع ميزانيتي الفترتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الشكل ٣: تفاصيل الزيادات في الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بملايين الدولارات الأمريكية)



## الميزانية البرمجية على المستوى القطري

٧٦- تبين الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ جوهر الاستراتيجية الجديدة، أي زيادة ملحوظة في الميزانية على المستوى القطري. ويبين الجدول ٢ زيادة في الميزانية بنسبة ٤,٦٪ (٣١٩ مليون دولار أمريكي) مقارنة بميزانية فترة ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يخص البرامج الأساسية على مستوى المكاتب القطرية. وعلى الرغم من انخفاض حصة المكاتب الإقليمية من الميزانية الإجمالية بنسبة ٠,٦٪، فإن ميزانية جميع المكاتب الإقليمية قد شهدت زيادة بالقيمة المطلقة (الجدول ٢). وانخفضت الحصة المقترحة من ميزانية المقر الرئيسي بنسبة ٤٪ مقارنة بالقطاع الأساسي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ٢: مسودة الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، القطاع الأساسي فقط، حسب مستوى المنظمة (بملايين الدولارات الأمريكية) أ

المكتب الرئيسي	المكاتب القطرية		المكاتب الإقليمية		المقر الرئيسي		المجموع	
	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٩-٢٠١٨	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢١-٢٠٢٠	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٩-٢٠١٨	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢١-٢٠٢٠	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٩-٢٠١٨	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢١-٢٠٢٠	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٩-٢٠١٨	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢١-٢٠٢٠
أفريقيا	٥٥١,٧	٦٨٨,٠	٢٨٢,٤	٣٠٤,٤	-	-	٨٣٤,١	٩٩٢,٤
الأمريكتان	١١٨,٠	١٢٧,٩	٧٢,١	٨٧,٩	-	-	١٩٠,١	٢١٥,٨
جنوب شرق آسيا	١٨٦,٥	٢٧٧,٩	١٠٢,٣	١١٠,٦	-	-	٢٨٨,٨	٣٨٨,٥
أوروبا	٩٤,٠	١١١,٢	١٦٢,٤	١٦٦,٧	-	-	٢٥٦,٤	٢٧٧,٩
شرق المتوسط	٢٢٣,٨	٢٦٧,٠	١١٢,٢	١٢٤,٢	-	-	٣٣٦,٠	٣٩١,٢
غرب المحيط الهادئ	١٦٣,٧	١٨٥,٢	١١٧,٦	١٢٤,٠	-	-	٢٨١,٣	٣٠٩,٢
المقر الرئيسي	-	-	-	-	١ ٢١٣,٦	١ ١٩٣,٧	١ ٢١٣,٦	١ ١٩٣,٧
المجموع	١ ٣٣٧,٧	١ ٦٥٧,١	٨٤٩,٠	٩١٧,٩	١ ٢١٣,٦	١ ١٩٣,٧	٣ ٤٠٠,٣	٣ ٧٦٨,٧
المخصصات حسب المستوى (% من المجموع)	٣٩,٣	٤٤,٠	٢٥,٠	٢٤,٤	٣٥,٧	٣١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠

أ ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٧٧- وتسجل الزيادات الكبرى على مستوى المكاتب القطرية في الإقليم الأفريقي وإقليم جنوب شرق آسيا بمقدار ١٣٦ مليون دولار أمريكي و ٩١ مليون دولار أمريكي على التوالي. وتعزى الزيادة الكبيرة في إقليم جنوب شرق آسيا أساساً إلى انتقال الأنشطة الرئيسية الخاصة بشلل الأطفال إلى الوظائف الأساسية في مجال الصحة العمومية، وخصوصاً في الهند وبنغلاديش.

٧٨- ويبين الجدول ٣ النمو بالدولار الأمريكي في استثمار المنظمة في القدرة التقنية في المكاتب القطرية (أي القطاع التشغيلي ١ على النحو المحدد في الوثيقة م٦/١٣٧)، والذي لا يشمل المقر الرئيسي ولا الفئة ٦ على مستوى المكاتب القطرية). ويبيد هذا النمو عزمًا جدياً على تعزيز القدرة القطرية من خلال تحول كبير في الميزانية نحو المكاتب القطرية. ومن المتوقع نمو هذا العنصر من الميزانية من مبلغ قدره ٩٠٧ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى مبلغ قدره ١٣٨٤ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وأكبر زيادة من ثنائية إلى ثنائية أخرى هي الزيادة المتوقعة بمقدار ٢٧٠ مليون دولار أمريكي من الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١. وإذا تحقق هذا الاتجاه، فسوف تسجل زيادة في الميزانية على المستوى القطري بنسبة تزيد عن ٥٠٪ منذ عام ٢٠١٤.

الجدول ٣: تطور ميزانيات المنظمة المخصصة للقدرة التقنية في المكاتب القطرية (القطاع ١)، أ حسب الإقليم (بملايين الدولارات الأمريكية)

الإقليم	٢٠١٥-٢٠١٤ (النموذج جيم) ب	٢٠١٧-٢٠١٦ ج	٢٠١٧-٢٠١٦ الميزانية المنقحة د	٢٠١٩-٢٠١٨	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢١-٢٠٢٠	الزيادة من الثانية ٢٠١٩-٢٠١٨ إلى الثانية ٢٠٢١-٢٠٢٠
أفريقيا	٣٦٩	٤٤٧	٤٨٣	٤٧٠	٥٨٨	١١٨
الأمريكتان	٧٨	٩٨	٩٨	١٠٥	١٠٩	٣
جنوب شرق آسيا	١٤٦	١٥٨	١٥٤	١٥٩	٢٤٥	٨٦
أوروبا	٤٢	٥٧	٦٢	٦٨	٧٥	٧
شرق المتوسط	١٣٣	١٤٨	١٦٥	١٧٥	٢١٠	٣٥
غرب المحيط الهادئ	١٣٨	١٣٦	١٣٥	١٣٨	١٥٧	٢٠
<b>المجموع</b>	<b>٩٠٧</b>	<b>١٠٤٤</b>	<b>١٠٩٧</b>	<b>١١١٥</b>	<b>١٣٨٤</b>	<b>٢٧٠</b>

أ على النحو المبين في الوثيقة مت ٦/١٣٧.

ب نموذج يقوم على أساس عدم الحاجة إلى مؤشرات تتجاوز المتوسط حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على النحو المبين في الوثيقة مت ٦/١٣٧.

ج دون برنامج المنظمة للطوارئ الصحية.

د منقحة في عام ٢٠١٦ بأخذ برنامج المنظمة للطوارئ الصحية في الحسبان.

٧٩- وتستهدف الزيادات توفير الدعم اللازم للبلدان بأكثر الطرق فعالية وكفاءة وشمولاً وأنسب وقت وضمن تمتع المكاتب القطرية بالقدرة الكافية على دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

٨٠- ويبين الجدول ٤ الحصة النسبية للقطاع ١ بالتحديد من التخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية. والحصة النسبية من الميزانية المخصصة على المستوى القطري حسب الإقليم هي في حدود مسار الحصة المتفق عليها بالنسبة المئوية التي ينبغي تحقيقها بحلول الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وتمشياً مع المقرر الإجمالي ج ص ع ٦٩ (١٦).

الجدول ٤: تطور التخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية من أجل التعاون التقني على المستوى القطري، للقطاع ١ فقط

التخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية (%)					
الإقليم	٢٠١٥-٢٠١٤ (النموذج جيم) ب	٢٠١٧-٢٠١٦ ج	٢٠١٧-٢٠١٦ الميزانية المنقحة د	٢٠١٩-٢٠١٨	الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢١-٢٠٢٠
أفريقيا	٤٢,٣	٤٢,٨	٤٤,٠	٤٢,١	٤٢,٥
الأمريكتان	٨,٤	٩,٤	٩,٠	٩,٥	٧,٩
جنوب شرق آسيا	١٥,٧	١٥,١	١٤,١	١٤,٢	١٧,٧
أوروبا	٤,٥	٥,٥	٥,٧	٦,١	٥,٤
شرق المتوسط	١٤,٣	١٤,٢	١٥,٠	١٥,٧	١٥,٢
غرب المحيط الهادئ	١٤,٨	١٣,٠	١٢,٣	١٢,٤	١١,٤
<b>المجموع</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>

أ على النحو المبين في الوثيقة مت ٦/١٣٧.

ب نموذج يقوم على أساس عدم الحاجة إلى مؤشرات تتجاوز المتوسط حسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على النحو المبين في الوثيقة مت ٦/١٣٧.

ج دون برنامج المنظمة للطوارئ الصحية.

د منقحة في عام ٢٠١٦ بأخذ برنامج المنظمة للطوارئ الصحية في الحسبان.

٨١- وسجل الحجم النسبي لحيز الميزانية في إقليم جنوب شرق آسيا نمواً كبيراً مقارنة بالحجم النسبي المسجل في الأقاليم الأخرى نتيجة لانتقال الميزانيات المخصصة لبعض الوظائف الخاصة بشلل الأطفال إلى القطاع الأساسي. وأثناء اتخاذ القرار بشأن التخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية، لم يُقرر بعد دمج وظائف استئصال شلل الأطفال، كما أنها لم تُحسب في الصيغة. وفي حالة إقليم الأمريكتين، بينما تشهد الميزانية المخصصة للقطاع ١ انخفاضاً في النسبة المئوية، فإنه تُسجل زيادة عامة من حيث المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي.

#### ميزانية ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب الأولوية الاستراتيجية والمستوى

٨٢- يعرض الجدول ٥ الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب الأولوية الاستراتيجية والمستوى، ويقارنها أيضاً بالميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ٥: الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب الأولوية الاستراتيجية والمستوى مقارنة بالميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ أ

الميزانية البرمجية المعتمدة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ (بملايين الدولارات الأمريكية)	حصة الأولويات الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ من المجموع الأساسي بالنسبة المئوية (%)	الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بملايين الدولارات الأمريكية)	حصة الأولويات الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ من المجموع الأساسي بالنسبة المئوية (%)	التحولات بين الفترتين ٢٠١٩-٢٠١٨ و ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بملايين الدولارات الأمريكية)
١ ٣٢٨,٩	٣٩	١ ٣٥٨,٨	٣٦	٢٩,٩
١: استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة				
٦٠٧,٦	٤٦	٦٣٨,٦	٤٧	٣١,٠
٢٨٣,٥	٢١	٣٠٩,٣	٢٣	٢٥,٨
٤٣٧,٨	٣٣	٤١٠,٩	٣٠	٢٦,٩-
٢: حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل				
٦٣٥,٥	١٩	٨٨٨,٨	٢٤	٢٥٣,٣
٢٣٣,٧	٣٧	٤٦٣,٣	٥٢	٢٢٩,٦
١٩٠,٤	٣٠	٢٠٢,٤	٢٣	١٢,٠
٢١١,٤	٣٣	٢٢٣,٢	٢٥	١١,٧
٤٠٩,٦	١٢	٤٣١,١	١١	٢١,٥
١٦٣,٢	٤٠	١٩٤,٠	٤٥	٣٠,٨
١١٢,٨	٢٨	١١٢,١	٢٦	٠,٦-
١٣٣,٦	٣٣	١٢٤,٩	٢٩	٨,٧-
١ ٠٢٦,٣	٣٠	١ ٠٩٠,٠	٢٩	٦٣,٧
٣٣٣,٠	٣٢	٣٦١,٢	٣٣	٢٨,٢
٢٦٢,٥	٢٦	٢٩٤,٠	٢٧	٣١,٥
٤٣٠,٨	٤٢	٤٣٤,٧	٤٠	٤,٠
٣ ٤٠٠,٣		٣ ٧٦٨,٧		٣٦٨,٤
٩٠٢,٨		٨٦٣,٠		٣٩,٨-
١١٨,٤		٢٠٨,٧		٩٠,٣
٤ ٤٢١,٥		٤ ٨٤٠,٤		٤١٨,٩
٠,٠		١ ٠٠٠,٠		١ ٠٠٠,٠
المجموع الفرعي للميزانية الأساسية				
شلل الأطفال				
البرامج الخاصة				
المجموع				
عمليات الطوارئ والنداءات				

أ نقل الميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٩-٢٠١٨ إلى إطار التخطيط الجديد للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ لإتاحة المقارنة.

٨٣- وتشير زيادة حصة ميزانية المكاتب القطرية في جميع الأولويات الاستراتيجية إلى إعادة تركيز الموارد التنظيمية على العمل الرامي إلى إحداث آثار في الصحة العمومية في البلدان.



٨٤- وتوزع أكبر حصة من الميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ والميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على التغطية الصحية الشاملة التي تكتسي أهمية محورية في إطار عمل المنظمة غير أن السمات التي ستميز تنفيذ الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ عن الميزانيات السابقة هي اعتماد الميزانية البرمجية المقترحة لنهج متكامل للتصدي للتحديات الصحية وتحولها عن النموذج البرمجي الخاص بأمراض معينة وتركيزها على الأثر على المستوى القطري.

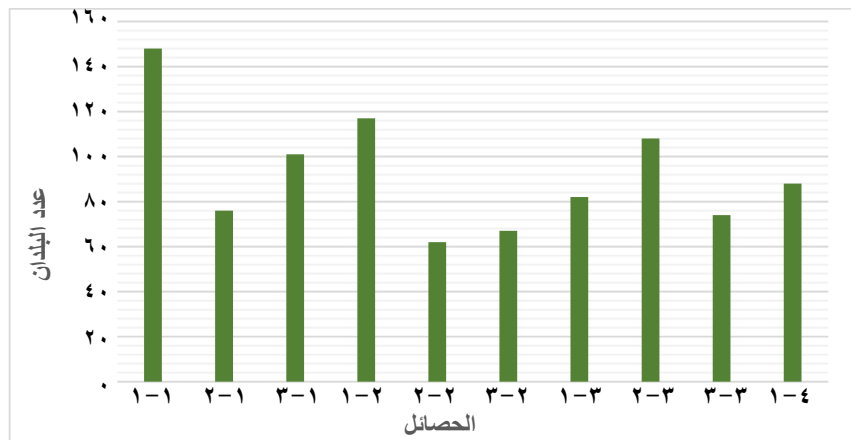
٨٥- وتزداد حصة الأولوية الاستراتيجية باء ٢ من الميزانية من ١٩٪ إلى ٢٤٪ في إطار الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويعزى هذا التعزيز إلى حد كبير إلى الزيادة بمقدار ٢٢٧ مليون دولار أمريكي من أجل الانتقال في مجال شلل الأطفال.

٨٦- وقد عززت الأولوية الاستراتيجية باء ٣ أيضاً. وتتناقص حصة هذه الأولوية الاستراتيجية من مجموع الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنسبة ١٪ غير أن الميزانية المخصصة لها بالقيمة المطلقة تسجل زيادة قدرها ٢١,٥ مليون دولار أمريكي نتيجة للزيادات على الصعيد القطري.

٨٧- سجلت الركيزة ٤ (تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها في تحسين الدعم المقدم إلى البلدان) زيادة بالقيمة المطلقة قدرها ٦٣,٧ مليون دولار أمريكي. وعلى سبيل المثال، فإن الحصيلة ٤-١ المتعلقة بالبيانات والابتكار، والتي تركز على البلدان بشكل خاص، والحصيلة ٤-٢ تعتبران ضروريتين لقيادة المنظمة للجهود الرامية إلى تحقيق برنامج العمل العام الثالث عشر وأهداف التنمية المستدامة.

٨٨- ويرد بيان الترابط بين تحديد الأولويات على الصعيد القطري وأعداد الميزانية من القاعدة إلى القمة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بوضوح في الشكل ٤ والجدول ٦. ويبين الشكل ٤ أن أكبر عدد من الدول الأعضاء يصنف الحصيلة ١-١ (تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة) والحصيلة ٢-١ (تعزيز تأهب البلدان للطوارئ الصحية) والحصيلة ٣-٢ (الحد من عوامل الخطر عن طريق اعتماد نهج متعددة القطاعات) باعتبارها أولويات عالية. ١ ويشير الجدول ٦ إلى تخصيص أعلى ميزانية لهذه الحصائل في إطار أولوياتها المعنية. (تزيد ميزانية الحصيلة ٢-٢ على ميزانية الحصيلة ١-٢ مما يعزى كلياً إلى الميزانية المخصصة للانتقال في مجال شلل الأطفال. وفي حال ما إذا أزيلت هذه الميزانية، فتكون ميزانية الحصيلة ١-٢ أعلى من ميزانية الحصيلة ٢-٢).

الشكل ٤: الحصائل ذات الأولوية العالية على النحو المحدد في إطار عملية تحديد الأولويات من القاعدة إلى القمة



١ تعني الأولوية العالية أن البلد يتمتع بقدرة محدودة ويحتاج إلى الدعم الكامل من المنظمة للاستجابة للوضع/الاحتياجات.

الجدول ٦: الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، القطاع الأساسي (بملايين الدولارات الأمريكية)

الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، البرامج الأساسية					الأولويات الاستراتيجية/ الحصائل
النسبة المئوية من المجموع	المجموع	المقر الرئيسي	المكاتب الإقليمية	المكاتب القطرية	
					باء ١: استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة
٢٦	٩٩٧,٠	٢٥٥,٩	٢٤٨,٦	٤٩٢,٥	١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة
٣	٩٨,٩	٢٥,٦	١٧,٠	٥٦,٢	٢-١ خفض عدد الناس الذين يواجهون صعوبات مالية
٧	٢٦٢,٩	١٢٩,٣	٤٣,٨	٨٩,٨	٣-١ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية
	١ ٣٥٨,٨	٤١٠,٩	٣٠٩,٣	٦٣٨,٦	المجموع الفرعي للحصيلة باء ١
					باء ٢: حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل
٦	٢٣١,١	٥٧,٥	٦٠,٨	١١٢,٧	١-٢ تأهب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية
١٠	٣٨٠,٤	٩٣,٣	٦٧,٦	٢١٩,٥	٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح
٧	٢٧٧,٣	٧٢,٣	٧٤,٠	١٣١,١	٣-٢ الإسراع في الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها
	٨٨٨,٨	٢٢٣,٢	٢٠٢,٤	٤٦٣,٣	المجموع الفرعي للحصيلة باء ٢
					باء ٣: تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية
٤	١٤١,٩	٤٤,٣	٣٨,٣	٥٩,٤	١-٣ معالجة محددات الصحة
٥	١٩٤,٩	٥٥,٦	٤٧,٦	٩١,٧	٢-٣ الحد من عوامل الخطر من خلال العمل المتعدد القطاعات
٣	٩٤,٣	٢٥,١	٢٦,٣	٤٢,٩	٣-٣ تعزيز البيئات الصحية وإدماج الصحة في جميع السياسات
	٤٣١,١	١٢٤,٩	١١٢,١	١٩٤,٠	المجموع الفرعي للحصيلة باء ٣
					٤- تعزيز كفاءة المنظمة وفعاليتها لتقديم دعم أفضل إلى البلدان
٨	٢٨٧,٦	١٣٧,٩	٦١,٣	٨٨,٣	١-٤ تعزيز قدرات البلدان في مجال البيانات والابتكار
١٢	٤٤٣,٦	١٥٤,٢	١٣٦,٢	١٥٣,١	٢-٤ تعزيز القيادة وتصريف الشؤون والدعوة من أجل الصحة
١٠	٣٥٨,٩	١٤٢,٥	٩٦,٦	١١٩,٨	٣-٤ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية ونستهدف تحقيق النتائج
	١ ٠٩٠,٠	٤٣٤,٧	٢٩٤,٠	٣٦١,٢	المجموع الفرعي للركيزة ٤
	٣ ٧٦٨,٧	١ ١٩٣,٧	٩١٧,٩	١ ٦٥٧,١	

٨٩- ويرد عرض الميزانية البرمجية المقترحة الكاملة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب الأولوية الاستراتيجية والحصيلة والمكتب الرئيسي والمستوى ضمن الجدول ٧.

الجدول ٧: الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ حسب المكتب الرئيسي (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع	المقر الرئيسي	أفريقيا			الأمريكتان			جنوب شرق آسيا			أوروبا			شرق المتوسط			غرب المحيط الهادئ		
		المكتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع
٩٩٧,٠	٢٥٥,٩	١٠١,٠	٣٧,٩	٦٣,١	١٠٠,٢	٢٣,٦	٧٦,٥	٧٠,٠	٤٢,٥	٢٧,٥	١٢٩,٨	٣٤,٨	٩٥,٠	٦٠,٧	٢٢,٣	٣٨,٤	٢٧٩,٣	٨٧,٣	١٩٢,٠
٩٨,٩	٢٥,٦	٨,١	٢,٣	٥,٧	١٣,٠	٢,٨	١٠,٢	١١,٣	٥,٧	٥,٥	٧,٧	١,٧	٦,٠	٢,٩	١,٥	١,٤	٣٠,٣	٢,٩	٢٧,٤
٢٦٢,٩	١٢٩,٣	١٨,٩	٦,٦	١٢,٣	١٧,٣	٥,١	١٢,٢	١٣,٤	٨,٠	٥,٥	٢٣,٢	٦,٦	١٦,٥	١٢,٠	٦,٤	٥,٦	٤٨,٨	١١,١	٣٧,٧
١٣٥٨,٨	٤١٠,٩	١٢٨,٠	٤٦,٩	٨١,١	١٣٠,٥	٣١,٦	٩٨,٩	٩٤,٧	٥٦,٢	٣٨,٥	١٦٠,٧	٤٣,٢	١١٧,٥	٧٥,٦	٣٠,٢	٤٥,٤	٣٥٨,٤	١٠١,٣	٢٥٧,١
٢٣١,١	٥٧,٥	٢٥,١	١١,٣	١٣,٧	٤٢,١	١١,٤	٣٠,٦	١٧,٦	٩,١	٨,٥	١٥,٣	٤,١	١١,٢	٦,٤	٢,٤	٤,٠	٦٧,١	٢٢,٤	٤٤,٧
٣٨٠,٤	٩٣,٣	١٢,٥	٥,٢	٧,٣	٤٦,٨	١١,٧	٣٥,١	١٣,٩	١٠,٦	٣,٣	٨٠,٠	٧,٥	٧٢,٥	١١,٩	٤,٦	٧,٣	١٢٢,٠	٢٨,١	٩٣,٩
٢٧٧,٣	٧٢,٣	١٩,٤	١٤,٠	٥,٤	٣٢,٥	١٤,٧	١٧,٨	١٦,١	٨,٦	٧,٥	١٢,٤	٥,٤	٧,١	٣١,٢	٧,٥	٢٣,٧	٩٣,٤	٢٣,٨	٦٩,٦
٨٨٨,٨	٢٢٣,٢	٥٦,٩	٣٠,٥	٢٦,٤	١٢١,٤	٣٧,٨	٨٣,٦	٤٧,٧	٢٨,٣	١٩,٤	١٠٧,٨	١٧,٠	٩٠,٨	٤٩,٤	١٤,٥	٣٤,٩	٢٨٢,٥	٧٤,٣	٢٠٨,٢
١٤١,٩	٤٤,٣	٢١,٢	٣,٧	١٧,٥	٨,٥	٢,٠	٦,٥	٢٠,٨	١٥,٨	٥,٠	١١,٨	٣,٤	٨,٤	٧,٤	٣,٣	٤,٠	٢٨,٠	١٠,١	١٧,٩
١٩٤,٩	٥٥,٦	٢١,٢	٥,٩	١٥,٣	١٠,٦	٣,٥	٧,١	١٧,٤	١٠,٩	٦,٦	١٥,٤	٣,١	١٢,٣	١٨,٦	٦,٨	١١,٨	٥٦,٠	١٧,٤	٣٨,٦
٩٤,٣	٢٥,١	٩,٨	٣,٥	٦,٣	٦,٤	٢,٤	٣,٩	٩,٣	٧,٣	٢,٠	٣,٦	١,١	٢,٥	١٢,٦	٥,٣	٧,٣	٢٧,٦	٦,٧	٢٠,٩
٤٣١,١	١٢٤,٩	٥٢,٢	١٣,١	٣٩,١	٢٥,٤	٧,٩	١٧,٥	٤٧,٥	٣٣,٩	١٣,٦	٣٠,٨	٧,٦	٢٣,٢	٣٨,٥	١٥,٥	٢٣,١	١١١,٥	٣٤,١	٧٧,٥

الحصائل	أفريقيا			الأمريكتان			جنوب شرق آسيا			أوروبا			شرق المتوسط			غرب المحيط الهادئ			المقر الرئيسي	المجموع
	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع		
٤- تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها في تحسين الدعم المقدم إلى البلدان																				
١-٤ تعزيز القدرة القطرية في مجال البيانات والابتكار	٤٥,٣	٨,١	٥٣,٤	٥,٤	٧,٤	١٢,٨	١٣,٢	٨,٤	٢١,٦	٣,٦	١٠,٤	١٤,٠	١٠,٠	١٩,٩	٢٩,٩	١٠,٩	٧,٢	١٨,٠	١٣٧,٩	٢٨٧,٦
٢-٤ تعزيز القيادة وتصريف الشؤون والإدارة والدعوة من أجل الصحة	٦٥,٢	٥٠,١	١١٥,٢	٧,٠	٨,٥	١٥,٥	١٦,٢	١٦,٠	٣٢,٢	٢٤,٩	٢٧,٥	٥٢,٥	٢٣,٤	١٥,٥	٣٨,٩	١٦,٤	١٨,٦	٣٤,٩	١٥٤,٢	٤٤٣,٦
٣-٤ تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية في سبيل تحقيق الشفافية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والفعالية في تقديم النتائج	٣٤,٨	٣٦,٦	٧١,٣	١٢,٠	١١,٩	٢٣,٩	١٧,٠	١٨,٤	٣٥,٤	١١,٢	١٠,٤	٢١,٥	٣٣,٥	١١,٥	٤٥,١	١١,٣	٧,٨	١٩,١	١٤٢,٥	٣٥٨,٩
مجموع الحصيلة ٤	١٤٥,٣	٩٤,٧	٢٤٠,٠	٢٤,٤	٢٧,٨	٥٢,٢	٤٦,٤	٤٢,٨	٨٩,٢	٣٩,٧	٤٨,٣	٨٨,٠	٦٦,٩	٤٦,٩	١١٣,٩	٣٨,٥	٣٣,٥	٧٢,١	٤٣٤,٧	١٠٩٠,٠
المجموع الفرعي للميزانية الأساسية	٦٨٨,٠	٣٠٤,٤	٩٩٢,٤	١٢٧,٩	٨٧,٩	٢١٥,٨	٢٧٧,٩	١١٠,٦	٣٨٨,٥	١١١,٢	١٦٦,٧	٢٧٧,٩	٢٦٧,٠	١٢٤,٢	٣٩١,٢	١٨٥,٢	١٢٤,٠	٣٠٩,٢	١٩٣,٧	٣٧٦٨,٧
شلال الأطفال																				٨٦٣,٠
البرامج الخاصة																				٢٠٨,٧
المجموع	٦٨٨,٠	٣٠٤,٤	٩٩٢,٤	١٢٧,٩	٨٧,٩	٢١٥,٨	٢٧٧,٩	١١٠,٦	٣٨٨,٥	١١١,٢	١٦٦,٧	٢٧٧,٩	٢٦٧,٠	١٢٤,٢	٣٩١,٢	١٨٥,٢	١٢٤,٠	٣٠٩,٢	١٩٣,٧	٤٨٤٠,٤
عمليات الطوارئ والنداءات																				١٠٠٠,٠

### القدرات في مجال شلل الأطفال وانتقال الوظائف الخاصة بشلل الأطفال إلى القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية

٩٠- اعتمد مجلس مراقبة شلل الأطفال ميزانية جديدة متعددة السنوات خاصة ببرنامج مكافحة شلل الأطفال تنطلق من عام ٢٠١٩ وتشمل ميزانيتي المنظمة المتصلتين بشلل الأطفال للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ والفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وتبلغ ميزانية المنظمة المعتمدة المخصصة لشلل الأطفال للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ما قدره ١٠٩٠,٤ مليون دولار أمريكي.

٩١- وتتواءم خطة العمل الاستراتيجية بشأن الانتقال في مجال شلل الأطفال والمرحلة اللاحقة للإشهاد على استئصاله<sup>١</sup> مع برنامج العمل العام الثالث عشر. ويمكن تقسيم الاستثمارات في مواصلة العمل المتعلق بشلل الأطفال وآثار الانتقال ذات الصلة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي التالية:

(أ) العمليات المتواصلة لاستئصال شلل الأطفال؛

(ب) انتقال الوظائف المضطلع بها في إطار برنامج مكافحة شلل الأطفال إلى القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية ودمجها فيه؛

(ج) حملات التمنيع قبل التوقف والمخزونات الاحتياطية للقاحات لشلل الأطفال.

٩٢- وقد اعتُمد نهج تدريجي خاص بتطور ميزانيات المنظمة المتصلة بشلل الأطفال. وستقلص العمليات الخاصة بشلل الأطفال طوال فترة تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. وستعزز الموارد الرامية إلى الارتقاء بقدرة المنظمة على تدعيم الترصد والتمنيع والاحتواء والتأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها في الشنائيتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ و ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وأخيراً، ستخصص الموارد المعززة في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لاستدامة عالم خال من شلل الأطفال بعد استئصال فيروس شلل الأطفال.

### ميزانية واقعية وتمويل واقعي

٩٣- نظراً إلى الأهداف الطموحة المحددة في برنامج العمل العام الثالث عشر، فإن الزيادة المقترحة في الميزانية البرمجية الأساسية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ هي في مستوى الشريحة الدنيا من التكاليف المقدرة لتنفيذ برنامج العمل العام خلال تلك الشنائية. وقد أخذت في الاعتبار عدة عناصر بما فيها التمويل الواقعي للتوصل إلى ميزانية تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. وسيكون من الضروري تسجيل زيادات أخرى في الاستثمارات الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر بالكامل وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة خلال الشنائيات اللاحقة.

٩٤- وقد بلغت مستويات تمويل الميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ نسبة ١٠٥٪ من أجل الميزانية البرمجية الأساسية (٣٥٥٤ مليون دولار أمريكي). وعلى الرغم من مستوى التمويل الجيد بشكل عام، إلا أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة

١ الوثيقة ج ٧١/٩.

٢ انظر بوابة المنظمة الخاصة بالميزانية البرمجية للربع الرابع من عام ٢٠١٨ (<https://open.who.int/2018-19/budget-and-financing/summary>)، تم الاطلاع في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

وتعزيز المرونة في التمويل مما سيسمح بتعزيز كفاءة استخدام الأموال ويضمن زيادة التوازن في تخصيص الموارد لجميع الأولويات الواردة في برنامج العمل العام الثالث عشر .

٩٥- ونتيجة لذلك، تعمل المنظمة من أجل تحول تفاعلها مع الجهات المانحة، ولاسيما من خلال طلب أن تواءم الأموال غير المخصصة والتي تخصص تخصيصاً مرناً مواعمة أوثق مع الأولويات الاستراتيجية الرفيعة المستوى.

٩٦- وتتطلب الأهداف الطموحة استثمارات جريئة. وتمثل الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ خطوة راسخة نحو زيادة الموارد على الصعيد القطري، مقترنة بالاستثمار الاستراتيجي في المنافع العامة العالمية مثل البيانات التي تمس الحاجة إليها ويمكن أن تحقق النتائج في البلدان على أساس التأزر. وسيكون من الضروري أن تتوافق هذه الأهداف الطموحة والاستراتيجية الجريئة مع الالتزام الراسخ والنهج الجديدة لتعبئة الموارد والتمويل التي يجري تنفيذها في إطار برنامج عمل المنظمة بشأن التحول.

#### الاستراتيجية بشأن تعبئة الموارد والشركة

٩٧- تهدف الاستراتيجية بشأن تعبئة الموارد والشركة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى زيادة التمويل استناداً إلى النهج الأربعة التالية من أجل تحقيق الهدف المتمثل في زيادة الموارد المالية المحدد في مبررات الاستثمار للمنظمة:

- استخدام أساليب مصممة خصيصاً لزيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة الحكومية وتنويعه والحفاظ عليه؛
- بناء شراكات فعالة وزيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة الخيرية؛
- الحفاظ على التمويل المقدم من الصناديق والمصارف والجهات المتعددة وزيادته؛
- استكشاف واستغلال إمكانات التمويل للأنشطة المدرة للدخل.

٩٨- ولضمان مواعمة المنظمة لغرض برنامج العمل بشأن التحول، ستستند جميع النهج المذكورة سالفاً إلى مفاهيم تحسين نوعية التمويل (بما في ذلك زيادة القدرة على التنبؤ والمرونة)، وزيادة إمكانات التمويل على المستوى القطري وتعزيز تنسيق الموارد.

٩٩- ويشكّل اعتماد تمويل قائم على المشاركة المواضيعية والاستراتيجية إحدى المبادرات البارزة لتحسين نوعية التمويل، مع تلبية توقعات المساهمين. ويهدف هذا التمويل إلى تلبية احتياجات المساهمين من حيث إعداد التقارير والمساءلة، مع توفير تمويل مخصص أكثر فعالية وكفاءة للمنظمة. ويعرض الشكل ٥ أدناه الخيارات المقترحة لأنواع المواضيع التي يمكن للمساهمين استكشافها مع المنظمة على مستوى عالٍ، وذلك وفقاً لمتطلباتهم ورهنأ ببلوغ أهداف المنظمة فيما يتعلق بالتمويل. وستساعد صناديق المشاركة المواضيعية والاستراتيجية المنظمة على زيادة تركيزها على النتائج، مع زيادة حضور المساهمين ومشاركتهم. وشرعت المنظمة في عام ٢٠١٨ في تسجيل المساهمات التي تتماشى مع الطبيعة المرنة للصناديق المواضيعية، فضلاً عن المساهمات التي تم التفاوض بشأنها على المستوى المؤسسي والتي تلبي الاحتياجات الاستراتيجية للمساهمين والمنظمة على حد سواء.

الشكل ٥: نموذج التمويل القائم على المشاركة المواضيعية والاستراتيجية المقترح لتمويل كل من برنامج العمل العام الثالث عشر والميزانية البرمجية ٢٠٢٠-٢٠٢١



#### التوقعات المالية الحالية للميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ - القطاع الأساسي

١٠٠- ستظل الاشتراكات المقدرة على نفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ونتيجة لذلك، فإن الزيادة في القطاع الأساسي للميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ ستمول بكاملها من المساهمات الطوعية المحددة والمساهمات الطوعية الأساسية ومن خلال التصنيف الجديد للتمويل - الصناديق القائمة على المشاركة المواضيعية والاستراتيجية، كما هو مبين في الفقرة ٢٩ أعلاه، والتي تصنف حالياً على أنها مساهمات طوعية أساسية.<sup>١</sup>

١٠١- وقد زاد التمويل متاح للميزانية البرمجية الأساسية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بمقدار ٣١٢,٣ مليون دولار أمريكي مقارنة بالتمويل متاح للميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في نفس الفترة من عام ٢٠١٦، كما يبين ذلك الشكل ٦ أدناه.

١٠٢- وتبرز هذه الزيادة في مستوى التمويل الدور الذي يلعبه المساهمون التقليديون في توفير تمويل إضافي، ولكنها تبرز أيضاً الدور الذي يلعبه بالفعل المساهمون الناشئون والجدد في سد الفجوة في تمويل الميزانية البرمجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

١ انظر الوثيقة ج ٧٢/ معلومات ٥.

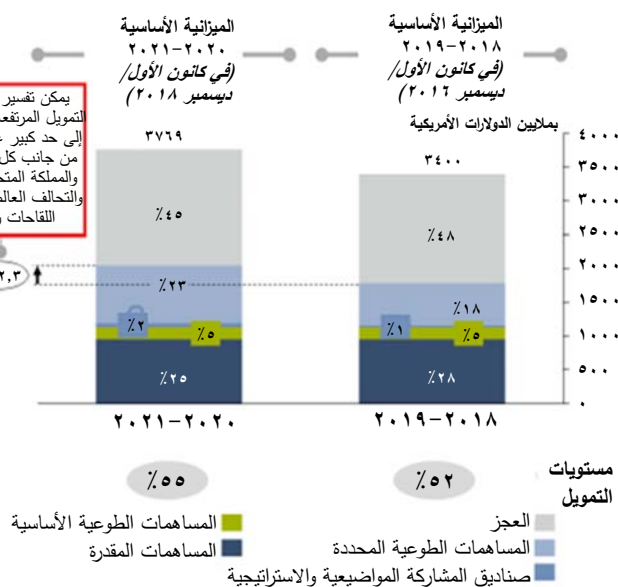
الشكل ٦: مقارنة لمستويات التمويل المتوقعة للميزانيتين البرمجتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بملايين الدولارات الأمريكية)

### ما مدى واقعية زيادة الميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١؟

#### النقاط الرئيسية

- مستوى التمويل المتوقع للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ يفوق ما كان متوقعاً للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في الفترة ذاتها من الثنائية (٥٥٪ مقابل ٥٢٪)
- من المتوقع أن يلعب المانحون الجدد والناشطون دوراً أكبر في تمويل الميزانية البرمجية ٢٠٢٠-٢٠٢١، وذلك بالإضافة إلى المانحين التقليديين
- استناداً إلى الاتجاهات السائدة حتى الآن، نحن واثقون من تمويل الميزانية البرمجية ٢٠٢٠-٢٠٢١ بالكامل
- ستُعالج مسألة إمكانية التنبؤ بالمساهمات الطوعية ومرونتها في إطار استراتيجية بشأن تعبئة الموارد، وستشكل موضوعاً هاماً خلال منتدى الشركاء

#### مقارنة لمستويات التمويل المتوقعة





## نظرة عامة على التنفيذ

### استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة

تسمح التغطية الصحية الشاملة للجميع بالحصول على الخدمات الصحية الأساسية دون المعاناة من ضائقة مالية. وتشكل أولوية قصوى من أولويات المنظمة وتركز الغاية ٣-٨ من أهداف التنمية المستدامة على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.

وفي إطار العمل من أجل تحقيق الغاية ٣-٨ من أهداف التنمية المستدامة، تتبع المنظمة مفهوم التغطية الفعالة إذ تعتبر التغطية الصحية الشاملة نهجاً لتحقيق صحة أفضل وضمان تقديم خدمات جيدة متسمة بالمأمونية ومنظوية على الأثر المقصود إلى المرضى.

وتتبع الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١ هذا المنطق بدقة وتعكس اثنين من المفاهيم الأساسية هما إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة وتخفيف الضائقة المالية في الحصول على هذه الخدمات، بتوسيع نطاق إتاحة المنتجات الصحية (الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة الطبية).

ويغطي مفهوم المنظمة للتغطية الصحية الشاملة طائفة خدمات تعزيز الصحة والوقاية والعلاج والتأهيل والتلطيف بينما يشمل أيضاً جميع مراحل العمر.

وتشدد المنظمة على الرعاية الصحية الأولية باعتبارها خدمات أساسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وستنسق المنظمة الدعم المقدم إلى البلدان، بالعمل مع الجهات الشريكة ومن خلال فريق عامل مشترك على المستويات الثلاثة لضمان اتباع نهج شامل ومتناسك ومتوازن ومرن ومصمم خصيصاً لكل بلد على حدة. وسيعمل الفريق عن كثب مع شراكة التغطية الصحية الشاملة لعام ٢٠٣٠، وهي منبر متعدد القطاعات تشترك في استضافته منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وينسق تعزيز النظم الصحية ويتألف من البلدان والمناطق والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الخيرية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وستستخدم المنظمة أيضاً نهجاً سلساً للرعاية الصحية الأولية، بتشكيل برنامج على نطاق المنظمة للعمل على نحو مكثف مع البلدان بناءً على طلبها. وستساعد على تقييم التقدم المحرز في مجال الرعاية الصحية الأولية وتقديم التعليقات إلى البلدان. وستعاون أيضاً مع مجموعات أخرى تدعم البلدان مثل مشروع أولويات مكافحة الأمراض.

### الحصيلة ١-١: تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة

تشير التقديرات إلى افتقار ٣,٥ مليار نسمة إلى الخدمات الصحية الأساسية في جميع أنحاء العالم. وحتى عندما يتسنى الحصول على هذه الخدمات، فغالباً ما تكون الخدمات متردية الجودة وغير مأمونة ومشتتة وتوزع توزيعاً غير متكافئ. كما لا تأخذ في كثير من الأحيان في الحسبان اعتبارات الصحة العمومية الحيوية أي دورة الحياة في مجملها؛ واحتياجات السكان المحددة؛ والعبء المتزايد للأمراض غير السارية؛ وتحديات الأمراض السارية التي لا تزال ماثلة. ويكتسي تنفيذ استراتيجيات متينة للرعاية الصحية الأولية أهمية حاسمة في إتاحة التغطية الصحية الشاملة لمليار شخص آخر. ويرد بيان المؤشرات المرتبطة بالحصيلة ١-١ في الإطار ١ وبينان الميزانية المقترحة حسب المكتب الرئيسي في الجدول ٨ أدناه.

الإطار ١: المؤشرات المرتبطة بالحصيلة ١-١
الحصيلة ١-١: المؤشر ١: معدل وفيات الأمهات
الحصيلة ١-١: المؤشر ٢: نسبة الولادات التي يشرف عليها عاملون صحيون مؤهلون
الحصيلة ١-١: المؤشر ٣: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
الحصيلة ١-١: المؤشر ٤: معدل وفيات المواليد
الحصيلة ١-١: المؤشر ٥: نسبة النساء في سن الإنجاب (المتروحة أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة) ممن تُبَيَّن حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة
الحصيلة ١-١: المؤشر ٦: نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم
الحصيلة ١-١: المؤشر ٧: عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة
الحصيلة ١-١: المؤشر ٨: عدد حالات الإصابة بالسل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة
الحصيلة ١-١: المؤشر ٩: عدد حالات الإصابة بالمalaria لكل ١٠٠٠ نسمة
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٠: عدد حالات الإصابة بالتهاب الكبد B لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة
الحصيلة ١-١: المؤشر ١١: عدد الحالات الجديدة للإصابة بالعدوى بفيروس العوز المناعي البشري لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب بالعدوى من السكان حسب الجنس والسن والفئات الرئيسية من السكان
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٢: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٣: معدل الانتشار الموحد حسب السن لارتفاع ضغط الدم لدى الأشخاص البالغة أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر (يعرّف على أنه ضغط الدم الانقباضي البالغ ١٤٠ ملمتر زئبق أو أكثر و/ أو ضغط الدم الانبساطي البالغ ٩٠ ملمتر زئبق أو أكثر) وضغط الدم الانقباضي المتوسط
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٤: تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسية والاجتماعية وخدمات التأهيل والرعاية اللاحقة) للاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٥: معدل كثافة العاملين الصحيين وتوزيعهم
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٦: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار
الحصيلة ١-١: المؤشر ١٧: تغطية الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة على أنها متوسط تغطية الخدمات الأساسية القائمة على التدخلات الاقتفائية التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والأمراض المعدية والأمراض غير السارية والقدرة على توفير الخدمات وإمكانية الوصول إليها لدى عامة السكان والسكان الأشد حرماناً)

الجدول ٨: الميزانية المقترحة للحصيلة ١-١ حسب المكتب الرئيسي (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
١-١ تحسين إتاحة الخدمات الصحية الأساسية الجيدة	٢٧٩,٣	٦٠,٧	١٢٩,٨	٧٠,٠	١٠٠,٢	١٠١,٠	٢٥٥,٩	٩٩٧,٠
مجموع الحصيلة ١-١	٢٧٩,٣	٦٠,٧	١٢٩,٨	٧٠,٠	١٠٠,٢	١٠١,٠	٢٥٥,٩	٩٩٧,٠

**المخرج ١-١-١: تمكين البلدان من تقديم خدمات صحية عالية الجودة ومركزة على الأشخاص، استناداً إلى استراتيجيات الرعاية الصحية الأولية وحزم الخدمات الأساسية الشاملة**

كي تتسم الرعاية الصحية بطابع عالمي حقيقي، يجب إعادة تصميم النظم الصحية لتركز على الأشخاص وترسي روابط وطيدة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الصحية. وغالباً ما تكون النظم الصحية المركزة على الأشخاص أكثر فعالية وكفاءة. وتكون أيضاً أقدر على الاستجابة للأزمات الصحية وتعزيز متانة مشاركة الأفراد والأسر والمجتمعات في المسائل الصحية التي تخصهم مما يجعلها في الغالب تنهض بتحسين الإلمام بهذه المسائل. ويكتسب تجديد التركيز على تقديم الخدمات المتكاملة بالتشديد على خدمات الرعاية الصحية الأولية المأمونة والجيدة أهمية حاسمة من أجل تحسين الحاصلات الصحية والوصول إلى الفئات السكانية غير الحاصلة على خدمات كافية لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

### **كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

ستعزز الأمانة الدور القيادي في إطار الجهود العالمية المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ورؤية إعلان أستانا، أي من خلال العمل مع شراكة التغطية الصحية الشاملة لعام ٢٠٣٠ وجهات شريكة أخرى استكمالاً وتنفيذاً لخطة العمل العالمية بشأن الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عامل تسريع الرعاية الصحية الأولية والإطار التشغيلي للرعاية الصحية الأولية والمبادرات الرئيسية الشديدة التأثير الخاصة بأمراض واعتلالات معينة والحملات العالمية المتصلة بها.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- إعداد حزم الخدمات الصحية الأساسية أو تحسينها حسب العبء الوبائي والسياق القطري؛ والمساعدة على تنمية القوى العاملة الصحية ووضع استراتيجية فعالة لتصريف الشؤون والتمويل؛ ودعم إتاحة المنتجات الصحية الأساسية والقدرة الوطنية على إدارة سلسلة الإمداد والقدرة على رصد النظم الصحية لتقييم التقدم المحرز؛
- توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية التي ستقدم طائفة شاملة من الخدمات والرعاية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، التطعيم؛ والفحوصات؛ والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية ومكافحتها وتبويرها العلاجي؛ والرعاية والخدمات التي تعزز صحة الأم والوليد والطفل والمراهق وتصونها وتحسنها؛ والصحة النفسية والجنسية والإنجابية؛
- تعزيز القدرة على التخطيط وإدارة الخدمات الصحية، ولا سيما على المستوى دون الوطني، ووضع آليات متينة للمساءلة والمشاركة المجتمعية (من تحديد الاحتياجات إلى تحديد الأولويات والتنفيذ المشترك)؛
- تبادل خبرات البلدان المتعلقة بالنماذج الناجحة لتقديم الخدمات؛
- وضع أطر لتقييم الأداء الشامل وتحسين الخدمات المقدمة، ولا سيما من خلال تحسين جودة الرعاية، بما يشمل سلامة المرضى، والنهوض بثقافة السلامة والحد من الأخطاء الطبية وما يرتبط بها من ضرر يلحق بالمرضى، في المرافق العامة والخاصة على حد سواء؛ واستخدام التدريب وغير ذلك من استراتيجيات التنفيذ للارتقاء بالبرامج والممارسات المتصلة بالوقاية من حالات العدوى ومكافحتها، بما في ذلك في سياق دعم التأهب للفاشيات والاستجابة لها والجهود الرامية إلى مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات؛

- تشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لتمكين القوى العاملة الصحية من توفير رعاية تكون أقرب من مكان إقامة الأشخاص واعتماد التدخلات الأكثر فعالية لتلبية احتياجات صحية محددة وتحسين الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً؛
- توسيع نطاق إتاحة الرعاية الشاملة عبر كامل سلسلة الرعاية من الرعاية التعزيزية والوقائية إلى الرعاية العلاجية والتأهيلية والملطفة وعبر منصات تقديم الخدمات (الرعاية الذاتية والرعاية المنزلية ومراكز الصحة المجتمعية والمستشفيات العامة والمتخصصة في القطاعين العام والخاص)؛ وتنظيم الطب التقليدي والتكميلي ودمجه في الخدمات الصحية؛
- تطوير الجهود المبذولة لتمكين المجتمعات والأسر والمرضى وإشراك كل منها ومنهم كعناصر أساسية من الجهود الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما فيها الجهود التي تستهدف تعميم الإلمام بالمسائل الصحية وتمكين المرضى وأقربائهم؛ وتعزيز القدرة على التعاون بين القطاعات؛ ووضع آليات لمشاركة المجتمع المدني.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع القواعد والمعايير والإرشادات في مجالات مثل تعزيز نهج قائم على السكان لتخطيط الخدمات وتنظيمها وتوفيرها؛ واستخدام الحوافز السياسية الرئيسية لتدعيم توفير خدمات متكاملة ومركزة على الأشخاص باعتماد نهج للرعاية الصحية الأولية؛ وإرساء ثقافة السلامة التنظيمية؛ وتقييم سلامة المرضى وقياسها وتحسينها؛ وتعزيز قدرة نظم الرعاية الصحية على الصمود؛ والنهوض بتقديم خدمات صحية جيدة؛ ودمج الطب التقليدي والتكميلي؛ وإدماج الاستجابة الشديدة التأثير للأمراض السارية في السياسات والاستراتيجيات والخطط وحزم الفوائد الصحية الوطنية؛ وتنفيذ برامج لمكافحة فرط ضغط الدم والأمراض غير السارية ذات الأولوية في السياقات القليلة الموارد؛ ووضع خطط لإدماج خدمات الرعاية الجراحية والتوليدية والتخديرية في السياسات الصحية الوطنية؛ وتدعيم التثقيف والتدريب في مجال سلامة المرضى وبناء القدرات القيادية في هذا المجال؛ ووضع معايير عالمية للتدريب في مجال الوقاية من حالات العدوى ومكافحتها؛ واعتماد نهج معيارية لجمع البيانات وتحليلها والتبليغ عنها فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتنظيمها؛
- إعداد منتجات البيانات مثل التقارير العالمية والإقليمية لرصد التغطية الصحية الشاملة ورصد أداء الخدمات الصحية عن طريق مؤشر أداء الرعاية الصحية الأولية ومبادرات بناء قدرات النظم الصحية المركزة على البلدان مثل الحزمة التقنية Score (وهي حزمة تستهدف تدعيم البيانات الصحية القطرية الخاصة بالتغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة) وبرامج البيانات الأكثر تحديداً كقاعدة البيانات العالمية الخاصة بمأمونية الدم؛
- إعداد منتجات البحث على غرار بحوث التنفيذ لدعم توسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية والمجالات المحددة ذات الصلة مثل دراسة عالمية عن تقدير عبء الأذى الذي يصيب المرضى بسبب الرعاية غير المأمونة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وخصائص المنتجات المستهدفة بالنسبة إلى المنتجات الصحية الأساسية وتوضيح خطة البحوث العالمية لتحسين برامج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الطفل والمراهق.

## المخرج ١-١-٢: تمكين البلدان من تعزيز نظمها الصحية من أجل تحقيق نتائج تغطية الخدمات الخاصة باعتلالات وأمراض معينة

تقتضي التغطية الصحية الشاملة من البلدان زيادة تغطية الخدمات الصحية الأساسية من خلال تنفيذ تدخلات محددة وفعالة من حيث التكاليف للتصدي للأمراض السارية وغير السارية واعتلالات الصحة النفسية باعتماد نهج للنظم الصحية.

وتتصدى التدخلات الرامية إلى تحقيق هذا المخرج لطائفة واسعة من الأمراض السارية الشديدة التأثير، بما فيها العدوى بفيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المعدية المنقولة جنسياً والأمراض غير السارية، بما فيها أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان والأمراض التنفسية المزمنة؛ واعتلالات الصحة النفسية والاضطرابات العصبية والعمى والصمم، مما يسبب ١٥ مليون حالة وفاة مبكرة لدى الأشخاص البالغين سنوياً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أساساً. ويمكن أيضاً تنفيذ التدخلات الأساسية المتصلة بالأمراض غير السارية الشديدة التأثير للكشف المبكر عن الحالات وتبديرها العلاجي الفعال وعلاجها في الوقت المناسب من خلال الرعاية الصحية الأولية.

وعليه، تعد هذه التدخلات من العوامل الرئيسية المساهمة في تحقيق الغاية المتمثلة في استفادة مليار شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة وترسي الأسس لتحقيق هذه الغاية. وتكتسي أيضاً أهمية أساسية لبلوغ الغاية المتمثلة في حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل وتساهم في تعزيز الأمن الصحي والتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات ومكافحة الأوبئة مثل مرض فيروس زيكا وحمى الضنك والأمراض الأخرى المحمولة بالنواقل.

ومحور تركيزنا هو العمل على تسريع وتيرة التقدم المحرز في البلدان التي تتحمل أثقل عبء وعلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر تضرراً وزيادة التنسيق مع الجهات المانحة والمجتمع المدني والجهات الشريكة والدعوة من أجل اعتماد نهج تشمل الحكومة ككل وتعزيز المساءلة بالتآزر مع جهات شريكة استراتيجية مثل الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع وشراكة دحر السل وشراكة دحر الملاريا والشراكات المتصلة بالأمراض غير السارية والصحة النفسية/ إدمان المواد.

### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال ما يلي:

- تنسيق رؤى وخرائط طريق عالمية جديدة من أجل التصدي لمجموعة من الاعتلالات والأمراض، ولاسيما فيما يتعلق بأمراض المناطق المدارية المهملة (٢٠٢١-٢٠٣٠)، واستراتيجيات عالمية لقطاع الصحة خاصة بفيروس الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المنقولة جنسياً (لما بعد عام ٢٠٢١) واستراتيجية عالمية للبحث والابتكار بشأن السل وإعدادها واعتمادها؛
- تحديد أنشطة وضع واعتماد استراتيجيات ومبادرات وبرامج وخطط محددة للوقاية من أمراض تشمل الأمراض المنقولة جنسياً والتهاب الكبد والعدوى بفيروس الإيدز والأمراض غير السارية والسل والقضاء على هذه الأمراض ومكافحتها، والنهوض بهذه الأنشطة وقيادتها؛
- رسم سياسات عالمية تشمل سياسات خاصة بمكافحة الملاريا (اللجنة الاستشارية في مجال السياسات الخاصة بالملاريا) والسل (الفريق الاستشاري الاستراتيجي والتقني المعني بالسل) وفيروس الإيدز وأمراض المناطق المدارية المهملة؛

- تقديم مشورة موثوق بها إلى الجهات الشريكة الاستراتيجية مثل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع أو الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أو المرفق الدولي لشراء الأدوية أو برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز أو شراكة دحر السل وشراكة دحر الملاريا بشأن تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تكون المنظمة في ظلها الجهة الشريكة التقنية الرائدة؛
  - تعزيز القدرة على التعاون بين القطاعات ووضع آليات لمشاركة المجتمع المدني وتدعيم عناصر النظام الصحي للتدخلات الخاصة باعتلالات وأمراض معينة؛
  - عقد شراكات عالمية مع شبكة من الجهات الشريكة العالمية وتنسيقها والمشاركة فيها لتلبية الاحتياجات المتصلة ببناء القدرات من أجل تنفيذ تدخلات خاصة باعتلالات وأمراض معينة، بما في ذلك ضمان جودة منهج التدريب وتحديد الأموال والجهات الشريكة التي ينبغي دعمها على نحو استراتيجي وإجراء تحليل للثغرات يستهدف جهود التدريب ويحد من الازدواجية؛
  - تشجيع العمل العالمي وتنسيقه ورصده للوقاية من الأمراض غير السارية وعلاجها، ولا سيما فيما يتصل بعمل منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بهدف تسريع وتيرة التقدم المحرز من أجل بلوغ الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة بالتقيد بالالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها الذي عُقد في عام ٢٠١٨؛
  - تشجيع العمل العالمي وتنسيقه ورصده لتوفير خدمات شاملة ومتكاملة ومتجاوبة لرعاية الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية في السياقات المجتمعية؛
  - دعم تنفيذ إطار المساواة المتعدد القطاعات على المستوى القطري والإقليمي والعالمي بغية تسريع وتيرة التقدم المحرز من أجل تنفيذ استراتيجية القضاء على السل بحلول عام ٢٠٣٠.
- وستدعم الأمانة البلدان لإدماج استراتيجيات خاصة بأمراض معينة في نهج للتغطية الصحية الشاملة. ويشمل ذلك ما يلي:
- إدماج أفضل الخيارات وسائر التدخلات الموصى بها للاستجابة للاعتلالات والأمراض السارية وغير السارية، وخصوصاً في البلدان التي تسجل أعلى معدلات الانتشار، بأخذ الروابط بين هذه الأمراض مثل الروابط بين الإيدز والعدوى بفيروسه والسل في الاعتبار واعتماد التدخلات الأكثر فعالية لتحسين الوصول إلى الفئات الأشد ضعفاً وتعرضاً للخطر؛
  - ضمان أن ترسي البلدان نظاماً فعالة للترصد وتستخدمها لتحسين أثر التدخلات؛
  - تنفيذ مبادرة "الانتقال من العبء الثقيل إلى الأثر العالي: استجابة محددة الأهداف للملاريا" من أجل الحد من حالات الإصابة بالملاريا والوفاة الناجمة عنها بسرعة في أفريقيا والهند والتوصل إلى القضاء على الملاريا في ١٠ بلدان على الأقل من خلال دعم البلدان في جميع جوانب تنفيذ برامجها الخاصة بالملاريا؛
  - تكثيف إجراءات قطاع الصحة والإجراءات المتعددة القطاعات الخاصة بمكافحة السل بالتحديد ورصد هذه الإجراءات وتقييمها، في إطار التزام رفيع المستوى وتوفير التمويل الكافي بمراعاة السياق المحلي؛
  - تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى الحد من عبء أمراض المناطق المدارية المهملة والأمراض المحمولة بالنواقل أو القضاء عليها أو استئصالها من خلال المعالجة الكيميائية الوقائية الفعالة وتكثيف التدبير العلاجي للأمراض وتعزيز ترصد النواقل؛

- تنفيذ برامج ترمي إلى التصدي لجميع فيروسات التهاب الكبد الخمسة (التهاب الكبد A و B و C و D و E)، بالتركيز الخاص على التهاب الكبد B و C؛
- تسريع وتيرة تنفيذ الاستراتيجية العالمية لقطاع الصحة بشأن الأمراض المنقولة جنسياً للحد من حالات الإصابة بأربعة أمراض رئيسية منقولة جنسياً؛
- تنفيذ خطط تداركية للطوارئ في أفريقيا من أجل التصدي للنقص في علاج فيروس الأيدز الذي يستدعي مضاعفة التغطية العلاجية للفيروس بمقدار ثلاثة أضعاف في السنوات الثلاث المقبلة؛
- إدماج الخدمات المتصلة بالأمراض السارية، بما فيها الخدمات الشاملة الخاصة بفيروس الأيدز و التهاب الكبد، من أجل الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة وغيرها من الفئات المعينة والاستراتيجيات الفعالة للحد من التمييز في سياقات الرعاية الصحية؛
- تعزيز النهج المتكاملة في تنفيذ حزمة التدخلات الأساسية المتعلقة بالأمراض غير السارية مثل حزمة "HEARTS" وبرنامج عمل المنظمة الخاص بسد الفجوات في مجال الصحة النفسية إلى جانب الأولويات المستجدة مثل تحري سرطان عنق الرحم وتوسيع نطاق هذه الحزمة وتقييمها.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع إرشادات علمية وتقنية تتصل على سبيل المثال بتطوير اختبارات وعلاجات جديدة واعتمادها وتحديد إطارها الزمني واستخدامها؛ وتحديث السياسات وتحقيق أدائها الأمثل بشأن مكافحة النواقل والقضاء عليها وتحديد أولويات التدخلات الخاصة بها؛ وإدماج الصحة النفسية في برامج الصحة الأوسع نطاقاً؛ والتدبير العلاجي للمتلازمات؛ والوقاية من اعتلالات وأمراض معينة؛ تحري أمراض مثل الملاريا والسل والأمراض المنقولة جنسياً والسرطان والسكري وتشخيصها وعلاجها وتوفير الرعاية الخاصة بها؛ وإنشاء مرافق لعلاج السرطان وتكثيف مكافحة السرطان لدى الأطفال؛
- وضع قواعد ومعايير متعلقة مثلاً بتوفير خدمات شاملة ومتكاملة خاصة بفيروس الأيدز والتهاب الكبد؛ وإتاحة خدمات متكاملة لتحري الأمراض السارية الشديدة التأثير وفحصها وتشخيصها من أجل الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة وغيرها من الفئات المعينة؛ والوقاية من سرطان عنق الرحم وسائر سرطانات الجهاز الإنجابي؛
- إعداد بيانات ومنتجات للرصد والتقييم مثل المنتجات العالمية الموثوق بها لترصد الحالات الخاصة باعتلالات وأمراض معينة (كالملايا والسل والأمراض غير السارية وفيروس الأيدز والتهاب الكبد والأمراض المنقولة جنسياً)؛ والتقارير المرحلية العالمية مقابل معالم الاستراتيجية التقنية العالمية بشأن الملاريا واستراتيجية القضاء على السل للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ وخارطة الطريق المتعلقة بأمراض المناطق المدارية المهملة للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠؛
- تحديد برنامج عمل الابتكار في أشكال مثل الخبرات من أجل تعزيز الابتكارات ذات الأولوية لدعم الوقاية من الأمراض السارية وغير السارية وتحري هذه الأمراض وتشخيصها وعلاجها وتوفير الرعاية بشأنها، بما في ذلك التطورات الصحية الرقمية والمنصات التشخيصية المتكاملة والواصات البيولوجية والأدوات المعلوماتية المستندة إلى تسلسل الجينوم وغيرها من الأدوات المعلوماتية؛ والتطورات في حركية الأدوية لعلاج السل وفي تأثير هذه الأدوية؛ وتسريع مسار توافر وسائل التشخيص واللقاحات والأدوية الناجعة التي يمكن استخدامها لإنقاذ الأرواح وتجنب ظهور أزمة واسعة النطاق؛ وخصائص المنتجات المستهدفة ووثائق اقتراحات القيمة في مجال الصحة العمومية لللقاحات المضادة للأمراض المنقولة جنسياً (وخصوصاً اللقاحات المضادة لفيروس الهريس البسيط والسلان)؛ وأوضاع تحقيق الأداء الأمثل لأدوية الأطفال ووسائل التشخيص الخاصة بهم، بما في ذلك بالنسبة إلى العدوى بفيروس الأيدز والتهاب الكبد والسل.

**المخرج ١-١-٣: تمكين البلدان من تعزيز نظمها الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية الخاصة بفئات سكانية معينة والتغلب على الحواجز التي تعوق الإنصاف في جميع مراحل العمر**

تساهم التدخلات الصحية التي تُنفَّذ في جميع مراحل العمر (وتشمل الحمل والولادة والمواليد والأطفال والنساء والرجال والمراهقين والمسنين) في تقديم الرعاية الصحية الأولية. ولا غنى عن الآليات المتعلقة بالإنصاف والجودة وتكلفة الرعاية والرصد في ضمان الإتاحة الشاملة للخدمات التي تلبي احتياجات الأشخاص من جميع الأعمار، بإيلاء اهتمام خاص للأشخاص الأشد ضعفاً وتعرضاً للخطر. ويكتسي اتباع نهج يشمل جميع مراحل العمر ويرتكز ارتكازاً راسخاً على المبادئ والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان أهمية حاسمة من أجل تفعيل الالتزام العالمي باستخدام الرعاية الصحية الأولية المركزة على الأشخاص بوصفها الوسيلة لتغطية مليار شخص آخر من جميع الأعمار.

ومع ذلك، ثبتت صعوبة بعض المسائل الرئيسية. ويعد وضع حد لوفيات الأمهات والمواليد والأطفال التي يمكن تلافيها برنامج عمل غير مكتمل بسبب التحديات المواجهة في توافر الخدمات الجيدة وإتاحتها واستخدامها. وفي كل عام، تلقى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة حتفها أثناء الحمل والولادة ويقضي ٢,٥ مليون مولود نحبه خلال الشهر الأول من العمر لأسباب يمكن تلافيها أساساً. وعلاوة على ذلك، تستدعي التحولات الديمغرافية والاجتماعية الانتباه إلى مجموعة أوسع من الحالات للوقاية من الأمراض والوفيات وتعزيز الصحة والنمو والتنمية. وتتوافر تدخلات أساسية في مجال صحة المرأة والطفل والمراهق ويمكن تنفيذها على نطاق واسع، بما في ذلك في السياقات ذات الموارد المحدودة. ويمثل تمنيع الأطفال أحد أكثر التدخلات فعاليةً من حيث التكلفة غير أن ملايين الأطفال لا يطعمون تطعماً روتينياً. وإذا تحسّنت التغطية بالتمنيع عالمياً، فيمكن إنقاذ أرواح ١,٥ مليون طفل في السنة. وبالنسبة إلى صحة المرأة، يعتبر تنظيم الأسرة تدخلاً شديداً فعالاً من حيث التكلفة على أن بحوث معهد Guttmacher تبين أن هناك ٢١٤ مليون امرأة لا تُلبى حاجتها إلى خدمات تنظيم الأسرة سنوياً. ومن شأن تلبية هذه الحاجة أن تنقذ أرواح ٧٧ ٠٠٠ امرأة أثناء الحمل أو الولادة ويؤدي كل دولار أمريكي مستثمر في خدمات منع الحمل إلى ادخار ٢,٢٠ دولار أمريكي في مجال الرعاية المرتبطة بالحمل والولادة والمواليد. وسدا للثغرات في التغطية الفعالة للتدخلات، تكتسي الاستثمارات في تحسين جودة الرعاية وفي تحسين إتاحة الرعاية الأهمية ذاتها. ومن الضروري أن تكون استراتيجيات تخطيط الجودة وتحسينها وضمانها جزءاً من الوظائف الأساسية للنظم الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وفي زمن يشهد تحديات لا يمكن التنبؤ بها في مجال الصحة العمومية، هناك أمر واحد لا ريب فيه أي سرعة شيخوخة سكان العالم. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٥٠، سترتفع نسبة سكان العالم البالغة أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر إلى حوالي الضعف. وتسعى عدة نظم صحية في جميع أنحاء العالم جاهدة إلى تلبية الاحتياجات الصحية المعقدة للمسنين إذ صُممت لتلبية احتياجات فئات سكانية صغيرة السن نسبياً ومجموعة مختلفة من الاحتياجات الصحية. وتكتسي الرعاية المتكاملة المجتمعية التي يمكن أن توفر تدخلات تقي من الاعتماد على الرعاية في مرحلة الشيخوخة أهمية حاسمة للحد من الأثر الاقتصادي الناجم عن شيخوخة السكان على النظم الصحية وبلوغ الغاية العالمية المتمثلة في الحد من عدد الأشخاص المعتمدين على الرعاية بمقدار ١٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٥.

**كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال ما يلي:

- الدعوة والتبليغ من أجل الارتقاء ببرنامج عمل مسند بالبيانات للتمتع بالصحة والرفاهية في جميع مراحل العمر في إطار التغطية الصحية الشاملة؛



- عقد شراكات عالمية، بما فيها شراكة صحة الأم والوليد والطفل والشراكة الصحية السداسية والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع ومبادرة تنظيم الأسرة لعام ٢٠٢٠ ومرفق التمويل العالمي لدعم حركة كل امرأة وكل طفل، وتنسيقها والمشاركة فيها لأغراض العمل المشترك الرامي إلى توسيع نطاق البرامج لإحداث آثار قطرية في جميع مراحل العمر.
- تطوير شراكات متعددة القطاعات تنهض بتحسين الحصائل الصحية في كل مرحلة من مراحل الحياة وطيلة العمر، بما في ذلك من خلال عقد التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٣٠؛
- وضع سياسات عالمية خاصة باللقاحات والتمنيع عبر فريق الخبراء الاستشاري الاستراتيجي المعني بالتمنيع.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- تعزيز التدبير العلاجي المجتمعي المتكامل لحالات الإصابة بالالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا بالحد من مواطن الضعف وزيادة القدرة على الصمود، ولا سيما من خلال تحسين التغذية والرعاية المجتمعية المتكاملة التي تلبي احتياجات البالغين المسنين؛
- تسريع الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض ذات الأولوية التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل شلل الأطفال والحصبة والحصبة الألمانية والتهاب الكبد B وسرطان عنق الرحم وتيتانوس الأمهات والتيتانوس الوليدي ولقاح المكورات الرئوية ولقاح أنفلونزا المستدمية النزلية من النمط B ولقاح الفيروس العجلي، والاستجابة لفاشيات الأمراض؛
- تولي زمام القيادة في بناء القدرات ورصد الأثر فيما يتصل باللقاحات وتعزيز نظم التمنيع وتوسيع نطاقها في جميع مراحل العمر، بما في ذلك تعزيز الترصد من خلال توسيع شبكات المختبرات وتمكين برامج التمنيع الوطنية المسندة بالبيّنات من إحداث أكبر أثر والاستجابة لفاشيات الأمراض؛
- إدماج الخبرات والأنشطة المتصلة ببرامج مكافحة شلل الأطفال لاستمرار ترصد الأمراض والممرضات التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وتحقيق الأداء الأمثل لبرامج اللقاحات وتدعيم ذلك من أجل تعزيز التغطية والإنصاف؛
- إرساء ممارسات جيدة للأفرقة الاستشارية التقنية الوطنية المعنية بالتمنيع ودعمها، مما يعد عنصراً أساسياً من نظم التمنيع الحسنة الأداء؛
- تنفيذ مبادئ توجيهية تحسن مأمونية الرعاية الصحية الأولية وجودتها في جميع مراحل العمر، ولا سيما من خلال تطوير الابتكارات واختبارها وتوسيع نطاقها، بالتركيز على البلدان التي ينوء كاهلها بأثقل عبء من الوفيات، وخصوصاً البلدان التي تشارك في شبكة جودة الرعاية التابعة للمنظمة؛
- تنفيذ مبادئ توجيهية تحسن مأمونية الرعاية الأولية المقدمة إلى الأطفال وجودتها عبر تعزيز التدبير العلاجي المجتمعي المتكامل لحالات الإصابة بالالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا وضمان الآليات الكافية للإحالة وخدمات رعاية الأطفال الجيدة بالحد من مواطن الضعف وزيادة القدرة على الصمود، ولا سيما من خلال تحسين التغذية والرعاية الخاصة بنمو الطفل والرعاية المجتمعية المتكاملة التي تلبي احتياجات البالغين المسنين؛
- إتاحة قاعدة البيّنات لتوجيه الحوارات السياسية الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية في إطار السياسات الخاصة بالتغطية الصحية الشاملة وتعزيز النظم الصحية من أجل تطوير خدمات متكاملة وشاملة بناءً على طلب البلدان؛

- تنفيذ مبادئ توجيهية لتعزيز إتاحة خدمات تنظيم الأسرة لجميع الأشخاص، بمن فيهم المراهقات، بغية الحد من حالات الحمل غير المرغوب فيها؛
- إسداء المشورة العملية إلى مقدمي الرعاية الصحية بشأن التواصل مع المرضى للوقاية من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وبشأن رعاية الأشخاص المعانين من مضاعفات صحية متصلة بهذه الممارسة؛
- وضع سياسات تضمن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب وتتصدى لأثر أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتلبي احتياجات الفئات السكانية الضعيفة مثل اللاجئين والمهاجرين وتعزيز القدرات لإجراء الرصد الروتيني لأوجه عدم المساواة في مجال الصحة لدى فئات السكان في مختلف مراحل العمر والتبليغ عنها؛
- توفير الرعاية المجتمعية المتكاملة التي تلبي احتياجات البالغين المسنين وتقلل أو تؤخر الاعتماد على الرعاية وتكفل التدخلات ذات الأولوية من أجل البالغين المسنين، بما فيها التدخلات الخاصة بالخرف؛
- تنفيذ مبادئ توجيهية بشأن الرعاية المتكاملة للمسنين تساعد أصحاب المهن الصحية والمديرين على تنظيم الخدمات وتنفيذ تدخلات مجتمعية للكشف عن حالات التدهور في القدرات الأساسية ومباشرة تدخلات تقي من الاعتماد على الرعاية وتؤخر الاعتماد عليها وتوفير الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي للأشخاص المعانين من فقدان القدرات الأساسية ودعم مقدمي الرعاية وضمان الاستجابة للاعتلالات ذات الأولوية مثل الخرف والتدبير العلاجي للألم ومتلازمات الشيخوخة.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير وإرشادات تتصل على سبيل المثال بالوقاية من الأسباب المباشرة لوفيات الأمهات، ولإسيما النزف والتسمم الحُملي ومضاعفات المخاض، والوقاية من العقم وعلاجه؛ وتحديث المبادئ التوجيهية بشأن تنظيم الأسرة على أساس البيانات المستجدة؛ واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين حصائل صحة الأم والوليد؛
- وضع إطار لإعادة تصميم البرامج الخاصة بصحة الطفل والمراهق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي لا تدعو إلى ضمان بقاء جميع الأطفال والمراهقين على قيد الحياة فحسب بل إلى ضمان ازدهارهم أيضاً، إلى جانب إرشادات بشأن تنمية القوى العاملة الصحية والموارد البشرية اللازمة لتحقيق صحة المرأة والطفل والمراهق؛
- تحديث الأدوات البرمجية لتخطيط الصحة والتنمية لدى المرأة والطفل والمراهق وتنفيذهما ورصدهما، أخذاً في الاعتبار البيانات الحديثة والمبادئ التوجيهية والنهج الاستراتيجية الجديدة لإحداث أثر قطري مثل الإطار المعني برعاية التنشئة من أجل تنمية الطفولة المبكرة وعملية تسريع العمل العالمي من أجل صحة المراهقين؛
- وضع إرشادات برمجية بشأن الرعاية الجيدة لصحة الأم والوليد والطفل وإنشاء شبكة لاستخلاص الدروس فيما بين الأقاليم والبلدان لدعم التنفيذ؛
- وضع إرشادات بشأن التدخلات المسندة بالبيّنات لتوفير الرعاية والدعم للبالغين المسنين المعانين من تدهور في القدرات الأساسية والقدرة على الأداء والاعتلالات المرتبطة بذلك مثل الخرف ونقص التغذية والألم المزمن، إضافة إلى حزم الرعاية الطويلة الأمد، بهدف ضمان توافر الرعاية الاجتماعية والدعم الاجتماعي ليطمئن المسنون المعانون من فقدان القدرات الأساسية والقدرة على الأداء بشكل ملحوظ (الاعتماد على الرعاية) بحياة كريمة ومهمة في آخر مرحلة من العمر؛

- وضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن التمتع، بما في ذلك بشأن ترصد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات وبشأن تطوير لقاحات جديدة واعتمادها وتحديد إطارها الزمني واستخدامها وبشأن استراتيجيات ترمي إلى توليد الطلب على التطعيم وقبوله واستمرار ذلك؛
- وضع استراتيجيات عالمية بشأن صحة الأم والوليد والطفل والمراهق واستراتيجية عالمية جديدة خاصة باللقاحات والتمتع (٢٠٢١-٢٠٣٠) وأمراض محددة يمكن الوقاية منها باللقاحات (مثل الحصبة والحصبة الألمانية وتيتانوس الأمهات والتيتانوس الوليدي والأنفلونزا والعدوى بفيروس الورم الحليمي البشري)؛
- إعداد منتجات البيانات مثل إطار لرصد كامل سلسلة رعاية الأم والوليد والطفل والمراهق وتقارير عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (٢٠١٦-٢٠٣٠) والاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الشيخوخة والصحة والتقرير العالمي عن العيوب الولادية والتقرير المرحلي العالمي عن خطة العمل العالمية الخاصة باللقاحات للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠؛ ومعالج الرصد مقابل الرؤية والاستراتيجية العالميتين الجديتين للتمتع (٢٠٢١-٢٠٣٠) والتقديرات السنوية للتغطية بالتطعيم؛ والتقديرات الخاصة بالتغطية للقاحية أو العلاجية وتتبع الاستثمارات عبر تحليل البيانات الوطنية؛
- إعداد منتجات البحث على غرار خطة لبحوث التنفيذ بشأن تحسين برامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والمراهق والطفل وتجريب لقاحات جديدة وإعداد خصائص المنتجات المستهدفة والدور القيادي المتصل باللقاحات في المخطط الأولي للبحث والتطوير؛
- تجميع البيانات المتاحة وتجسيد المعارف لوضع مبادئ توجيهية وقواعد ومعايير خاصة ببرامج معينة لدعم أثر البرامج القطرية وتحسينه.

#### المخرج ١-٤: تعزيز قدرات البلدان في تصريف الشؤون الصحية لتحسين الشفافية والمساءلة والقدرة على الاستجابة وتمكين المجتمعات

إن ما يميز التصريف المتين لشؤون النظم الصحية هو أن توظف المجتمعات الاستثمارات المناسبة في مجال الصحة والشفافية والمساءلة والقدرة على الاستجابة لتوقعات الجمهور. ويمكن تدعيم المؤسسات الصحية والقوانين واللوائح المعنية من خلال تناول هذه المسائل. ومن الأساسي استخدام آليات شاملة وقائمة على المشاركة لضمان استفادة مليار شخص آخر بحلول عام ٢٠٢٣.

وستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال تجميع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة بشأن تصريف شؤون النظم الصحية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ونشرها عبر قنوات مختلفة تشمل التعاون في مجال تصريف شؤون النظم الصحية من أجل التوصل إلى توافق الآراء بين الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية (البلدان والكيانات الشريكة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني) وصياغة برنامج عمل السياسات الخاصة بتصريف الشؤون الصحية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

#### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- وضع سياسات واستراتيجيات صحية وطنية شاملة ومحسوبة التكلفة تسمح بتنفيذ الرعاية الصحية الأولية على نحو فعال من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الأمن الصحي؛

- تدعيم المؤسسات الصحية والقوانين واللوائح وإصلاحها بما يشمل الأطر القانونية للتغطية الصحية الشاملة التي تسهم في تحقيق الإتاحة والجودة والحماية من المخاطر المالية؛
- إضفاء الطابع المؤسسي على النهج التي تشمل الحكومة ككل والمجتمع ككل وتدمج الصحة في جميع السياسات، وخصوصاً من أجل إنشاء آليات لتعزيز تمكين الأفراد والمجتمعات في وظائف المراقبة وتمثيل المواطنين في عمليات صنع القرارات الصحية والمساواة بين الجنسين؛
- تسخير القطاع الخاص للمساعدة على تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال التعاون المتعدد القطاعات والشامل والمسؤول والشفاف مع جميع الجهات صاحبة المصلحة؛
- العمل مع أعضاء البرلمانات لدعم القوانين والميزانيات من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير وإرشادات تتصل مثلاً بإعداد بيانات عالمية بشأن رصد السياسات والاستراتيجيات الصحية الوطنية الخاصة بالتغطية الصحية الشاملة؛ وتقييم أداء النظم الصحية (بما في ذلك السياقات الهشة) ومجموعات الأدوات التفاعلية المرتبطة بالتخطيط الصحي الاستراتيجي وصنع القرارات في مجال التغطية الصحية الشاملة؛
- وضع إرشادات عالمية بشأن الدور المتغير لوزارات الصحة في القرن الحادي والعشرين والمشاركة مع السكان والمجتمعات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛
- إعداد إرشادات عالمية بشأن وضع القوانين واللوائح الفعالة اللازمة لتنفيذ التغطية الصحية الشاملة والحوار الاجتماعي والعمليات القائمة على المشاركة من أجل صنع القرارات في مجال الصحة والحد من فساد النظم الصحية؛
- إعداد بيانات وإرشادات عالمية بشأن النهج المشتركة لتعزيز الإنصاف والتصدي لعقبات النظم الصحية التي تحول دون إحراز التقدم من أجل تحقيق التغطية الشاملة فضلاً عن تحقيق برنامج العمل الخاص بفعالية التعاون لأغراض التنمية عن طريق شراكة التغطية الصحية الشاملة لعام ٢٠٣٠؛
- إعداد منتجات البيانات مثل نشر البيانات بشأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال الصحة بهدف المساعدة على تعزيز الشفافية وتوفير لمحة عامة أكثر شمولاً عن الموارد وتيسير الفهم المتعمق للأولويات الإنمائية العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

#### المخرج ١-١-٥: تمكين البلدان من تعزيز القوى العاملة الصحية فيها

من المتوقع أن يضيف الطلب المتنامي على العاملين الصحيين ٤٠ مليون وظيفة في قطاع الصحة بحلول عام ٢٠٣٠، معظمها في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط والبلدان المرتفعة الدخل. وفي الوقت ذاته، من المرتقب أن يزداد النقص المتوقع في عدد العاملين الصحيين اللازم لتحقيق التغطية الصحية الشاملة واستمرارها بتسجيل ثغرة عالمية قدرها ١٨ مليون عامل صحي بحلول عام ٢٠٣٠ في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط أساساً. وتشمل استراتيجيات المنظمة ومعاييرها الرئيسية في هذا المجال الاستراتيجية العالمية بشأن الموارد البشرية الصحية: القوى العاملة ٢٠٣٠، وخطة العمل الخمسية المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الصحة العالمية المعنونة "العمل من أجل الصحة" ومدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي.

### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال عقد اجتماعات للجهات الشريكة المتعددة القطاعات (التعليم والعمل والشؤون المالية وشؤون الجنسين) وإشراك هذه الجهات لتحقيق عائد لأهداف التنمية المستدامة (الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠) نتيجة للاستثمارات في الوظائف.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- تعزيز القدرات المؤسسية لوضع السياسات والخطط الخاصة بالموارد البشرية، بما في ذلك آليات تنسيق برنامج عمل القوى العاملة الصحية المشترك بين القطاعات؛
- وضع سياسات واستراتيجيات خاصة بالقوى العاملة الصحية وتنفيذها ورصدها للتصدي للتهديدات الرئيسية في الموارد البشرية التي تعوق تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي؛
- تعزيز القدرات الوطنية لرصد البيانات عن سوق العمل في مجال الصحة وتحليلها واستخدامها، بما في ذلك تنفيذ حسابات القوى العاملة الصحية الوطنية والتبليغ عنها؛
- تدعيم الآليات الرامية إلى تحقيق فوائد متبادلة وتخفيف وطأة العواقب الناشئة عن تنقل القوى العاملة الصحية وهجرتها، بما في ذلك التعاون الثنائي والإقليمي وتنفيذ مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي؛
- وضع وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى موازنة تعليم القوى العاملة الصحية مع احتياجات النظم الصحية، بما في ذلك إرشادات بشأن النهج التي تستهدف تعزيز تنظيم التعليم والممارسة (مثل العمليات المتصلة بالاعتماد والترخيص والتسجيل)؛
- تسريع الأنشطة التعليمية والتدريبية المهنية التقنية وإيجاد فرص للعمل وأداء القوى العاملة الصحية والاجتماعية وإنتاجيتها.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير تتصل مثلاً بإعداد اتفاقات ثنائية بشأن هجرة العاملين الصحيين وتنقلهم وتنفيذها (بما يتسق مع مدونة المنظمة العالمية لقواعد الممارسة بشأن توظيف العاملين الصحيين على المستوى الدولي)؛ واستبقاء العاملين الصحيين في المناطق النائية والريفية وتنظيم تعليم القوى العاملة الصحية وممارستها؛ وتقارير عن وضع التمريض في العالم ووضع القبالة في العالم وطبعة منقحة للتوجهات الاستراتيجية من أجل تعزيز التمريض والقبالة؛ وإطار كفاءات عالمي خاص بالتغطية الصحية الشاملة؛ ومجموعة أدوات تتعلق بسوق العمل في مجال الصحة وتضم أدوات عملية وموحدة لإجراء تحليلات سليمة لسوق العمل في مجال الصحة وتوصيات بشأن اختيار الطلاب وتعيين العاملين الصحيين واستبقائهم ومساراتهم المهنية؛
- إعداد منتجات البيانات مثل المنصات لتيسير رفع تقارير الدول الأعضاء عن البيانات المتصلة بالقوى العاملة فيها، بما في ذلك العروض والتحليلات بشأن القوى العاملة الصحية الوطنية، ونموذج لتوقع احتياجات القوى العاملة الصحية في المستقبل.

## الحصيلة ١-٢: خفض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية

في كل عام، يعاني حوالي ٨٠٠ مليون شخص من ضائقة اقتصادية شديدة نتيجة لما يُسَدَّد من مدفوعات في مواقع تقديم الرعاية ويُقدَّر أن ١٠٠ مليون شخص منهم يُلقون في براثن الفقر المدقع. ويُعدّ وجود سياسات وطنية فعالة لإدارة تمويل الصحة عنصراً أساسياً للتصدي لهذه التحديات بغية إتاحة التغطية الصحية الشاملة لمليار شخص آخر في العالم بحلول عام ٢٠٢٣. ويرد بيان المؤشرات المرتبطة بالحصيلة ١-٢ في الإطار ٢ وبيان الميزانية المقترحة حسب المكتب الرئيسي في الجدول ٩.

الإطار ٢: المؤشرات المرتبطة بالحصيلة ١-٢
الحصيلة ١-٢: المؤشر ١: نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها
الحصيلة ١-٢: المؤشر ٢: نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)

### الجدول ٩: الميزانية المقترحة للحصيلة ١-٢ حسب المكتب الرئيسي (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
١-٢ خفض عدد الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية	٣٠,٣	٢,٩	٧,٧	١١,٣	١٣,٠	٨,١	٢٥,٦	٩٨,٩
مجموع الحصيلة ١-٢	٣٠,٣	٢,٩	٧,٧	١١,٣	١٣,٠	٨,١	٢٥,٦	٩٨,٩

المخرج ١-٢-١: تمكين البلدان من وضع استراتيجيات وإصلاحات منصفة لتمويل الصحة وتنفيذها لاستمرار التقدم المحرز من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة

يجب مواصلة نظم متينة وقابلة للتكيف وقادرة على الصمود لتمويل الصحة مع السياسات الصحية والخطط الاستراتيجية وعمليات الميزنة وآليات الإدارة المالية العامة على المستوى الوطني لتمكين مليار شخص آخر من الاستفادة من التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٢٣.

### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال تجميع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمة بشأن تمويل الصحة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ومصفوفة التقييم المستمدة من ذلك ونشرها بهدف التوصل إلى توافق الآراء بين الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية أي البلدان والكيانات الشريكة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وصياغة برنامج عمل السياسات على المستوى العالمي والإقليمي والقطني.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- تطوير المهارات والنظم وترتيبات تصريف الشؤون لتنفيذ ممارسات أكثر استراتيجية لشراء الخدمات الصحية وتكييف هذه الآليات مع مرور الوقت ومواءمة آليات المدفوعات مع الفوائد المتعهد بها

وتحسين التعاقد مع مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص (عند الاقتضاء) واستخدام البيانات عن نظم المدفوعات لتوجيه السياسات وتعزيز الكفاءة والإنصاف والجودة كوسيلة لاستمرار التقدم المحرز بشأن زيادة تغطية الخدمات بتوفير الحماية المالية؛

- استخدام "مصفوفة التقدم" في مجال تمويل الصحة (أداة للتقييم المنهجي للتقدم المحرز في سياسات التمويل الوطنية) لتتبع مدى التقدم المحرز على المستوى القطري بما يتسق مع الممارسات الجيدة وإرساء أساس لربط النتائج الكمية التي تحقق في المستقبل بإجراءات محددة لتمويل الصحة؛
- صياغة ميزانيات صحية تستهدف تحقيق النتائج ومواءمة الإصلاحات لتمويل الصحة مع الترتيبات الوطنية للإدارة المالية العامة بما يكفل استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وإنصافاً؛
- تطبيق أطر تقنية ووسائل تشخيص لوضع سياسات لتمويل الصحة وتصميم التنفيذ، أخذاً في الحسبان التحديات الاقتصادية السياسية والحاجة إلى مواءمة هذه الأدوات مع نظم الإدارة المالية العامة في حال إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات واستمرار هذه الإصلاحات؛
- إدماج الخدمات والبرامج المتصلة بالصحة العمومية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتمويل الصحة من أجل التحوّل عن تمويل المعونة؛
- تصميم سياسات مالية لصالح الصحة ولصالح الفقراء؛
- تقييم الخيارات وتحديد الأولويات للعمل المتصل بترتيبات التمويل في الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات؛
- تعزيز القدرات في مجال تمويل الصحة من خلال برامج التعلّم الإلكتروني وبرامج التدريب وجهاً لوجه وعمليات تبادل المعارف والجولات الدراسية الموجهة وأنشطة التعلّم من الأقران.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع القواعد والمعايير والإرشادات من خلال تحسين الإرشادات لإجراء تقييم في الوقت الحقيقي للتقدم المحرز في إصلاحات تمويل الصحة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة؛ وتجميع الدروس وتحسين الإرشادات العالمية بشأن تصميم السياسات الوطنية لتمويل الصحة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتنفيذها، بما في ذلك في السياقات اللامركزية سياسياً؛ وإعداد إرشادات لتعزيز مشاركة السلطات الصحية والمالية الوطنية بناءً على تجميع الدروس المستخلصة بشأن المسائل الأساسية التي تربط بين تمويل الصحة والاستدامة المالية والإدارة المالية العامة، على سبيل المثال؛
- إعداد تقرير تجميعي عالمي للبيانات يجسّد في إرشادات بشأن النظم المختلطة الخاصة بمدفوعات مقدمي الخدمات، بما في ذلك نظام ربط الأجر بالأداء، وتجميع الدروس المستخلصة وإعداد إرشادات لتمويل الخدمات والبرامج والوظائف المتصلة بالصحة العمومية على نحو فعال؛
- وضع توصيات بشأن آليات للمدفوعات تصمّم خصيصاً لتتلاءم مع أمراض وتدخلات معينة ومواءمة المدفوعات مع حزم الفوائد وإرساء نظم للمعلومات وترتيبات لتصريف الشؤون لأغراض الشراء الاستراتيجي.

**المخرج ٢-٢-١: تمكين البلدان من إنتاج معلومات متعلقة بالحماية من المخاطر المالية والإنصاف والنفقات الصحية وتحليل هذه المعلومات واستخدامها لتتبع التقدم المحرز وتوجيه صنع القرارات**

لا ينبغي أن تعاني الأسر التي تدفع من أموالها الخاصة مقابل الخدمات الصحية من ضائقة مالية نتيجة لذلك. وتُظهر البيانات وجود علاقة عكسية وطيدة بين الإنفاق الحكومي على الصحة والاعتماد على الإنفاق من الأموال الخاصة. ويركز العمل من أجل تحقيق هذا المخرج على إعداد بيانات وتحليلات عالية الجودة لتتبع الإنفاق على الصحة وإتاحة التمويل والحماية المالية مما يكتسي أهمية محورية في عمليات رصد التغطية الصحية الشاملة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني بهدف توجيه التمويل الصحي والسياسات المتصلة بذلك. وتلتزم الأمانة بدعم رصد المؤشرات الخاصة بإتاحة التمويل والمدفوعات الباهظة والمسببة للفقر من الأموال الخاصة.

#### **كيف ستفند أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال تعبئة البلدان والجهات الشريكة ومنظمات المجتمع المدني حول برنامج عمل عالمي لتحسين جودة المعلومات والتحليلات يعزز الشفافية في استخدام الموارد والمساءلة للحد من المعاناة من ضائقة مالية نتيجة لاستخدام الخدمات الصحية.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- إعداد بيانات عالية الجودة ومتصلة بالسياسات عن مصادر الأموال وأوجه استخدامها في قطاع الصحة وتحليل هذه البيانات لتعزيز الشفافية وتوجيه السياسات على المستوى القطري، بالمساهمة أيضاً في التحديث السنوي لقاعدة البيانات العالمية للمنظمة بشأن الإنفاق على الصحة؛
- تحليل بيانات المسوح الأسرية للتمكن من إجراء تحليلات متصلة بالسياسات لإتاحة التمويل والضائقة المالية الناتجة عن المدفوعات من الأموال الخاصة مقابل الخدمات الصحية؛
- تعزيز القدرات لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها من أجل الحوار بشأن السياسات؛
- إجراء تحليل معمق للسياسات باستخدام البيانات الإدارية وبيانات المسوح الروتينية.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع القواعد والمعايير والإرشادات من خلال إعداد وثائق إرشادية متعلقة بجمع البيانات والأساليب وتفسير البيانات عن النفقات الصحية؛ وإعداد تقارير عالمية، بما فيها تقارير سنوية عن الرصد وبحوث علمية عن إتاحة التمويل والحماية المالية في الدول الأعضاء؛ ووضع معايير وأساليب عالمية وإقليمية لتحسين جودة المعلومات المتاحة بخصوص الحماية المالية، على سبيل المثال؛
- إعداد منتجات البيانات من خلال إعداد تقرير سنوي عن الأنماط العالمية للإنفاق على الصحة مثلاً.

**المخرج ٣-٢-١: تمكين البلدان من تحسين القدرة المؤسسية على اتخاذ قرارات شفافة فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتحليل تأثير الصحة في الاقتصاد الوطني**

تقتضي التغطية الصحية الشاملة أن تتمتع البلدان بالقدرة على اتخاذ قرارات مسندة بالبيانات ومبنية على عمليات عادلة وشفافة بشأن ما ينبغي إدراجه في استحقاقات الخدمات الممولة من الأموال العامة واستثمارات النظم



الصحية ذات الصلة لأغراض التنفيذ. ويتعين على البلدان أيضاً تحليل أثر التغطية الصحية الشاملة والصحة على الأداء الاقتصادي ووضع سياسات تعزز مساهمة قطاع الصحة في الاقتصاد إلى أقصى حد.

### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال النهوض بعمليات شفافة لصنع القرارات بفضل استخدام تحليلات للبيانات الاقتصادية وبيانات متينة؛ والإشراف على وضع إرشادات جديدة بشأن المنهجيات واستخدام البيانات الاقتصادية في عمليات صنع القرارات؛ وتطوير شبكة من الجهات الشريكة لمواصلة نهج المساعدة التقنية مع أفضل ممارسات المنظمة.

وستدعم الأمانة البلدان لبناء القدرة المؤسسية على صنع قرارات شفافة فيما يخص تحديد الأولويات واتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد عبر ثلاثة جوانب لعملية صنع القرارات باتباع نهج ثلاثي الأبعاد (البيانات والحوار والقرارات) على النحو التالي:

- **البيانات:** إعداد أدوات لتقدير التكاليف وتحقيق مردودية التكلفة توفر البيانات لاتخاذ قرارات متعلقة بحزم الفوائد الصحية، بالإضافة إلى إرشادات لجمع البيانات وتحليلها، بما يشمل نماذج عامة للمكاسب / الآثار / التوقعات الصحية كجزء من مشروع المنظمة لاختيار تدخلات فعالة من حيث التكلفة (WHO-CHOICE)؛
- **الحوار:** دعم البلدان في عملية الحوار لضمان اعتماد خيارات عادلة؛
- **القرارات:** تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرارات، بما في ذلك الأطر القانونية، وبناء المؤسسات، والجوانب الإجرائية لتحليل البيانات واستخدامها، والرصد والتقييم.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع القواعد والمعايير والإرشادات من خلال إعداد مستودع موسّع للتدخلات الصحية التي توصي بها البرامج التقنية للمنظمة، بما في ذلك المعلومات عن الإسهامات والفعالية والترتيبات الخاصة بتوفير الخدمات والفوائد الاقتصادية والمتطلبات من الموارد، وإتاحة المستودع الموسّع عبر منصة إلكترونية؛ ووضع إرشادات بشأن الجوانب الإجرائية لاستخدام البيانات من أجل دعم اختيار حزم الفوائد الصحية والنهوض بأفضل الممارسات، على سبيل المثال؛
- إعداد الأدوات أو تحسينها لمساندة صنع القرارات بشأن الاستثمارات دعماً للتغطية الصحية الشاملة، ولأسيما الأدوات التي تولد بيانات اقتصادية مثل أداة الصحة الواحدة ومشروع WHO-CHOICE ودراسة EPIC وتقدر التكاليف والآثار الصحية والفعالية من حيث التكلفة والعائدات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار في النظام الصحي، بما فيها الأدوات التي تفحص إمكانية الوصول الجغرافي إلى الخدمات الصحية وتدعم التخصيص المسند بالبيانات للموارد (المرافق والقوى العاملة الصحية) حسب توزيع السكان؛
- إعداد منتجات البحث من خلال استخدام أساليب علمية متينة لتقدير الأثر الاقتصادي للتغيرات الطارئة على الوضع الصحي، وتحديد مدى تأثير أسواق العمل وإمدادات العمالة والنمو الاقتصادي بالتغيرات الطارئة على الوضع الصحي وتحديد أثر تنامي قطاع الصحة على الاقتصاد ككل، مثلاً.

### الحصيلة ٣-١: تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية

تتطلب كل استراتيجية للتدبير العلاجي للأمراض إتاحة المنتجات الصحية لأغراض الوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية الملطفة والتأهيل. وتثير مسألة إتاحة المنتجات القلق على الصعيد العالمي نظراً إلى ارتفاع أسعار المستحضرات الصيدلانية الجديدة وسرعة تغير أسواق المنتجات الصحية، مما يضغط ضغطاً متزايداً على قدرة جميع النظم الصحية على إتاحة خدمات كاملة وميسورة التكلفة للرعاية الصحية المأمونة والجيدة. وي طرح تحسين إتاحة المنتجات الصحية تحدياً متعدد الأبعاد يتطلب سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة للتنسيق. وعلاوة على ذلك، يجب التصدي لخطر مقاومة مضادات الميكروبات الناجمة جزئياً عن استخدام المضادات الحيوية بشكل عشوائي، عبر مختلف أوجه نهج الصحة الواحدة بينما يُنوخى تحسين إتاحة الأدوية المنقذة للأرواح. ويرد بيان المؤشرات المرتبطة بالحصيلة ٣-١ في الإطار ٣ وبيان الميزانية المقترحة حسب المكتب الرئيسي في الجدول ١٠.

#### الإطار ٣: المؤشرات المرتبطة بالحصيلة ٣-١

الحصيلة ٣-١: المؤشر ١: نسبة المرافق الصحية التي تُتاح فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية الوافية بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام  
الحصيلة ٣-١: المؤشر ٢: أنماط استهلاك المضادات الحيوية على المستوى الوطني

#### الجدول ١٠: الميزانية المقترحة للحصيلة ٣-١ حسب المكتب الرئيسي (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٣-١ تحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية الأولية	٤٨,٨	١٢,٠	٢٣,٢	١٣,٤	١٧,٣	١٨,٩	١٢٩,٣	٢٦٢,٩
مجموع الحصيلة ٣-١	٤٨,٨	١٢,٠	٢٣,٢	١٣,٤	١٧,٣	١٨,٩	١٢٩,٣	٢٦٢,٩

المخرج ١-٣-١: توفير إرشادات ومعايير موثوقة بشأن جودة المنتجات الصحية ومأمونيتها ونجاعتها، ولاسيما من خلال خدمات الاختبار المسبق للصلاحيّة وقائمة الأدوية الأساسية وقائمة وسائل التشخيص

من الأساسي الإنصاف في إتاحة المنتجات الصحية وتوافر منتجات صحية جيدة ومأمونة وناجعة وإمكانية إتاحتها وقبولها وتحمل تكاليفها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وتأخذ إرشادات المنظمة ومعاييرها في هذا المجال بعين الاعتبار أيضاً فئات الأفراد والمجتمعات التي تكون ضعيفة أو مهمشة أو محرومة من الحصول على هذه المنتجات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهاجرين واللاجئين وملتسمي اللجوء والمشردين داخلياً والأقليات المهملة.

وتعتمد استراتيجيات التدبير العلاجي للأمراض على إتاحة المنتجات الصحية لأغراض الوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية الملطفة والتأهيل. ويتطلب هذا التحدي المتعدد الأبعاد أطراً تنظيمية شاملة وسياسات واستراتيجيات وطنية تشمل كامل دورة حياة المنتج الصحي من البحث والتطوير إلى التصنيع وتقييم المنتجات وتسجيلها واختيار المنتجات والشراء والاستعمال.

ويعزز الاختبار المسبق للصلاحيات حصول البلدان النامية على منتجات ذات جودة مقبولة تلبي الاحتياجات ذات الأولوية في مجال الصحة العمومية. وتوفر المنتجات التي خضعت لتقييم أمانة المنظمة واختبارها المسبق للصلاحيات ضمانات إضافية للجودة والأمنية والنجاعة والأداء. واستناداً إلى خبرة بعض السلطات التنظيمية الوطنية الأفضل أداءً، يتيح الاختبار المسبق للصلاحيات قائمة بالمنتجات التي تمتثل للمعايير الدولية الموحدة.

### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال تقييم العرض والطلب على اللقاحات الخاضعة وغير الخاضعة للاختبار المسبق للصلاحيات على الصعيد العالمي لتحسين شفافية فهم توافر المنتجات من أجل صنع القرارات بشأن السياسات والسياسات الخاصة بسلاسل تبريد اللقاحات وتحقيق الأداء الأمثل للمنتجات ووضع القواعد والمعايير لضمان جودة الأدوية ومأمونيتها ونجاعتها. وستتطلع بدور قيادي في الاختبار المسبق للصلاحيات أدوية ولقاحات ووسائل تشخيص مختارة ذات أولوية وتحديث بانتظام قوائم المنظمة للأدوية الأساسية ووسائل التشخيص على أساس البيانات العلمية.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- أداء جميع الوظائف التنظيمية اللازمة للمساعدة على ضمان الإمداد بمنتجات صحية جيدة ومأمونة وناجعة؛
- تقييم التكنولوجيات واختيار المنتجات الصحية لأغراض الشراء وردّ التكاليف استناداً إلى البيانات؛
- النهوض بأفضل الممارسات في البلدان والمؤسسات الإقليمية لتحسين فعالية المشتريات وسلاسل الإمداد، بما في ذلك المشتريات المشتركة؛
- وضع القوائم الوطنية للمنتجات الصحية الأساسية واستعراضها وتحديثها.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستتطلع الأمانة بما يلي:

- وضع سياسات وإرشادات بشأن تحسين تصريف شؤون الخدمات الصيدلانية والإشراف عليها؛
- إصدار أسماء دولية غير مسجلة الملكية لتيسير تحديد المواد الصيدلانية الفعالة؛
- وضع إرشادات وقواعد ومعايير خاصة بالمنتجات الصحية المأمونة والناجعة والجيدة؛
- إعداد تقارير مثل التقارير عن العمل العالمي لإدماج الرصد النشط لمأمونية الأدوية، ولاسيما فيما يتعلق بإدارة الأدوية لعلاج السل وفيروس الأيدز والتهاب الكبد وبالقاحات ووسائل التشخيص والأجهزة الطبية؛ والتقارير عن السمية والأحداث الضائرة وسلامة المرضى، ولاسيما بالنسبة إلى المنتجات الصحية لعلاج السل وفيروس الأيدز والتهاب الكبد والسلع الأساسية الأخرى؛ وتتبع إندارات السلامة بشأن المنتجات الصحية والمنتجات الطبية المتدنية النوعية/ المغشوشة والتبليغ عنها على الصعيد العالمي لفائدة الهيئات التنظيمية عبر إندارات المنظمة بشأن المنتجات الطبية والنشرات الإقليمية؛
- إرساء أنشطة للمواءمة العالمية الفعالة والشفافة والتنظيمية لمواصفات جودة مجموعة مختارة من المنتجات الصيدلانية والسواغات وأشكال الجرعات على نطاق المنظومة وتحسينها وتنفيذها؛
- زيادة عدد الطلبات المقدمة لإجراء الاختبار المسبق للصلاحيات للأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص المختبري ومنتجات مكافحة النواقل والأجهزة الطبية المختارة؛

- تحديث إجراءات تقييم المنتجات لتحسين الربط بين الاختبار المسبق للصلاحيات الذي تجربيه المنظمة والتوصيات بشأن السياسات؛
- توسيع نطاق المنتجات التي تخضع للاختبار المسبق للصلاحيات أو تُقَيَّم لتشمل الوسائل التشخيصية المختبرية الأساسية والمنتجات البيولوجية لعلاج السرطان والأمراض غير السارية الأخرى ووسائل التشخيص واللقاحات الجديدة الخاصة بالأمراض المعدية المستجدة؛
- رصد توافر المنتجات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها ورصد الأثر والقيمة الكاملة في مجال الصحة العمومية لللقاحات وتقييمهما بما يشمل فعالية اللقاحات من حيث التكلفة.

### المخرج ١-٣-٢: تحسين إتاحة المنتجات الصحية وتعزيز الإنصاف في إتاحتها عن طريق تشكيل السوق على الصعيد العالمي ودعم البلدان لرصد نظم الشراء والإمداد الفعالة والشفافة وضمانها

لا تتاح المنتجات الصحية الجيدة بالقدر الكافي وبصورة منتظمة للعديد من الأشخاص في العالم. وتعتمد إتاحة المنتجات على توافر منتجات مناسبة بأسعار معقولة. ويؤدي استحداث أدوية جديدة ومنتجات صحية أخرى وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية إلى زيادة الضغط على نظم الرعاية الصحية وعلى الأفراد الذين يدفعون من أموالهم الخاصة. ويمكن أن تتأثر الحصائل بعدم إتاحة المنتجات في حال عدم تشخيص أمراض المرضى أو عدم علاجهم أو حصولهم على علاج دون المستوى الأمثل.

وتواجه التحديات لتحسين إتاحة المنتجات على نطاق النظام من البحث والتطوير وعدم وجود سياسات فعالة ونظم تنظيمية وقوى عاملة صحية متسمة بالكفاءة إلى ضعف إدارة المشتريات وسلاسل الإمداد ووصف المنتجات الصحية على نحو غير ملائم واستعمالها غير الرشيد. ويسهم التمويل غير الكافي وعدم فعالية العمليات المتعلقة بالسياسات لإدارة النفقات والإنفاق من الأموال الخاصة في عدم إتاحة المنتجات الصحية وعدم توافرها بأسعار معقولة. وتمثل الإدارة غير الفعالة للمشتريات وسلاسل الإمداد تحدياً رئيسياً آخر، وخصوصاً في البلدان التي يتعذر الوصول إليها وتتسم بتعقيد إجراءات المراقبة على الحدود وتوجد فيها مناطق تشهد النزاعات. وتتطلب سلسلة الإمداد قوى عاملة متخصصة وبنية تحتية متينة ونظماً دقيقة لإدارة البيانات.

### كيف ستفد أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال ما يلي:

- تعزيز الالتزام على المستويين العالمي والوطني لتنفيذ خارطة طريق المنظمة لإتاحة المنتجات الصحية؛
- الدعوة من أجل تحديد أسعار شفافة ومنصفة وتنفيذ سياسات لخفض التكاليف التي يتحملها كل من الحكومات والأفراد؛
- تعزيز فهم ديناميات العرض والطلب عن طريق الشراكة مع المنظمات المعنية (بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية)، تمشياً مع الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية؛
- ضمان جهود التعاون لتحقيق الأداء الأمثل للمشتريات وسلاسل الإمداد الخاصة بالمنتجات الصحية وتكوين الكفاءات ذات الصلة.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- ضمان تعزيز استخدام المنتجات وإتاحتها على نحو مسؤول بما يكفل وصف المنتجات الصحية واستخدامها على النحو المناسب؛
- وضع سياسة وطنية للمنتجات الصحية وتنفيذها ورصدها؛
- إتاحة الأدوية الأساسية في ظروف محددة من خلال التبرعات، ولاسيما فيما يخص أمراض المناطق المدارية المهملة، وتنمية القدرات وتيسير التفاوض لتحديد أسعار مفضلة أو متدرجة بهدف تحسين إتاحة المنتجات لاستخدامها في القطاع العام في البلدان المؤهلة؛
- تنفيذ سياسات بشأن تحديد أسعار شفافة ومنصفة لخفض التكاليف التي يتحملها كل من الحكومات والأفراد؛
- ضمان وصف الأدوية الخاضعة للمراقبة وصرفها واستخدامها على النحو الملائم بتقليل خطر إساءة استعمالها إلى أدنى حد؛
- المساعدة على تعزيز الابتكار وتيسير إتاحة المنتجات الصحية بفضل استخدام قواعد الملكية الفكرية الملائمة وإدارة الملكية الفكرية على النحو المناسب وعبر توفير الدعم التقني وبناء القدرات؛
- تعزيز تصريف شؤون المنتجات الصحية ضمن النظام الصيدلاني الوطني؛
- إرساء عملية متينة لصنع القرارات بشأن المنتجات اللقاحية بغرض استخدام المنتجات الجديدة أو المحسنة؛
- وضع سياسات ولوائح لضمان إتاحة المنتجات، ولاسيما للمهاجرين وغيرهم من الفئات السكانية الضعيفة، والتصدي للتحيز لأحد الجنسين في إتاحتها؛
- تحسين تشكيل سوق المنتجات المساعدة ذات الأولوية التي تحافظ على أداء الفرد واستقلاله أو تحسنه وتعزز بالتالي رفايته.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إعداد **منتجات وضع القواعد والمعايير** التي تتصل مثلاً بأدوار القطاعين العام والخاص في القطاع الصيدلاني؛ ووضع إرشادات بشأن الاعتبارات الخاصة بالتماس التبرعات بالأجهزة الطبية وتوفيرها؛ وإعداد أدلة بشأن طرق وضع سياسة وطنية للمنتجات الصحية وتنفيذها ورصدها إضافة إلى الرصد الوطني لتوافر المنتجات الصحية وأسعارها، في إطار التبليغ في ظل أهداف التنمية المستدامة عن إتاحة الأدوية؛
- إعداد **منتجات البيانات** مثل تحسين النماذج والبيانات والتقارير عن إتاحة الأدوية ووسائل التشخيص والسلع الأساسية الأخرى والتنبؤ بالاحتياجات الخاصة بها، ولاسيما فيما يخص فيروس الإيدز والتهاب الكبد والأمراض المنقولة جنسياً والسل والملاريا؛ وإعداد قاعدة بيانات عن نقص الأدوية واللقاحات الأساسية ونفاذ مخزونها؛ وتحديث التقرير العالمي عن إتاحة علاج التهاب الكبد C؛
- إعداد سلسلة لملاحظات السياسة تتناول المسائل الرئيسية المؤثرة في إتاحة منتجات صحية مأمونة وجيدة وناجعة.

### المخرج ٣-٣-١: تعزيز القدرات التنظيمية القطرية والإقليمية وتحسين الإمداد بالمنتجات الصحية المضمونة الجودة والمأمونة

يمكن أن يؤثر نظام تنظيمي ضعيف في الحصائل الخاصة بالمرضى ويعرقل الجهود المبذولة لتحسين إتاحة المنتجات الصحية. وللأسف، لا تزال قدرة عدة بلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تقييم المنتجات الصحية والموافقة عليها محدودة إذ يتمتع أقل من ثلث السلطات التنظيمية الوطنية على الصعيد العالمي بالقدرة على أداء جميع المهام الأساسية لتنظيم الأدوية مما يعرقل الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق جودة المنتجات الصحية ونجاعتها ومأمونيتها في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، يعرقل الارتفاع المسجل في المنتجات المتدنية النوعية والمغشوشة الجهود المبذولة لضمان جودة المنتجات الصحية ونجاعتها ومأمونيتها. وتشمل التحديات الرئيسية عدم كفاية الموارد وإتقال كاهل الموظفين بالأعباء وعدم اتساق الأطر السياسية.

وقد يسبب اختلاف النظم التنظيمية من بلد إلى آخر تأخيراً في عمل المصنّعين الذين يجب عليهم التنقل بين نظم تنظيمية متعددة لتسجيل المنتج الصحي ذاته في بلدان مختلفة. وسيطلب اعتماد فئات علاجية جديدة مثل العلاجات البيولوجية التمتع بخبرات وقدرات إضافية. ويسلط نقص التبليغ عن التفاعلات الدوائية الضائرة والأحداث الضارة وعدم اتخاذ تدابير تفاعلية للتصدي لها الأضواء على ضرورة تحسين الترخيص بعد التسويق.

#### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال تدعيم النظم التنظيمية وترصد جودة المنتجات الصحية ومأمونيتها ونجاعتها في السوق؛ وضمان تبادل المعارف بين البلدان.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- تصميم لوائح تحمي الجمهور بينما تسمح بإتاحة المنتجات الجيدة في الوقت المناسب وابتكارها؛
- ضمان أن تقي السلطات التنظيمية الوطنية بالأسس المرجعية الدولية للأداء (السلطات المدرجة في قائمة السلطات المعتمدة في المنظمة) حسب التقييم بواسطة الأداة العالمية لتحديد الأسس المرجعية؛
- تعزيز فعالية المنتجات الصحية وزيادة سرعة تسجيلها بفضل علاقات التآزر ومفاهيم الاعتماد؛
- ضمان وجود سياسات مناسبة وقدرات تنظيمية تسمح بإنتاج منتجات صحية مأمونة ومضمونة الجودة على المستوى المحلي؛
- تعزيز الترخيص بعد طرح المنتجات في السوق ورصد المنتجات الصحية المتدنية النوعية والمغشوشة وجمع البيانات عن المأمونية للكشف عن آثار الأدوية الضارة وبناء القدرة على ترصد الآثار الدوائية الضارة والتبليغ عن المأمونية من أجل رصد مأمونية الأدوية والأجهزة الطبية؛
- استعراض الأطر التنظيمية والسياسات والخطط والمبادئ التوجيهية العلاجية وكتيبات الوصفات على الصعيد الوطني؛
- ضمان إدراج متطلبات البنية التحتية المخبرية والتجهيزات المخبرية العالية الجودة وتدريب العاملين في المختبرات في خطط تُرصد لها ميزانية كافية لتوفير الخدمات المخبرية الوطنية، ولا سيما فيما يخص أمراضاً شديدة التأثير مثل السل والملاريا والتهاب الكبد والأمراض غير السارية وحالات العدوى المقاومة لمضادات الميكروبات.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- إعداد تقرير عالمي عن فعالية إتاحة التكنولوجيا المساعدة وتوفير مجموعة أدوات لجمع البيانات على الصعيد القطري وإعداد قاعدة بيانات عالمية لقياس التقدم المحرز بشأن إتاحة التكنولوجيا المساعدة وتوفير تحليل شامل لأهمية الإعاقة وأنشطة الاستجابة المتاحة؛
- إعداد مجموعة من الحلول الابتكارية وخيارات السياسات وآليات الشراء ومواد الدعوة وخصائص المنتجات المستهدفة لخمسة منتجات مساعدة ذات أولوية قصوى (النظارات والمعينات السمعية والأطراف الصناعية والأجهزة اللوحية الذكية والكراسي المتحركة)؛
- تدعيم قواعد البيانات التي تشمل قاعدة البيانات العالمية للمنظمة لتقارير المأمونية الخاصة بالحالات الفردية (Vigibase) والنظام العالمي للمنظمة لترصد المنتجات المتدنية النوعية والمغشوشة ورصدها وقاعدة بيانات المنظمة للشكاوى المتعلقة بالوسائل التشخيصية المختبرية ويمكن للدول الأعضاء استخدامها في إطار قراراتها الوطنية للتحقق من المخاطر المحددة/ تأكيد هذه المخاطر ووضع استراتيجيات لإدارة المخاطر؛
- إعداد أدوات لتصنيف المنتجات الصحية، بما في ذلك نظام التصنيف العلاجي التشريحي وتصنيفات مأمونية اللقاحات من أجل صحة الأم والطفل؛
- وضع الصيغة النهائية للإطار العالمي الخاص بالتطوير والإشراف لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات، بالتعاون مع الجهات الشريكة.

#### المخرج ١-٣-٤: تحديد خطة البحث والتطوير وتنسيق البحوث تمشياً مع أولويات الصحة العمومية

لا يوفر نظام البحث والتطوير الحالي الذي توجهه السوق جميع المنتجات التي تكون النظم الصحية في أمس الحاجة إليها. وإضافة إلى ذلك، أدى التقدم المحرز في تركيبات اللقاحات إلى زيادة الحاجة إلى تكنولوجيا ابتكارية تبسط عملية توفير اللقاحات.

#### كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال ما يلي:

- أداء دور محفّز في مجال البحث والتطوير في المناطق المهملة حيث توجد حاجة صحية عمومية ملحة غير مُلبّاة إلى منتجات جديدة، تمشياً مع وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية التي يرد ذكرها أعلاه وتوصي بترتيب أولويات الاحتياجات في مجال البحث والتطوير فيما يتصل بالمنتجات الصحية وتعزيز هذا المجال. ويشمل عمل الأمانة المتعلق بإجراء البحوث مجالات مختلفة؛
- تعزيز استمرار تحديد أولويات البحث والتطوير على النحو الملائم بهدف حفز التمويل العام والخاص الذي يستهدف البحث والتطوير وتعجيل تنفيذ الاستراتيجيات العالمية للبحث والتطوير الرامية إلى اكتشاف عوامل جديدة مضادة للجراثيم لعلاج السل المقاوم للأدوية المتعددة وحالات العدوى الجرثومية المقاومة للأدوية عقب اعتماد نهج الصحة الواحدة؛
- النهوض بتسريع وتيرة البحث لمكافحة الممرضات المستجدة من خلال تشجيع وتيسير تبادل النتائج البحثية في الوقت المناسب وبشكل منفتح، فضلاً عن تبادل الممرضات ومتوالياتها باستخدام الآليات المناسبة؛

- تنسيق جهود مختلف الجهات الفاعلة حتى تُطوّر المنتجات اللازمة في الوقت المناسب؛
- تعزيز توفير الموارد اللازمة لإرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض الاستثمار في المنتجات قيد التطوير في المجالات ذات الأولوية وتنسيقها مما ييسّر تطوير منتجات صحية ميسورة التكلفة ومناسبة.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- تحسين قدرات البحث والتطوير، بما في ذلك البحوث التحويلية والتنفيذية.
- وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:
- إجراء تقييم للاحتياجات العالمية من المنتجات الطبية والصحية يتواءم مع الغايات المليارية الثلاثية؛
- إعداد خصائص المنتجات المستهدفة من جانب المنظمة فيما يخص المنتجات ذات الأولوية؛
- إعداد بيانات عن أوضاع البراءات وقاعدة بيانات عن وضع البراءات المحدّث بخصوص جميع الأدوية المحمية بالبراءات والمدرجة في قائمة المنظمة النموذجية للأدوية الأساسية وبيانات عن أوضاع الأدوية ووسائل التشخيص للأطفال وأوضاع الأدوية لعلاج العدوى بفيروس الأيدز والتهاب الكبد ووسائل تشخيصهما وتكنولوجيات الوقاية من أجل الأطفال والمراهقين والبالغين؛
- تحديث قائمة المنظمة للممرضات ذات الأولوية التي نُشرت للمرة الأولى في عام ٢٠١٧؛
- وضع خارطة طريق للبحث والتطوير بشأن المضادات الحيوية ومضادات الفطريات ووسائل التشخيص، بما في ذلك تحليل للأولويات والمنتجات قيد التطوير والثغرات، وإعداد خصائص المنتجات المستهدفة من أجل المنتجات الناقصة وقائمة ذات أولوية للمنظمة لوسائل تشخيص مقاومة مضادات الميكروبات، مع مراعاة استخدامها لدى الحيوان والنبات؛
- تحديد الاحتياجات من المنتجات من أجل تحقيق أهداف الصحة العمومية فيما يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات وفيروس الأيدز والسل والملاريا وأمراض المناطق المدارية المهملة والأمراض غير السارية، بما فيها السرطان، وصحة الأم والطفل والصحة الإنجابية والبحث والتطوير في مجال اللقاحات؛
- تطوير المرصد العالمي للبحث والتطوير في مجال الصحة الذي سيُعنى بتحديد الأولويات لتطوير المنتجات وتتبع المنتجات قيد التطوير والمساهمة في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالبحث والتطوير في مجال الصحة؛
- تحديث أداة الأمانة الخاصة بنمذجة البحث والتطوير "من المحفظة إلى التأثير" (Portfolio to Impact (P2I)) وتوسيع نطاقها لدعم الجهود العالمية وتوجيه التخطيط وتقدير التكاليف لتيسير إتاحة الأدوية، والعمل مع مبادرة أدوية الأمراض المهملة في إطار الشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية من أجل تطوير علاجات جديدة لحالات العدوى الجرثومية؛
- إعداد تقارير تقنية مثل التقارير عن إتاحة علاجات مختلفة وعقبات الملكية الفكرية التي تحول دون دخول الأدوية الجنيسة إلى مختلف البلدان أو الأقاليم.



**المخرج ١-٣-٥:** تمكين البلدان من التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات من خلال تعزيز نظم الترصد والقدرات المختبرية والوقاية من العدوى ومكافحتها وإذكاء الوعي والسياسات والممارسات المسندة بالبيانات

تطرح مقاومة مضادات الميكروبات تحدياً عالمياً متنامياً ستكون له عواقب وخيمة فيما يتعلق بالمرضاة والوفيات والنشاط الاقتصادي. وتهدّد مقاومة مضادات الميكروبات بلوغ غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والبيئة والتنمية الاقتصادية والإنتاج والاستهلاك المستدامين وتمثل أيضاً خطراً سيؤثر في تحقيق العديد من غايات برنامج العمل العام الثالث عشر البالغ عددها ١٣ غاية.

### **كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

ستعزز الأمانة الدور القيادي من خلال ما يلي:

- وضع السياسات والممارسات والارتقاء بنهج الصحة الواحدة الذي سيواصل دعم رصد مقاومة مضادات الميكروبات/ استهلاك المضادات الحيوية واستخدام المضادات الحيوية على أمثل وجه؛
- النهوض بوضع بروتوكول متكامل لترصد مقاومة مضادات الميكروبات فيما يخص الجراثيم المنقولة بالأغذية عبر القطاعات البشرية والحيوانية والبيئية واعتماده؛
- زيادة الاستثمارات في الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والتدخلات الأخرى الجديدة؛
- التعاون مع كيانات أخرى في مجال مقاومة مضادات الميكروبات مثل الشراكة العالمية للبحث والتطوير في مجال المضادات الحيوية ومصارف التنمية.

وستدعم الأمانة البلدان من أجل ما يلي:

- وضع خطط عمل وطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وتنفيذها، بمشاركة راسخة من القطاعات الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر كيانات الأمم المتحدة، وخصوصاً في شكل وضع خطط وبرامج قطرية مشتركة عن طريق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛
- تطبيق الإشراف المتكامل على المضادات الحيوية في البلدان وبناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية وإجراء مسح للاستهلاك والاستخدام؛
- تحديث كتيبات الوصفات الوطنية الخاصة بمضادات الميكروبات لتشمل مبادئ "الإتاحة والمراقبة والاحتياط" للمنظمة ("AWARE")؛
- بناء قدرات مستدامة في مجال البحوث التشغيلية لتوليد البيانات واستخدامها بشأن ظهور مقاومة مضادات الميكروبات وانتشارها وتأثيرها في الصحة واحتوائها بشكل فعال؛
- إرساء نظم وطنية وإقليمية فعالة لترصد مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك من خلال توفير الدعم للمختبرات المرجعية التي ستساهم ببيانات في النظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات؛
- تنفيذ برامج تدريبية عبر وضع مناهج دراسية معيارية؛
- إذكاء الوعي العام من خلال بذل جهود مستهدفة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني وتعميم إطار الكفاءات الأساسية بين المهنيين لتتقيد العاملين الصحيين بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

- تتبّع التقدم المحرز على المستوى القطري مقابل مؤشرات محددة في الإطار العالمي لرصد مقاومة مضادات الميكروبات وتقييمها.

وفي إطار إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية ستضطلع الأمانة بما يلي:

- وضع إرشادات بشأن سلامة الأغذية والإشراف على استخدام المضادات الحيوية؛ وسبل تحديد غايات متعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات؛ والأثر البيئي لمخلفات مضادات الميكروبات؛ والوقاية من المعالجة الوقائية بالمضادات الحيوية عند إجراء العمليات الجراحية؛ والوقاية من العدوى في أماكن العمليات الجراحية والإنتان عند إجراء العمليات الجراحية ومقاومة مضادات الميكروبات أثناء تقديم الخدمات الجراحية؛ وإعداد أدوات ونظم خاصة بمقاومة الأدوية المضادة لفيروس الأيدز وتنفيذها في سياق التدخلات والنظم المرتبطة بمقاومة مضادات الميكروبات الأوسع نطاقاً؛
- إعداد منتجات وضع القواعد والمعايير من أجل موازنة ترصد مقاومة مضادات الميكروبات في إطار نهج الصحة الواحدة ورصد مقاومة مضادات الميكروبات لدى الإنسان وتنفيذ نموذج متكامل خاص بمقاومة مضادات الميكروبات في السلسلة الغذائية وفي البيئة ولدى الإنسان، على سبيل المثال؛
- وضع مبادئ توجيهية لتعزيز المكونات الأساسية الموصى بها لبرامج الوقاية من العدوى ومكافحتها، بما في ذلك استراتيجية توفير خدمات المياه والإصحاح والنظافة العامة في مرافق الرعاية الصحية؛
- مواصلة تطوير نموذج AWARE للمنظمة في إطار شامل لضمان إتاحة المضادات الحيوية الأساسية بأسعار معقولة بالحفاظ في الوقت ذاته على الأدوية المضادة للميكروبات الراهنة والجديدة مع خيارات لدعم استخدام الأدوية المضادة للميكروبات على نحو ملائم؛
- إعداد منتجات البيانات مثل النماذج الاقتصادية لقيمة الاستثمار في اللقاحات من أجل الحد من مقاومة مضادات الميكروبات والمنتجات اللازمة لإجراء مسح قطرية سنوية للتقييم الذاتي والتبليغ عنها بهدف قياس التقدم المحرز على الصعيد القطري في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات.

## حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل

تتعرض البلدان باستمرار لمخاطر الأمراض المعدية والنزاع وتلوث الغذاء ومقاومة مضادات الميكروبات والأحداث الكيميائية أو الإشعاعية النووية، وتواجه المخاطر المتنامية المتعلقة بزيادة مدى تواتر الكوارث الطبيعية ووخامتها. وتقدم منظمة الصحة العالمية الدعم إلى البلدان بالتعاون مع شركائها من أجل التأهب للطوارئ الصحية والوقاية منها والكشف عنها والاستجابة لها.

ومنذ عام ٢٠١١، حدث أكثر من ١٢٠٠ فاشية من فاشيات الأمراض التي قد تسبب أوبئة في ١٦٨ بلداً. وتتسبب الطوارئ الواسعة النطاق في انتشار الموت والمعاناة وتؤثر على نحو غير متناسب على المجموعات السكانية الأشد فقراً وضعفاً. وتؤثر هذه الطوارئ تأثيراً كبيراً على النظم الصحية التي تتسم في أحيان كثيرة بالهشاشة، حيث إنها تُضَرّ بالمرافق الصحية وتعطل البرامج الصحية وتُثقل كاهل الخدمات. والخسائر التي تلحق بالأشخاص ضخمة.

- ففي كل عام، يتضرر نحو ١٩٠ مليون شخص على نحو مباشر من الطوارئ الناجمة عن الأخطار الطبيعية والتكنولوجية، ويؤدي ذلك إلى ٧٧ ٠٠٠ وفاة.
- ويتضرر أكثر من ١٧٢ مليون شخص سنوياً من النزاع.
- وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، احتاج ما يُقدر بنحو ١٣٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية.

ويحدث سنوياً ما يُقدر بنحو ١٠٠ حدث متعلق بالأمراض التي قد تسبب أوبئة بما في ذلك الأحداث الناجمة عن الأمراض المعدية المستجدة أو التي تعاود الظهور. ومن شأن جائحة الأنفلونزا الوخيمة أن تكلف الاقتصاد العالمي ما بين ١٪ و ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي من خلال أثارها الواقعة على الإنتاجية وحركة التجارة والسفر، التي تضاهي آثار المخاطر من قبيل تغير المناخ.

ويتسم العديد من الطوارئ بالتعقيد وقد تؤدي إلى آثار صحية عمومية واجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة. ويعيش حالياً ما يقدر بنحو ١,٤ مليار شخص في أماكن تعاني من الهشاشة والنزاع وسرعة التأثير، ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد إلى ١,٩ مليار بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه الأماكن هي التي تحدث فيها الغالبية العظمى من الفاشيات الحالية ويتضرر فيها الأشخاص أكثر ما يتضررون من الطوارئ الصحية. وفي الوقت ذاته، اضطر عدد قياسي من السكان في العالم - أكثر من ٦٩ مليون - إلى النزوح القسري وتقطعت بهم سبل الحصول على العديد من الخدمات الأساسية.

ويُعد ضمان تمتع الصحة العمومية بالقدرات الأساسية في مجال التأهب للطوارئ وإدارة المخاطر حاسم الأهمية. وتتوقف قدرة النظم الوطنية على الصمود أمام الطوارئ على النظم الصحية القوية، ولهذا السبب تدعم الأمانة وشركاؤها البلدان ليس فقط من أجل الاستجابة السريعة لإدارة الأزمات ومنع الانتشار الدولي للفاشيات، بل ومن أجل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية والنظم الصحية قبل حدوث الأزمات.

والأمراض لا تعرف الحدود، ولذا فإن المنظمة تضطلع بدور حاسم الأهمية بصفتها الوكالة التي تتولى التنظيم والقيادة في مجال الصحة لضمان الاستجابة بسرعة وكفاءة والتعاون الدولي الفعال. وقد سلطت فاشيات الأمراض المعدية والكوارث الطبيعية والتكنولوجية والنزاع، الضوء على أن العالم مازال سريع التأثير بالطوارئ الصحية التي قد يترتب عليها أثر عالمي. وما زالت هناك ثغرات في قدرة العديد من البلدان على إدارة الطوارئ الصحية ومخاطر

الكوارث إدارة شاملة لجميع الأخطار. ومن الأهمية بمكان التبليغ بشأن القدرات الوطنية على نحو من الشفافية، وزيادة تبادل المعلومات وتيسير الحوار المنتظم والمنفتح من أجل بناء الثقة وتعزيز المساءلة المتبادلة بين البلدان.

وتحافظ الأمانة على مرونة الدعم الذي تقدمه وتتبع سياسة "عدم الندم" التي تسمح لها بتعديل استجابتها وفقاً لوخامة الأزمة ولقدرة الدولة العضو على الاستجابة ولمخاطر الانتشار الدولي. ولذا فإن الاستجابة لتفشي أحد العوامل المُمرضة التي تمثل تهديداً شديداً، في بلد يتسم بالهشاشة ويتضرر من النزاع ويعاني فيه النظام الصحي من الضعف، ستكون مختلفة تماماً عن الاستجابة لإمكانية الانتشار العالمي لأحد الفيروسات التي قد تسبب جائحة.

وفي الأعوام الأخيرة، اضطلعت الأمانة بدور أكبر من الناحية التشغيلية، ولاسيما في دعم البلدان التي تعاني من ضعف النظام الصحي. ويؤدي النزاع الممتد وغياب القدرة الوطنية إلى عجز العديد من البلدان عن تقديم الخدمات الصحية والتغذية والاجتماعية الأساسية. وفي هذه البيئات السريعة التأثير تحدث معظم وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتسجل أعلى معدلات وفيات الأمومة وحالات الحمل غير المرغوب فيها والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وسوء التغذية والاضطرابات النفسية ونقص المناعة وفاشيات الأمراض المعدية.

ومع استمرار الطوارئ الصحية في التأثير على المجتمعات المحلية والبلدان حول العالم، يظل دور الأمانة حاسم الأهمية في التنسيق بين الشركاء وتنظيمهم، وتقديم الإرشادات التقنية ودعم التأهب والاستجابة، وتبادل المعلومات، وتنفيذ المهام التشغيلية واللوجيستية.

## الحصيلة ٢-١: تأهب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية

ترد المؤشرات المدرجة في إطار الحصيلة ٢-١ في الإطار ٤ وترد الميزانية المقترحة حسب المكاتب الرئيسية في الجدول ١١ أدناه.

الإطار ٤: المؤشرات المدرجة في إطار الحصيلة ٢-١	
١-٢ المؤشر ١ - القدرات الخاصة باللوائح الصحية الدولية والتأهب للطوارئ الصحية	

الجدول ١١: الميزانية البرمجية المقترحة للحصيلة ٢-١ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
١-٢ تأهب البلدان للطوارئ الصحية	٦٧,١	٦,٤	١٥,٣	١٧,٦	٤٢,١	٢٥,١	٥٧,٥	٢٣١,١
مجموع الحصيلة ١-٢	٦٧,١	٦,٤	١٥,٣	١٧,٦	٤٢,١	٢٥,١	٥٧,٥	٢٣١,١

## المُخرج ٢-١-١ تقييم القدرات والتبليغ عنها فيما يتعلق بالتأهب للطوارئ الناجمة عن جميع الأخطار

يستند عمل المنظمة الخاص بالتأهب للطوارئ إلى اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وهي مجموعة من الأحكام التي اعتمدها الدول الأعضاء في المنظمة من أجل التأهب للمخاطر المحدقة بالصحة العمومية والاستجابة لها. ويُعد تنفيذ اللوائح مسؤولية وطنية وجزءاً من الوفاء بالالتزامات العالمية المتعلقة بضمان الأمن الصحي. وقد تم

التوصل إلى توافق عالمي في الآراء حول إنشاء شبكة عالمية من مراكز الاتصال الوطنية، وآليات الإخطار عن الطوارئ الصحية وإجراءات التحقق من المخاطر الصحية العمومية، وتحقيق الشفافية وتبادل المعلومات، والرصد والتبليغ.

وتدعم الأمانة أيضاً الدول الأعضاء في تقييم التنفيذ الفطري لإدارة مخاطر الطوارئ الصحية المتعلقة بجميع الأخطار والكوارث وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، ورصد هذا التنفيذ والتبليغ بشأنه، بما في ذلك الغايات والمؤشرات ذات الصلة، مثل الحد من معدل الوفيات والمراضة الناجمة عن جميع أنواع الطوارئ.

وقد أحرز تقدم كبير خلال الأعوام القليلة الماضية في شكل رصد التأهب والتبليغ بشأنه ومدى تواترهما، باستخدام طيف من التدابير الكمية والنوعية، يشمل رفع الدول الأطراف للتقارير السنوية إلى جمعية الصحة، وإجراء التقييم الخارجي الطوعي المشترك والاستعراض اللاحق وعمليات المحاكاة.

ويُعد وضع أساليب موحدة لقياس قدرة نظام الصحة العمومية لبلد ما على إدارة الأمن الصحي حاسم الأهمية. وقد ساعدت هذه الأساليب على تحسين الثقة في التقييمات الوطنية للقدرات الأساسية والاطمئنان إليها، مع تعزيز المساءلة المتبادلة بشأن تحسين أمن الصحة العمومية العالمية في الوقت ذاته.

ويشكل إطار الرصد والتقييم<sup>١</sup> أداة جوهرية لتقييم حالة القدرات الوطنية الخاصة بالتأهب، ورصد مجالات العمل، ووضع الاستراتيجيات، وتوثيق أفضل الممارسات، ويوفر إرشادات تشغيلية لخطط العمل الوطنية وبناء القدرات الفطرية، والأمر المهم هو أنه ينظر في العلاقة بين صحة الإنسان والحيوان من خلال نهج الصحة الواحدة.

### كيف ستُنَفَّذُ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

سُتُعَزَّزُ الأمانة دورها القيادي بإصدار التقرير السنوي للمجلس العالمي لرصد التأهب بشأن الحالة الراهنة للتأهب في العالم واستضافة أمانة المجلس في المقر الرئيسي للمنظمة.

وستدعم الامانة البلدان فيما يلي:

- رصد القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ الناجمة عن جميع الأخطار، والتبليغ بشأنها، بما يشمل تقييم القدرات الخاصة بالتأهب للمخاطر التقليدية المحدقة بالأمن الصحي والتحديات الجديدة التي يواجهها الأمن الصحي، بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات، والتجمعات الحاشدة والأنماط المتغيرة من الأخطار الطبيعية والأمراض المعروفة، الناجمة عن تغير المناخ، والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي؛
- وتحسين قدراتها الخاصة بالوقاية والكشف والاستجابة بفحص الثغرات التي تتخلل النظم القائمة بالفعل وتحديد الحلول الفعلية لتعزيزها؛

١ إطار رصد اللوائح الصحية الدولية وتقييمها: جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠١٨

تم الاطلاع في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٩). <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/276651/WHO-WHE-CPI-2018.51-eng.pdf?sequence=1>

- وإجراء التبليغ السنوي وعمليات التقييم الخارجي الطوعي المشترك والاستعراض اللاحق وعمليات المحاكاة بشأن القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ بالتنسيق مع مراكز الاتصال الوطنية؛
- وضمان أن نتائج عمليات تقييم القدرات الوطنية تخضع باستمرار للتحليل بالاستناد إلى الحصائل الفعلية للأحداث والطوارئ التي تشهدها الصحة العمومية في سياق المخاطر المتغيرة التي تواجهها البلدان؛
- وتقييم تنفيذ إدارة مخاطر الطوارئ الصحية المتعلقة بجميع الأخطار والكوارث والغايات والمؤشرات العالمية الخاصة بإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتخطيط تنفيذه والتبليغ بشأنه.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع الإرشادات والأدوات الخاصة بالقواعد والمعايير، بما في ذلك تنقيح دليل مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية ومجموعات الأدوات لتطبيق اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) في التشريعات الوطنية، والإرشادات بشأن رفع البلدان لتقاريرها عن إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛
- التبليغ بانتظام عن تنفيذ المتطلبات الخاصة بالقدرات القطرية الأساسية (مثل رفع التقرير السنوي الخاص بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) الذي يُقدّم إلى جمعية الصحة العالمية)، وعن تنفيذ الخطة الاستراتيجية العالمية الخمسية لتحسين التأهب والاستجابة في مجال الصحة العمومية، ٢٠١٨-٢٠٢٣.

## المُخرج ٢-١-٢ تعزيز القدرات الخاصة بالتأهب للطوارئ في جميع البلدان

مازالت البلدان تواجه مخاطر الأمراض المعدية والنزاع والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية وتغير المناخ والتوسع الحضري غير المخطط له والهجرة والأحداث الكيميائية والإشعاعية النووية وتلوث الغذاء. وتتسم هذه المخاطر بالدينامية وقد تنشأ بسرعة وتتطور وتؤدي إلى آثار كبيرة تقع على النظم الصحية والمجموعات السكانية المتضررة، وقد تؤثر أيضاً على البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. ويُعد بناء القدرات الأساسية للصحة العمومية والحفاظ عليها في مجال التأهب للطوارئ وإدارة مجمل المخاطر الخاصة بجميع أنواع الطوارئ والكوارث، حاسم الأهمية.

وقد قطعت الدول الأعضاء التزاماً في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بإرساء القدرات الوطنية اللازمة لترصد أحداث الصحة العمومية الحادة التي قد تهدد صحة السكان في العالم، وتعزيز هذه القدرات والحفاظ عليها، مع الحد في الوقت ذاته من التدخل في حركة السفر والتجارة العالمية إلى أدنى قدر. وتُكَمّل اللوائح بأطر أخرى، مثل إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

ويؤدي تدعيم القدرات الخاصة بالطوارئ إلى تعزيز قدرة النظم الصحية على التعامل مع الأثر الأولي للطوارئ وعلى التعافي منها لاحقاً. كما يتيح الفرص لتعزيز النظم الصحية على المدى الطويل وتحقيق الغايات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك سبل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويتداخل العديد من القدرات الخاصة بالوقاية من فاشيات الممرضات المقاومة للأدوية المتعددة واحتوائها - مثل الوقاية من العدوى ومكافحتها، وتحسين خدمات المياه والإصحاح - مع القدرات الخاصة بالوقاية من فاشيات جميع الأخطار المعدية.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي بتنسيق الإجراءات والمبادرات العالمية والإقليمية مع الدول الأعضاء والشركاء، وبحفز أوجه التأزر وتجنب أوجه الازدواجية والثغرات في تحديد أولويات تطوير القدرات الخاصة بالطوارئ الصحية، عن طريق ما يلي:

- تعزيز التنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس، واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وسائر الأطر على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛
- وتعميم العمل بشأن الطوارئ الصحية في جميع البرامج والقطاعات الصحية المعنية التي تسهم في الحد من المخاطر والعواقب الصحية التي تترتب على الطوارئ والكوارث؛
- وإحكام دمج تعزيز النظم الصحية مع إدارة مخاطر الطوارئ الصحية والكوارث من أجل تحقيق الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة والتنمية المستدامة والقدرة على الصمود؛
- والتركيز على نهج شامل للجميع يركز على الناس وعلى المجتمعات المحلية لبناء قدرة المجتمعات المحلية والبلدان على الصمود؛
- وتعزيز قاعدة البيانات من أجل زيادة الاستثمار في الأنشطة الاستباقية في مجال الوقاية والتأهب.

وستعمل الأمانة أيضاً مع الشركاء لدعم البلدان فيما يلي:

- وضع خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات والمحسوبة التكلفة بشأن التأهب للطوارئ وإدارة المخاطر، وتنفيذ هذه الخطط ورصدها بالاستناد إلى تقييم القدرات الفُطرية، بما في ذلك تحديد التمويل والشراكات في سبيل سد الثغرات التي تتخلل القدرات الأساسية الحاسمة الأهمية؛
- ودعم بناء القدرات الخاصة بالوقاية من الطوارئ والتأهب والاستجابة لها، بتشجيع التعاون وتيسيره بين طيف من البرامج الصحية المتخصصة؛
- وتنفيذ نهج التأهب لجميع الأخطار بالاستثمار في تعزيز النظم الصحية على جميع المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأمن الصحي وبناء قدرة المجتمعات المحلية والنظم الصحية الوطنية على الصمود؛
- وإجراء عمليات تقييم المرافق الصحية؛ وإعداد قوائم الخبراء؛ ووضع السياسات والبرامج الملزمة بشأن المستشفيات المأمونة وتنفيذها؛
- وتعزيز قيادة الاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية والمحلية وإدارتها، والقدرات المجتمعية الخاصة بالطوارئ الصحية؛
- وإرساء القدرات الأساسية وتعزيزها، مثل المختبرات، ونظم الترصد الوطنية الفعالة، وأفرقة الاستجابة السريعة والأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ، والتأهب في نقاط الدخول، والتعاون والتنسيق على نطاق القطاعات المتعددة، وتوفير المستشفيات المأمونة، والتبليغ عن المخاطر؛
- وضمان إرساء القدرات اللازمة في الأوضاع الروتينية وحالات الطوارئ بمختلف أحجامها وسياقاتها، واعتماد التدخلات وتعزيز القدرات في سبيل الحد من مخاطر الأحداث المستقبلية وكسر حلقة الطوارئ المتكررة؛
- والتأكد من وضع الإجراءات التشغيلية الموحدة والتشريعات والترتيبات المؤسسية وتأمين الموارد المحلية اللازمة للتأهب للطوارئ وإدارة المخاطر.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع الإرشادات والأدوات الخاصة بتنسيق الشراكات المتعددة القطاعات دعماً لتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن التجمعات الحاشدة، وتنفيذ قطاع الصحة لإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وتعزيز إدارة مخاطر الطوارئ الصحية والكوارث، ومختبرات الصحة العمومية، وتقييم التلوث الداخلي بالنويدات المشعة وإدارته أثناء الطوارئ؛
- وضع استراتيجيات عالمية لدمج تعزيز النظم الصحية مع العمل الخاص بالطوارئ الصحية على نطاق السياسات والبرامج الصحية وسائر القطاعات من أجل تحقيق الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة؛
- والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على وضع دليل ثلاثي وأداة ثلاثية تشغيلية للتصدي للأمراض الحيوانية المنشأ بالتتابع نهج الصحة الواحدة؛
- وتحديث إرشادات المنظمة التي تُنشر على موقع السفر الدولي والصحة بتقديم المشورة المسندة بالبيانات إلى المسافرين، بما في ذلك التوصيات بشأن التطعيم والعلاج الوقائي المضاد للحمى الصفراء والمalaria وشلل الأطفال؛
- وإصدار إطار للسياسات بشأن إدارة العواقب النفسية الاجتماعية للطوارئ الإشعاعية النووية، وتحديث تقرير المنظمة المعنون إنشاء مخزونات احتياطية للطوارئ الإشعاعية، وإصدار برنامج عمل استراتيجي للبحث في مجال التدابير الطبية المضادة للأخطار الإشعاعية النووية؛
- ووضع المعايير الدنيا والتوصيات بشأن رعاية الحروق وبشأن صحة الأم والوليد والطفل لصالح الأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ.

## المُخرج ٢-١-٣ استعداد البلدان من الناحية التشغيلية لتقدير المخاطر وأوجه الضعف التي خُددت وإدارتها

يُعد التأهب التشغيلي ضرورياً إذا كانت البلدان والمجتمعات المحلية والمؤسسات لتستجيب بسرعة وبفعالية للطوارئ الصحية ذات الأولوية الوطنية. ويعتمد تعزيز التأهب التشغيلي على تحديد المخاطر ذات الاحتمالات الأرجح، وإدراك مستوى القدرات الموجودة، وتسريع خطى أنشطة التأهب الموجهة إلى الاستجابة للطوارئ. ويفتقر العديد من البلدان حالياً إلى المستوى الأدنى من القدرات اللازمة لسرعة الكشف عن أوجه الضعف المعروفة والأحداث المحتملة، والاستجابة لها.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي بتعزيز استخدام مرتسمات المخاطر ونظم الإنذار السريع بالأخطار المتعددة والتنسيق بأنشطة التأهب التشغيلي في البلدان والتعجيل بها، على النحو التالي:

- تعزيز الموارد البشرية والمالية وآليات التنسيق على نطاق قطاع الصحة والمنظمة من أجل تحقيق التأهب التشغيلي؛
- وتعبئة الشركاء والجهات المانحة لدعم التأهب التشغيلي في البلدان في حال حدوث أحد الأخطار العمومية الكبرى، ولاسيما دعم البلدان المجاورة والمناطق المحيطة غير المتضررة.



وستدعم الامانة البلدان فيما يلي:

- بناء فرقة عالمية للطوارئ الصحية مزودة بشبكات وشركاء يمكن تشغيلهم عند تجاوز القدرات الوطنية؛
- تحديد المخاطر المحتملة والمتوقعة باستخدام أدوات موحدة مثل تحليل جوانب الضعف والمخاطر ورسم خرائطها، وعند اللزوم تسريع الوتيرة التي يقدم بها الدعم لمواجهة الأحداث المستجدة أو المتوقعة؛
- ورصد المخاطر الفُطرية لتحديد الثغرات التي تتخلل القدرات التشغيلية والتقنية الخاصة بالتأهب التشغيلي، وتنفيذ الأنشطة الموجهة لمعالجتها، بما في ذلك مرسمات التأهب الفُطري؛
- وإجراء استعراض سنوي للمتطلبات الفُطرية المتعلقة بالتطعيمات والمعالجات الوقائية الخاصة بأمراض محددة مثل الحمى الصفراء والملاريا وشلل الأطفال، وتقديم المشورة المنتظمة بشأن السفر إلى المسافرين الدوليين؛
- ورسم الخرائط وتحديد الأولويات فيما يتعلق بمخاطر الطوارئ الصحية وتعزيز الترصد، والقدرات المخبرية الخاصة بالتشخيص، وآليات الإنذار لضمان الإنذار المبكر بشأن الأحداث الشديدة الخطورة المستجدة/ التي تعاود الظهور؛
- وإجراء التدريب وتمارين المحاكاة لتعزيز القدرات الخاصة بالتأهب، والتشغيل البيئي مع الشركاء، وقياس التقدم المحرز وتعديل الاستراتيجيات وفقاً لذلك؛
- ووضع خطط الطوارئ بشأن الأخطار المحددة بالاستناد إلى السيناريوهات المحتملة من أجل التصدي للمخاطر الشديدة والبالغة الشدة والشبكة الحدوث، وضمان توافر الموارد الكافية لتنفيذ الخطط وتدابير التأهب.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- إعداد الإرشادات والآليات الخاصة بالموارد البشرية والمالية لدعم التأهب التشغيلي الشامل لجميع الأخطار، ورصد مستويات التأهب التشغيلي في البلدان؛
- وإتاحة البيانات عن مدى توافر الموارد والخدمات الصحية الأساسية في الطوارئ والظروف الهشة على المنصة الخاصة بنظام رصد توافر الموارد الصحية؛
- وتحديث إصدار المنظمة بشأن التصنيف والمعايير الدنيا للأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ بوصفه المرجع الرئيسي لإنشاء الأفرقة الطبية الوطنية والدولية المعنية بالطوارئ؛
- وإعداد الإرشادات والتعليمات بشأن إنشاء مراكز عمليات الطوارئ وتحسينها من أجل إرساء القدرة على الاستجابة في إطار اللوائح الصحية الدولية وبرامج العمل الخاصة بالأمن الصحي العالمي؛
- ووضع إطار التنفيذ الخاص بجمع معلومات الصحة العمومية للمساعدة على تعزيز القدرة على الكشف المبكر عن المخاطر المحدقة بالصحة العمومية والتحقق منها وتقديرها والتبليغ عنها؛
- والحفاظ على الشبكة الدولية للسلطات المسؤولة عن سلامة الأغذية التي تربط بين جميع الوكالات والوزارات المعنية بإدارة الطوارئ الخاصة بالسلامة الغذائية.

## الحصيلة ٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح

ترد المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ٢-٢ في الإطار ٥ وترد الميزانية المقترحة حسب المكاتب الرئيسية في الجدول ١٢ أدناه.

الإطار ٥- المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ٢-٢	
٢-٢ المؤشر ١ - تغطية اللقاحات للجماعات المعرضة لمخاطر الأمراض التي قد تسبب أوبئة أو جوائح	
٢-٢ المؤشر ٢ - عدد حالات شلل الأطفال الناجمة عن فيروس شلل الأطفال البري	

الجدول ١٢: الميزانية البرمجية المقترحة للحصيلة ٢-٢ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٢-٢ الوقاية من الأوبئة والجوائح	١٢٢,٠	١١,٩	٨٠,٠	١٣,٩	٤٦,٨	١٢,٥	٩٣,٣	٣٨٠,٤
مجموع الحصيلة ٢-٢	١٢٢,٠	١١,٩	٨٠,٠	١٣,٩	٤٦,٨	١٢,٥	٩٣,٣	٣٨٠,٤

المُخرج ٢-٢-١ توافر برامج عمل البحوث والنماذج التنبؤية والأدوات والمنتجات والتدخلات الابتكارية الخاصة بالأخطار الصحية التي تمثل تهديداً شديداً

تتنامى قائمة الأخطار المعدية نتيجة لزيادة تنقل البشر والتوسع الحضري وتغير المناخ. ومن أجل التصدي للفاشيات في منبعا وضمان عدم تحولها إلى أوبئة أو جوائح، تتحتم القدرة على المسارعة بجمع أفضل المعارف والبيانات التي تتوافر بشأن العامل المُمرض والمعلومات عن التدابير المضادة المتاحة. وفيما يتعلق بالعوامل المُمرضة المستجدة، يُعد تسخير عمل شبكات الخبراء الدولية بالغ الأهمية للتمكين من حشد استجابة دولية ملائمة للتوقيت للأخطار المعدية وجعل العالم أكثر أمناً.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- تعزيز البحث وتبادل المعلومات بشأن الوقاية من الأخطار التي تمثل تهديداً شديداً ومكافحتها، بطرق من بينها إنشاء شبكات الخبراء التقنيين والأفرقة الاستشارية في مختلف المجالات والتنسيق بينها، من أجل تقديم الإرشادات ودفع عجلة توليد المعارف ووضع التدابير المضادة الجديدة أو تحديث التدابير القائمة بالاستناد إلى أحدث التطورات التكنولوجية؛
- وتنظيم شبكات الخبرات العالمية وقيادتها وتنسيقها دعماً للتأهب والاستجابة للفاشيات، بما في ذلك التحالف العالمي للمختبرات المعني بتشخيص المُمرضات التي تمثل تهديداً شديداً (التي تتيح التبادل السريع للمواد البيولوجية)، وشبكة التقييم السريري للأمراض المستجدة والاستجابة لها (التي تتولى تقدير المخاطر من أجل تحسين علاج المرضى وخفض معدل الوفيات)، وشبكة SocialINET (شبكة علماء الاجتماع المدربين المعنيين بالتبليغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي)، وشبكة التبليغ عن الطوارئ (التي تستهدف بناء مجموعة أتراب من موظفي الاتصالات المدربين الذين خضعوا للاختبار والجديرين بالثقة)؛

- وتوجيه عملية وضع برنامج عمل البحوث في مجال الصحة العمومية لإدارة الأخطار المعدية المستجدة والمتطورة التي تمثل تهديداً شديداً، بطرق من بينها تقييم تدابير المكافحة الاجتماعية وتطوير التدخلات الابتكارية، مثل معدات الحماية الشخصية المأمونة والسهلة الاستعمال للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية؛
- وتقديم التوصيات بشأن إدارة الأخطار المعدية التي تمثل تهديداً شديداً في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) من خلال الفريق الاستشاري الاستراتيجي والتقني التابع للمنظمة والمعني بالأخطار المعدية؛
- تبادل الفيروسات المستجدة وتحديد خصائصها من خلال التحالف العالمي للمختبرات المعني بتشخيص الممرضات التي تمثل تهديداً شديداً.

وستدعم الامانة البلدان فيما يلي:

- إذكاء الوعي بشأن الأخطار الصحية التي تمثل تهديداً شديداً وتعزيز القدرة على اكتشافها والتأهب للاستجابة لها في الوقت الملائم، بشراء اللقاحات أو الأدوية مثلاً؛
  - وتقديم الإرشادات والتدريب والدعم التشغيلي لتنفيذ استراتيجيات الوقاية من العدوى ومكافحتها من أجل الحد من سريان هذه الممرضات التي تمثل تهديداً شديداً. وتكتسي تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها أهمية خاصة بين العاملين في الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية لمكافحة الأمراض.
- وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع التصميمات والبروتوكولات السريرية في إطار مخطط البحث والتطوير، من أجل تقييم مدى كفاءة اللقاحات والأدوية، وتحديد خصائص المنتجات المستهدفة، ووضع خرائط الطريق، وإعداد قاعدة البيانات والمعارف الخاصة باللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص الخاصة بالأمراض ذات الأولوية، وتحديد الأولويات على أساس سنوي لمخاطر الممرضات المستجدة التي تتطلب البحث والتطوير؛
- والعمل مع الشركاء في مجال البحث والتطوير على تطوير اللقاحات والعلاجات الدوائية ووسائل التشخيص الجديدة (مثل اللقاحات والعلاجات الدوائية لفيروس إيبولا)؛
- وتحديد المعايير الدنيا وإصدار التوصيات فيما يتعلق بالرعاية السريرية في ظروف فاشيات الأمراض الشديدة العدوى، لصالح الأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ، وإصدار التوصيات بشأن التبليغ عن المخاطر ومشاركة المجتمعات المدنية في تنفيذ تدخلات علم الاجتماع الفعالة أثناء أوبئة الممرضات التي تمثل تهديداً شديداً؛
- ووضع الإرشادات لتعزيز عملية جمع المعلومات الوبائية في البلدان ذات الأولوية الأولى وبشأن العمليات لصالح العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية؛ وإصدار التوصيات المسندة بالبيانات بشأن تنفيذ تدخلات علم الاجتماع الفعالة أثناء أوبئة الممرضات التي تمثل تهديداً شديداً؛
- وإعداد برنامج عمل البحوث، وتحديد الثغرات في المعارف والتدابير المضادة فيما يتعلق بالتأهب لجائحة الأنفلونزا والاستجابة لها؛
- وتحديث إرشادات المنظمة المعنونة "إدارة الأوبئة، حقائق مهمة عن الأمراض الفتاكة الرئيسية" لإدراج المعلومات المحددة الخاصة بشلل الأطفال والملاريا وحمى فيروس نيباه؛

- والعمل مع طائفة من أصحاب المصلحة على تطوير أدوات التنبؤ بالأوبئة من أجل تسريع الجهود المبذولة للتأهب بتسخير التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات التحليلية الجديدة، وطيف واسع من مصادر البيانات؛
- وإعداد أداة لتقييم سرعة التأثير بالأوبئة، وإدراج مصادر البيانات الخاصة بالعوامل المحركة للوباء من أجل تقديم لمحة عامة عن سرعة تأثير العالم بالأخطار المعدية وتوجيه الاستثمار في مجال الوقاية من الأوبئة والتأهب لها؛
- وإصدار السجل الوبائي الأسبوعي الذي يُعد مرجعاً رسمياً للمهنيين الطبيين في شتى أنحاء العالم يقدم البيانات الأصلية التي يُعتمد بها بشأن الأمراض المعدية.

## المُخرج ٢-٢-٢ التنفيذ الواسع النطاق لاستراتيجيات الوقاية المثبتة الفعالية بشأن الأمراض التي قد تسبب أوبئة

منذ عام ٢٠١١، حدث أكثر من ١٢٠٠ فاشية من فاشيات الأمراض التي قد تسبب أوبئة في ١٦٨ بلداً. وتتسبب الطوارئ الواسعة النطاق في انتشار الموت والمعاناة وتؤثر على نحو غير متناسب على المجموعات السكانية الأشد فقراً وضعفاً، وتؤدي إلى تعطل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومع زيادة التقلبات البشرية والتوسع الحضري وتغير المناخ، لانتزال المخاطر المعروفة التي توجد تدابير مضادة لها، تتسبب في الفاشيات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الصحة العمومية. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من البلدان النامية مازالت يتعذر عليها الحصول على هذه التدابير المضادة المتاحة بالفعل. ويُعد تعزيز النظم الصحية ضرورياً - ولاسيما حيثما كانت الموارد شحيحة - كي تعمل هذه الاستراتيجيات على المدى الطويل. وتُبرم المنظمة الشراكات والتحالفات لضمان الإدارة المنصفة للموارد على الصعيدين العالمي والإقليمي.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- إبرام الشراكات والتحالفات لضمان الإدارة المنصفة للموارد الشحيحة على الصعيدين العالمي والإقليمي، مثلما تفعل مع فريق التنسيق الدولي المعني بتوفير اللقاحات لتأمين المخزونات الاحتياطية من اللقاحات المضادة للكوليرا والحمى الصفراء والتهاب السحايا؛
- والاضطلاع بمهام الأمانة للإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة والاستراتيجية العالمية للتخلص من أوبئة الحمى الصفراء ٢٠١٧-٢٠٢٦، وبدور الهيئة التنسيقية للشبكة العالمية لترصد الأنفلونزا والتصدي لها، وهي شبكة تعمل منذ ٦٧ عاماً وتتضمن أكثر من ١٥٠ مؤسسة في ١١٤ بلداً؛
- والتنبؤ بمخزونات اللقاحات والتفاوض على أسعار اللقاحات من خلال شبكات المنظمة وشركائها؛
- والتجهيز المسبق للكواشف المختبرية والأدوية حتى تتوافر بسهولة ويتيسر الحصول عليها؛
- وإدارة مخزون اللقاحات الاحتياطي العالمي المخصص لحالات الطوارئ، وتقييم التدخلات والبروتوكولات الموحدة للتدبير العلاجي للأمراض.

وستدعم الامانة البلدان فيما يلي:

- تنفيذ تدابير الوقاية والمكافحة المحلية، وضمان إتاحة التدخلات المنقذة للأرواح (مثل اللقاحات والأدوية والكواشف المختبرية)؛
- وتنفيذ الاستراتيجيات العالمية على الصعيد القطري، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية للقضاء على أوبئة الحمى الصفراء، ووضع نهاية للكويلرا: خريطة طريق إلى عام ٢٠٣٠، واستراتيجية دحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠، والاستراتيجية العالمية بشأن الأنفلونزا للفترة ٢٠١٩-٢٠٣٠؛
- وتطوير النهج الابتكارية للوقاية من الأوبئة ومكافحتها، وتعزيز القدرات القطرية الأساسية الخاصة بالوقاية من الأمراض التي قد تسبب أوبئة وجوائح ومكافحتها؛
- ودفع عجلة التقدم في التخلص من الحصبة والحصبة الألمانية في إطار خطة العمل العالمية الخاصة باللقاحات؛
- وتحسين التعاون والتنسيق في مجال التأهب والاستجابة للأوبئة بالعمل مع الشركاء مثل المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع، واليونيسيف، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومصنعي اللقاحات، والبنك الدولي؛
- وتعزيز تنفيذ الإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة للمساهمة في تأهب البلدان والتضامن العالمي عند حدوث الجوائح، بضمان إتاحة التدخلات المنقذة للأرواح في البلدان المحدودة الموارد؛
- وتنقيح الخطط الخاصة بالجوائح وتحديثها، وتعديل خطط الاستجابة العالمية لمواءمة المستويات الإقليمية والقطرية؛
- وتعزيز القدرات القطرية الأساسية للوقاية من الكويلرا والحميات النزفية الفيروسية والتهاب السحايا والأنفلونزا والحمى الصفراء، والكشف عنها ومكافحتها.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- إعداد منتجات القواعد والمعايير، مثل الإرشادات بشأن تحري الفاشيات لتقليص الزمن اللازم للتأكد من الأنفلونزا الجائحة والاستجابة لها، من أجل التخطيط للتأهب، وإصدار توصيات عالمية بشأن السلالات المستخدمة في لقاح الأنفلونزا للاسترشاد بها في تركيب اللقاح، وإرشادات وبرتوكولات موحدة بشأن التدبير العلاجي للأمراض بالاستناد إلى تقييم التدخلات؛
- وتحديد رؤية عالمية لدحر التهاب السحايا بحلول عام ٢٠٣٠، وفقاً لاستراتيجية دحر التهاب السحايا؛
- ووضع استراتيجيات عالمية بالتعاون مع الشركاء من طيف واسع من المجالات من أجل تجميع كل الموارد المتاحة على الصعيد العالمي (التقنية والبشرية والمالية) للوقاية من الأخطار المعدية التي تمثل تهديداً شديداً ومكافحتها.

## المُخرج ٢-٢-٣ تخفيف حدة مخاطر نشأة المُمرضات التي تمثل تهديداً شديداً وعودتها إلى الظهور

يهدد التعرض للمُمرضات الشديدة العدوى والمواد البيولوجية الخطيرة الصحة العمومية والأمن الصحي في العالم. وفي يومنا هذا، تُعد ٧٥٪ من المُمرضات المستجدة ذات مصدر حيواني. فالأمراض الجديدة حتى وإن ظلت محصورة محلياً، قد يكون لها أثر غير متناسب على بعض من بلدان العالم وأقاليمه الأشد ضعفاً التي قد تفتقر إلى القدرة على الاستجابة بسرعة للفاشيات المدمرة.

ويتواجد العاملون في الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية، ويضطلعون بدور أساسي في الكشف عن الفاشيات والحد من الوفيات عن طريق التدبير العلاجي السريري. كما أنهم معرضون للموت نتيجة للمُمرضات المستجدة. ويشكل الحفاظ على سلامة العاملين في الرعاية الصحية والمرضى بالوقاية من انتشار المرض في أماكن الرعاية الصحية جزءاً مهماً آخر من عمل المنظمة.

وتعمل المنظمة مع شبكات الشركاء من طيف واسع من المجالات التقنية للتخفيف من وطأة مخاطر عودة ظهور المُمرضات التي تمثل تهديداً شديداً وظهور المُمرضات المستجدة والمجهولة. وفضلاً عن الخبرات الخاصة بالأمراض، يلزم التعاون بين القطاعات المختلفة مثل الأمن الصحي، والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، وتبادل الفيروسات، والعوامل البيولوجية والكيميائية، ونهج الصحة الواحدة - اختلاط البشر بالحيوانات، ومكافحة النواقل، والعلوم الاجتماعية والعلوم السلوكية.

ويُعد الإطلاق العرضي أو المتعمد للمُمرضات الفتاكة مثل فيروس الجدري، والحصائل المحتملة للبحوث المزدوجة الاستخدام من المخاطر الأخرى المتعلقة بنشأة المُمرضات التي تمثل تهديداً شديداً وعودتها إلى الظهور. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا وسهولة الحصول على المعلومات حتى المعلومات المحمية.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين الشركاء كافة، الأمر الذي سيكتسي أهمية حاسمة لاتخاذ إجراءات فعالة للحد من هذه المخاطر إلى أدنى قدر. وستضطلع الشبكات من قبيل شبكة المختبرات المعنية بالمُمرضات المستجدة والخطرة، والشبكة العالمية لمختبرات شلل الأطفال، والنظام العالمي لترصد مقاومة مضادات الميكروبات، والشبكة العالمية للوقاية من العدوى ومكافحتها، ولوائح الأمم المتحدة النموذجية لنقل المواد المعدية، بدور مهم في تدعيم التعاون ووضع المعايير وتعزيز التحديد السريع لخصائص المُمرضات الخطرة.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- تحسين التدبير العلاجي للمرضى ومكافحة الفاشيات عن طريق التحديد السريع والدقيق للمُمرضات بتقديم الإرشادات الواضحة والمحدثة بشأن اختيار التكنولوجيات المختبرية واستخدامها في الاستجابة للفاشيات؛
- ومكافحة المُمرضات المتوطنة والوبائية التي تمثل تهديداً شديداً؛
- وتحسين القدرة على الوقاية من الأمراض واكتشافها وتشخيصها وعلاجها، والتوسع في التدخلات على نطاق فئات الأمراض الخمس الرئيسية؛

- وتنفيذ استراتيجيات الوقاية من العدوى ومكافحتها لضمان أن العناصر الأساسية اللازمة كافية وأن مرافق المياه والإصحاح الملائمة موجودة في أماكن الرعاية الصحية؛
- وتحقيق فهم أفضل لمعتقدات المجتمعات المحلية وسلوكياتها، وتنفيذ الأنشطة الخاصة بمشاركة المجتمع المحلي، حتى يتسنى للمجتمعات المحلية المتضررة إدراك المخاطر وكيفية حماية الأشخاص لأنفسهم وأسرتهم عند وقوع الفاشيات؛
- والحد من الآثار الصحية والأمنية للحميات النزفية الفيروسية والممرضات المستجدة المسببة للأمراض التنفسية والأمراض المحمولة بالنواقل والأخطار التي تهدد الأمن البيولوجي.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع الإرشادات واستراتيجيات المكافحة من أجل الوقاية من الآثار الصحية والأمنية للممرضات المستجدة والأخطار التي تهدد الأمن البيولوجي، وتوفير تدبيرها العلاجي والحد منها؛
- ووضع الإرشادات بشأن استراتيجيات التشخيص الخاصة بأمراض محددة وبشأن الوقاية من الآثار الصحية والأمنية لما يلي، وتوفير تدبيره العلاجي والحد منه:
  - الحميات النزفية الفيروسية (مثل مرض فيروس إيبولا وحمى ماريبورغ ولاسا والوادي المتصدع)؛
  - والممرضات المسببة للأمراض التنفسية، (مثل البرسنية الطاعونية التي تسبب الطاعون؛ وفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية؛ والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وسائر فيروسات كورونا؛ والفيروسات الأخرى المسببة للأمراض التنفسية والتي قد تتحول إلى جوائح)؛
  - والأمراض المحمولة بالنواقل (مثل مرض فيروس زيكا وحمى القرم - الكونغو النزفية) والشيكونغونيا ومرض فيروس نيباه)؛
  - والأخطار التي تهدد الأمن البيولوجي (مثل الطاعون والجذري وجذري القردة)؛
- ووضع المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات لبحث خطى البحث في مجال الممرضات المستجدة؛
- وتشغيل اللجنة الاستشارية التابعة للمنظمة والمعنية ببحوث فيروس الجدري والإشراف على عمليات التفتيش على الأمن البيولوجي في المستودعين العالميين لفيروس الجدري اللذين يُحتفظ فيهما بمخزونات فيروس الجدري الحية الأخيرة منذ استئصال المرض؛
- وإعداد التوصيات بشأن فحص التحري في نقاط الدخول على الحدود الدولية أو الوطنية أثناء الفاشيات.

## المُخرج ٢-٢-٤: تنفيذ خطط استئصال شلل الأطفال والانتقال في مجال شلل الأطفال بالتعاون مع المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال

تستمر الجهود الرامية إلى استئصال جميع سلالات فيروس شلل الأطفال البري الباقية. وقد بُلغ عن آخر حالات شلل الأطفال الناجم عن فيروس شلل الأطفال البري من النمط ٢ في عام ١٩٩٩، وتم الإشهاد الرسمي على استئصال فيروس شلل الأطفال البري من النمط ٢ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولم يُكتشف فيروس شلل الأطفال البري من النمط ٣ في أي مكان من العالم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عندما بُلغ عن آخر حالات شلل الأطفال الناجمة عن هذه السلالة في ولاية يوبي بنيجيريا. ومنذ ذلك الحين، حدثت جميع حالات شلل الأطفال الشللي الناجمة عن فيروس شلل الأطفال البري نتيجة لفيروس شلل الأطفال البري من النمط ١، الذي يستمر سريانه في ثلاثة بلدان يتوطنها المرض، وهي: أفغانستان وبنيجيريا وباكستان.

والمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال هي شراكة بين القطاعين العام والخاص تخضع لقيادة الحكومات وتضم خمسة شركاء رئيسيين، وهم مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومنظمة الروثاري الدولية، واليونيسيف، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ومنظمة الصحة العالمية. وتستهدف هذه الشراكة ما يلي: تحقيق وقف سريان فيروس شلل الأطفال البري على صعيد العالم، والكشف السريع عن الفاشيات الناجمة عن فيروسات شلل الأطفال المشتقة من اللقاحات ودحرها؛ وتعزيز خدمات التمنيع وزيادة مناعة المجموعات السكانية ضد فيروسات شلل الأطفال، والتوسع في استعمال لقاح شلل الأطفال المعطل بدلاً من اللقاح الفموي في برامج التمنيع الروتيني، والإشهاد العالمي على استئصال شلل الأطفال، وتعزيز حماية العالم من شلل الأطفال على المدى الطويل.

وتتولى المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال أيضاً الإشراف على الخطط الخاصة بالانتقال وبمرحلة ما بعد الإشهاد من أجل استمرار الاستثمارات التي وُجّهت بالفعل إلى استئصال شلل الأطفال وأصولها، والتوسع في القدرات الخاصة بالتمنيع وترصد المرض والتأهب للطوارئ في البلدان ذات الأولوية لضمان الحفاظ على خلو العالم من شلل الأطفال. كما تسهم المبادرة في تحقيق أهداف الصحة المستقبلية ورسم السياسات بتقديم الإرشادات إلى البلدان بشأن أفضل الممارسات والعبر المستخلصة ونقل الأصول التي تمولها المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال.

### كيف ستفقد أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعزز الأمانة الدور القيادي للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال من العالم بحلول عام ٢٠٢٣. ويتولى المدير العام للمنظمة رئاسة مجلس مراقبة شلل الأطفال المكلف باعتماد استراتيجية استئصال المرض وتحديد الوجهة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- نقل الأصول والوظائف المتعلقة بشلل الأطفال في البلدان ذات الأولوية من موارد المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال عن طريق خطط الانتقال الوطنية؛
- ونقل الوظائف الخاصة باحتواء شلل الأطفال لضمان استدامة الدعم المقدم لاستبقاء فيروسات شلل الأطفال على نحو مأمون وآمن في المختبرات وفي مرافق إنتاج اللقاح من أجل إجراء البحوث وإنتاج وسائل التشخيص واللقاحات؛
- وتعزيز القدرة الوطنية على ضمان الاحتفاظ المأمون والآمن بفيروسات شلل الأطفال بما يتماشى مع خطة العمل العالمية لاحتواء فيروس شلل الأطفال، وضمان أن المرافق التي تحتفظ بفيروسات شلل الأطفال قد حصلت على الإشهاد الكامل، على النحو الموضح في برنامج الإشهاد على استيفاء متطلبات الاحتواء وفقاً لخطة العمل العالمية للاحتواء.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- تحديد مبررات الاستثمار للوفاء بالاحتياجات المالية الوطنية، من أجل دمج القدرات المتعلقة بالقوى العاملة في الخدمات الأخرى، ونقل المعارف على نطاق مجالات الموضوعات المتأثرة؛
- والعمل مع برامج التمنيع على تعزيز مناعة السكان عن طريق التمنيع الروتيني للوقاية من وقوع فاشيات فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاحات في البلدان ذات النظم الصحية الضعيفة؛



- وضع إطار لرصد وتقييم خطة العمل الاستراتيجية بشأن الانتقال في مجال شلل الأطفال ٢٠١٨-٢٠٢٣؛
- وتنفيذ برنامج عمل البحوث للاستمرار في تطوير لقاح أشد فعالية؛
- ووضع إرشادات موجهة إلى السلطات الوطنية دعماً لتنفيذ الخطط الوطنية للانتقال في مجال شلل الأطفال.

وفضلاً عن ذلك، ستعمل الأمانة من خلال الشراكة الخاصة بالمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال على ما يلي:

- تنقيح استراتيجية المبادرة لتحقيق الإشهاد على استئصال المرض بحلول عام ٢٠٢٣؛
- ومواصلة إجراء التدخلات المكثفة في باكستان وأفغانستان، بما في ذلك تنفيذ عدة جولات لحملات تطعيم جميع الأطفال البالغين خمس سنوات من العمر أو أقل، وبذل المزيد من الجهود للوصول إلى الأطفال الذين فاتهم التطعيم عن طريق التخطيط الجزئي والتوسع في دور القائمين على التطعيم من المجتمع المحلي واستهداف المجموعات السكانية المتنقلة، على سبيل المثال؛
- واستمرار القدرة على التردد على المستوى اللازم للإشهاد في البلدان غير الموطونة بشلل الأطفال، ودعم هذه البلدان الخالية من شلل الأطفال في بحثها عن موارد أخرى لدعم استمرار هذا النشاط الأساسي حتى الحصول على الإشهاد وفيما بعده.

### الحصيلة ٢-٣ الإسراع في الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها

ترد المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ٢-٣ في الإطار ٦ وترد الميزانية المقترحة حسب المكاتب الرئيسية في الجدول ١٣ أدناه.

الإطار ٦: المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ٢-٣	
٢-٣ المؤشر ١ - عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص	
٢-٣ المؤشر ٢ - نسبة الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية من بين الأشخاص السريعي التأثير الذين يعيشون في بيئات هشة	

الجدول ١٣: الميزانية البرمجية المقترحة للحصيلة ٢-٣ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٢-٣ اكتشاف الطوارئ الصحية والاستجابة لها على وجه السرعة	٩٣,٤	٣١,٢	١٢,٤	١٦,١	٣٢,٥	١٩,٤	٧٢,٣	٢٧٧,٣
مجموع الحصيلة ٢-٣	٩٣,٤	٣١,٢	١٢,٤	١٦,١	٣٢,٥	١٩,٤	٧٢,٣	٢٧٧,٣

## المُخرج ٢-٣-١ الكشف السريع عن الطوارئ الصحية المحتملة وتقدير المخاطر والتبليغ عنها

يُعد الكشف السريع عن المخاطر الصحية المحتملة والتحقق منها ضروريين من أجل إنقاذ الأرواح. وتدير الأمانة نظاماً عالمياً للترصد القائم على الأحداث للكشف عن جميع أحداث الصحة العمومية والطوارئ الصحية المحتملة. وما أن يتم التحقق من الحدث، تتولى الأمانة تقدير مستوى المخاطر ودق ناقوس الخطر للمساعدة على حماية المجموعات السكانية من عواقب الفاشيات والكوارث والنزاع وسائر الأخطار.

ويتطلب ذلك تعزيز ترصد الصحة العمومية وتحسين التنسيق على نطاق القطاعات، ولاسيما بين قطاعات الصحة والإصحاح والنظافة الصحية وقطاع الصحة وقطاع البيئة في كل بلد من البلدان، كما يتطلب زيادة التعاون الدولي لضمان الإنذار المبكر بالأحداث الحادة التي تؤثر على الصحة العمومية. وينصب التركيز بصفة خاصة على الأمراض الجديدة والمستجدة، ولاسيما الحيوانية المصدر، التي قد تكون شديدة الخطورة إذا ما طورت القدرة على الانتقال بين البشر الذين نقل أو تتعدم مناعتهم ضد عوامل العدوى الجديدة.

وقد تصدر الإشارات الدالة على أحداث الصحة العمومية المحتملة عن العديد من مصادر البيانات، بما في ذلك وسائل الإعلام الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي والمرافق الصحية والمدارس والصيديات والمختبرات والترصد في المجتمعات المحلية والترصد المخفري والترصد القائم على الأحداث وبيانات الوكالات المعنية بالمخاطر الإشعاعية ومراكز السموم. وقد تصدر الإشارات أيضاً عن البرامج الأخرى الخاصة بأمراض محددة ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين (مثل مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها والمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها ووكالة الصحة العامة الإنكليزية والشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها)، كما قد تصدر عن الشبكات المعنية بالمخاطر الإشعاعية النووية والكيميائية والسلامة الغذائية والكوارث والأمن والشبكات السريرية.

ولا تصف جميع الإشارات الواردة أحداثاً حقيقية ذات أهمية بالنسبة إلى الصحة العمومية. وتتولى المنظمة فرز الأحداث المكتشفة حديثاً لتقدير المخاطر التي قد يطرحها الحدث على الصحة العمومية. وإذا ما اكتشفت الإشارة بسرعة، قد تكون المعلومات المبدئية محدودة. وتركز عملية الفرز المبدئي على التحقق من الإشارة (الإشارات) الواردة وما إذا كان الحدث الذي تصفه يشكل خطراً محتملاً على الصحة العمومية يستدعي التحري بشأنه. ولا يشير تأكيد الحدث إشارة تلقائية إلى أنه يمثل خطراً على الصحة العمومية. وبعض الأحداث قد لا تؤثر على صحة الإنسان أو تؤثر عليها تأثيراً ضئيلاً أو قد تتعلق بالأمراض المزمنة أو بمسائل لا تطرح مخاطر حادة على الصحة العمومية.

وتُعد الاتصالات التشغيلية والتبليغ عن المخاطر جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر. وهناك تحليل رسمي يوفر معلومات حاسمة الأهمية لصناع القرار الوطني والشركاء في مجال الصحة.

## كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- قيادة التعاون على نطاق الحكومات والمنظمات المتعددة من أجل تنسيق الجهود العالمية الرامية إلى الكشف المبكر عن المخاطر والأخطار المحدقة بالصحة العمومية والتحقق منها وتقديرها والتبليغ عنها باستخدام مبادرة المعلومات الوبائية من المصادر المفتوحة من أجل الكشف المستمر عن الأحداث الصحية المحتملة وتقييمها؛

- وتتبع الأحداث المحتملة والمدعمة بالأدلة من خلال نظام المنظمة لإدارة الأحداث، وضمان النظر في جوانب المخاطر كافة بالاستناد إلى طيف واسع من الخبرات (في مجال الوبائيات والسموم وصحة الحيوان والسلامة الغذائية والمياه والإصحاح والحماية من الإشعاعات، على سبيل المثال)؛
- والعمل مع البلدان على ربط عمليتي جمع معلومات الصحة العمومية وتقدير المخاطر بصنع القرار الملائم التوقيت بدمجها مع عملية تعزيز قدرات مراكز عمليات الطوارئ الصحية؛
- وتقديم تقارير الحالة العالمية للصحة المتعلقة بالأحداث الصحية العمومية الدولية التي تتضرر منها بلدان متعددة والتي تقع عواقبها على جمهور دولي. وتستخدم تقارير الحالة في المقام الأول من قبل وسائل الإعلام والمهنيين في مجال الصحة العمومية، ومن قبل الشركاء والجمهور العام. وتلخص هذه التقارير المعلومات الوبائية وتدابير الاستجابة المتعلقة بالأحداث وتعرض تفاصيلها، مثل فاشيات فيروس زيكا ومرض فيروس إيبولا والحمى الصفراء؛
- وإصدار "الأخبار عن فاشيات الأمراض" التي تُعد منتجاً من المنتجات المعلوماتية التي تُنشر على الموقع الإلكتروني للمنظمة وتحتوي على معلومات عن أحداث الصحة العمومية الحادة أو الأحداث المحتملة التي تهم الجمهور العام؛
- والتواصل الآمن مع مراكز الاتصال الوطنية المعنية بالوائح الصحية الدولية والجهات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة بشأن المعلومات عن الفاشيات والطوارئ الصحية العمومية من خلال موقع المعلومات عن الأحداث، لضمان التأهب والاستجابة على نحو ملائم التوقيت للمخاطر المحتملة التي قد تهدد المجموعات السكانية والصحة العمومية العالمية.

وستدعم الامانة البلدان فيما يلي:

- تتبع الأحداث والطوارئ الخاصة بالصحة العمومية والتي قد تنتشر عبر الحدود وتهدد الصحة والاقتصاد على صعيد العالم، والتبليغ بشأنها؛
- وإنشاء نُظم الترصد الوطنية باستخدام مبادئ توجيهية من قبيل الإطار المتكامل لترصد الأمراض والاستجابة لها، وتهيئة نظام إقليمي وعالمي للمعلومات يتسم بالمزيد من التكامل؛
- وبناء القدرة على الصعيدين الوطني ودون الوطني على جمع المُمرضات الجديدة التي قد تهدد الصحة وعلى تحديدها باستخدام أحدث التكنولوجيات والبحوث؛ وستتولى المراكز المتعاونة مع المنظمة تحليل بعض عيناتها؛
- وربط عمليتي جمع معلومات الصحة العمومية وتقدير المخاطر بصنع القرار الملائم التوقيت، عن طريق مراكز مُعززة لعمليات الطوارئ الصحية؛
- وإجراء تحريات وبائية ميدانية وعمليات قائمة على المجتمعات المحلية لتقدير المخاطر، من أجل الجمع المنهجي للمعلومات عن مستوى الأخطار ومدى التعرض والسياق الخاص بالحدث ليوفر ذلك أساساً للعمل على إدارة العواقب السلبية للمخاطر الحادة المحدقة بالصحة العمومية وعلى الحد منها؛
- ورصد الأحداث التي لا تتطلب استجابة فورية إلى أن تتفاقم بحيث تتطلب اتخاذ المنظمة لإجراء أو ينتفي التهديد الذي تطرحه؛
- وبحث المعلومات على نطاق واسع بشأن الإشارات ونتائج تقدير المخاطر عن طريق طيف من المنصات والمنتجات المعلوماتية، بما في ذلك الاتصالات الداخلية والعامية والمؤلفات العلمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية التشغيلية للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية (مثل أخصائيي الوبائيات ومقدمي الرعاية الصحية وموظفي المختبرات) تستهدف تعزيز تنفيذ الإنذار المبكر والاستجابة على الصعيد القطري ورصده وتقييمه من خلال الفريق العامل التقني العالمي التابع لشبكة الإنذار المبكر والاستجابة؛
- وإعداد مجموعة أدوات الخدمات الخاصة بمعلومات الصحة العمومية وبدء استخدامها لتكمّل المعايير الدولية للخدمات الخاصة بمعلومات الصحة العمومية الصادرة عن مجموعة الصحة العالمية لتوفير الإرشادات والنماذج والأمثلة عن أفضل الممارسات لكل خدمة من خدمات الصحة العمومية الأساسية والإضافية والخاصة بالسياقات المحددة، على النحو الموضح في المعايير العالمية للخدمات الخاصة بمعلومات الصحة العمومية؛
- ووضع استراتيجية عالمية لمشاركة الشركاء في الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها في إنذار المجتمع العالمي بالمخاطر المستجدة من أجل تعزيز وظائف الإنذار، وتزويد الوكالات المعنية بالصحة العمومية بإمكانية الحصول على المعلومات عن مخاطر الأمراض وأخطارها، وتحسين تبادل المعلومات، وتأمين عمليات تقدير المخاطر المبكرة والدقيقة التي يمكن أن تسترشد بها خطط واستراتيجيات الاستجابة في سبيل مكافحة المخاطر التي تهدد الصحة العمومية؛
- ووضع تصنيف وأنطولوجيا الصحة العمومية على أساس متواصل، للمساعدة على توحيد المصطلحات على نطاق الممارسة الصحية العمومية، ولاسيما في مجال جمع المعلومات الصحية؛
- وإعداد برمجيات جديدة ونشرها للاستخدام العالمي من قبل الأمانة والدول الأعضاء والشركاء في الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها وأصحاب المصلحة، دعماً وتيسيراً للتحريات الدولية بشأن الفاشيات، بما في ذلك جمع البيانات ميدانياً وتتبع مخالطي المرضى وتصور سلاسل انتقال العدوى، وفي حال الأحداث الحادة الشاملة لبلدان متعددة.

## المُخرج ٢-٣-٢ الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية الحادة باستخدام القدرات الوطنية والدولية ذات الصلة

تُعد الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية حاسمة الأهمية لإدارة الأزمات داخل البلدان والوقاية من الانتشار الدولي للفاشيات. وتؤثر الطوارئ الصحية - بما في ذلك فاشيات الأمراض المعدية والنزاع والكوارث الطبيعية والأحداث الكيميائية أو الإشعاعية النووية وتلوث الغذاء - في مئات الملايين من الناس حول العالم سنوياً، وتتزايد أعداد هذه الأحداث. وتلزم استجابة تشغيلية سريعة على الصعيد القطري إلى جانب الدعم المقدم من المنظمة وشركائها، من أجل إنقاذ الأرواح والحد من العواقب الصحية العمومية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل البلدان والوقاية من انتشار المرض عبر الحدود.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- الرصد المتواصل لمخاطر جميع أحداث الصحة العمومية الحادة وتقييمها بتوجيه من إطار الاستجابة للطوارئ الذي وضعته المنظمة، وتصعيد إجراءات الاستجابة حسب الاقتضاء؛

- قيادة التنسيق الدولي بين طيف واسع من الشركاء في الاستجابة للطوارئ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً لولايتها بوصفها الوكالة المنوطة بقيادة مجموعة الصحة العالمية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمؤتمنة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛
- وتشكيل لجنة طوارئ في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، في حال وقوع حدث من أحداث الصحة العمومية الاستثنائية، لتعنى بإسداء المشورة إلى المدير العام لبيان إذا ما كان ينبغي الإعلان عن طارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً؛
- وإصدار المشورة بشأن حركة السفر والتجارة أثناء الأحداث الحادة أو التجمعات الحاشدة فيما يتعلق بالمرور الدولي (السفر والتجارة) لتجنب انتشار المرض أو الحد منه ورصد تنفيذ هذه المشورة؛
- وإصدار الإنذارات المبكرة، والنشر المسبق للموظفين والإمدادات والمعدات، والرصد المتواصل للعملية في بعض حالات الأخطار الطبيعية (مثل الأعاصير وحالات الجفاف) والأخطار الاجتماعية (مثل الاضطرابات المدنية)؛
- وإسداء المشورة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي ينبغي أن تتخذ على نطاق منظومة العمل الإنساني في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل المساعدة على مكافحة الفاشيات وإدارة العواقب الإنسانية الناجمة عنها في حالة الأحداث الواسعة النطاق والمعقدة؛
- والاضطلاع بدور رئيسي في الاستعراض التعاوني اللاحق للفاشيات الشامل لوكالات متعددة، وتقدير الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة وما بعد النزاع؛ وإجراء هذه العمليات على نحو منهجي من أجل توثيق العبر المستخلصة، وتعزيز القدرات المستقبلية في مجال التأهب، وتوجيه إعادة تأهيل النظم الصحية للبلدان؛

وستعمل الأمانة أيضاً مع الشركاء لدعم البلدان فيما يلي:

- إجراء تحليل سريع للحالة في غضون من ٢٤ إلى ٧٢ ساعة لتحديد طبيعة الطارئة وحجمها وما يترتب عليها من عواقب ومخاطر، والثغرات التي تتخلل القدرات المتاحة للاستجابة والتنسيق، ومدى ضرورة حشد استجابة تشغيلية؛
- ووضع خطط الاستجابة المتعددة القطاعات وتمويلها وإنشاء آليات التنسيق الفعالة؛
- وإنشاء مراكز عمليات الطوارئ ومعسكرات القاعدة وإدارتها، بما في ذلك شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووسائل النقل المائي والجوي والبري، وسلسلة إمدادات الأدوية الأساسية والسلع والمعدات، ووسائل نقل العينات؛ واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المستجيبين وأمنهم. وسيختلف مدى هذه الجهود وستُعدّل وفقاً لمدى وخامة الطارئة الصحية المعنية ولقدرة البلد المتضرر أو البلدان المتضررة على الاستجابة ووفقاً لمخاطر الانتشار الدولي؛
- وضمان توافر القوى العاملة الطبية والتقنية الكافية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية مثل الأنشطة الخاصة بالترصد والوبائيات (بما في ذلك إجراء التحريات وتتبع مخالطي المرضى)، والمختبرات ووسائل التشخيص السريع، والتدبير العلاجي السريري، ورعاية الرضوح، والوقاية من العدوى ومكافحتها، ومراسم الدفن الآمنة والكريمة، والتعبئة الاجتماعية، ومشاركة المجتمعات المحلية، والتنميع، والمكافحة المتكاملة للنواقل؛
- وضمان فعالية فحص التحري لدى الخروج ولدى الدخول أثناء الاستجابة للفاشيات؛
- وتحديد متى تنتهي الطارئة الحادة ومتى ينبغي تحوّل التركيز إلى الانتقال والتعافي.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع الإرشادات بشأن فعالية فحص التحري لدى الخروج ولدى الدخول أثناء الاستجابة للفاشيات، وبشأن تعزيز التكامل التشغيلي وتنسيق استجابة المجموعات/ القطاعات المتعددة للطوارئ الصحية (مثل المياه والإصحاح والنظافة الصحية، والتغذية، والأمن الغذائي، والحماية)، وبشأن أفضل الممارسات لآليات التنسيق في الطوارئ الصحية في الاستجابة للطوارئ الحادة والممتدة؛
- وتعزيز شبكات الشراكات التشغيلية الحاسمة الأهمية، بما في ذلك الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها والأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ والشركاء الدائمون، دعماً لجهود الاستجابة التي تبذلها البلدان.

### المُخرج ٢-٣-٣ الحفاظ على الخدمات والنظم الصحية الأساسية وتعزيزها في الأماكن التي تعاني من الهشاشة والنزاع والضعف

يعيش حالياً أكثر من ١,٦ مليار شخص في أماكن تعاني من الهشاشة والنزاع والضعف، حيث تطرح الأزمات الممتدة إلى جانب ضعف القدرة الوطنية على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، تحدياً كبيراً أمام الصحة العمومية. ويُعد النساء والأطفال والمراهقون من بين الفئات الأسرع تأثراً، ويحدث عدد غير متناسب من الوفيات بين الأمهات والمولودين والأطفال التي يشهدها العالم في هذه الأماكن. وتعاني المجموعات السكانية النازحة قسراً، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين وطالبي اللجوء، فضلاً عن الأقليات المهملة، من سرعة التأثير بصفة خاصة في ظروف الهشاشة والنزاع والضعف. وفي هذه الظروف، يمكن للأحداث الحادة أن تؤدي بسهولة إلى تعطيل تقديم الخدمات الصحية أو تجاوز القدرة الضعيفة بالفعل على تقديم الخدمات الصحية.

وتوجد أشد الظروف هشاشة وتضرراً من النزاع والضعف في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة. وهذه الظروف دينامية ومعقدة وتضم أصحاب المصلحة المتعددين العاملين في مجال الصحة والعمل الإنساني في ظل التنسيق المجزأ والإشراف الضعيف. وتتطلب جهود الاستجابة والتعافي المبذولة في مثل هذه الأماكن اتباع نهج طويل المدى يتسم بالمرونة الكافية لمواجهة الأزمات والتحديات التي تستجد، وللتكيف مع تحسّن أو تدهور الإتاحة والقدرات والسياق الأمني. والنظم الصحية في ظروف الهشاشة والتضرر من النزاع والضعف عادة ما تعوقها رداءة البُنى التحتية، وقلة الموارد البشرية، وتعطل سلاسل الإمدادات، وتشتت نظم المعلومات الصحية، وعدم تكافؤ التمويل الصحي. وتتفاقم المشكلة بسبب الميزانيات الحكومية المحدودة للغاية، وغياب التنسيق في الدعم المقدم من الجهات المانحة، ووجود جوانب الضعف الخطيرة أحياناً في تصريف الشؤون في القطاعين العام والخاص، والمشاركة المحدودة من جانب المجتمعات المحلية. ونظراً إلى انعدام المرونة، يمكن للأحداث الحادة أن تؤدي بسهولة إلى تعطيل تقديم الخدمات الصحية أو تجاوز القدرة الضعيفة بالفعل على تقديم الخدمات الصحية.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزّز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- تسريع خطى العمل صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تنص على الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب. فالمنظمة ستعمل مع الشركاء على تخفيف أثر الطوارئ الممتدة والتعطيل الممتد للنظم الصحية في الأماكن التي تعاني من الهشاشة والمتضررة من النزاع والضعف، بتحسين إتاحة الخدمات الصحية وجودتها واستدامتها؛ وتعزيز اتساق العمليات المنقذة للأرواح وعمليات الطوارئ والتأهب للأحداث الحادة؛ وتعزيز الخدمات الصحية وسائر الخدمات التي تسهم مباشرة في

تحسين الصحة، وبناء القدرات اللازمة لتعافي النظم الصحية وقدرتها على الصمود على المدى الطويل؛

- وستعمل الأمانة مع الشركاء على إجراء عمليات التقييم والتخطيط المشتركة، وتحديد الحصائل الجماعية، وتعزيز البرمجة المشتركة والتمويل المتعدد السنوات، حيث تكتسي هذه العمليات أهمية محورية بالنسبة إلى النهج الذي يربط بين العمل الإنساني والإنمائي. وقد وضعت المنظمة نهجاً متعدد القطاعات يعتمد إلى دمج عمل الحكومات والجهات الفاعلة الدولية وسائر الشركاء في العمل الإنساني والإنمائي، لضمان تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الصحية والتأهب والاستجابة والتعافي على نحو أفضل بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام.

وستعمل الأمانة أيضاً مع الشركاء لدعم البلدان فيما يلي:

- تعزيز القدرة الوطنية على الصمود من أجل الحد من المخاطر الصحية والوقاية من الصدمات والتأهب والاستجابة لها، والعمل باتّباع نهج "عدم الإضرار"، بالحد من التشتت والاستناد إلى النظم الحالية في البلدان التي تعاني من الهشاشة والمتضررة من النزاع والضعيفة، مع العمل في الوقت ذاته على التقدم صوب تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة ومعالجة المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة؛
- والاستفادة من قدرات النظم الوطنية والموارد (مثل البنى التحتية ونظم البيانات والتخطيط والتمويل) في زيادة التغطية بحزمة الحد الأدنى من الخدمات الصحية ذات الأولوية (الوقائية والعلاجية والملطفة والتأهيلية)، بالاستناد إلى نهج الرعاية الصحية الأولية؛
- والاستثمار في تعزيز النظم الصحية المتكاملة من أجل التعافي المبكر والقدرة على الصمود؛
- ومواءمة المنصات الحالية لعمليات الطوارئ مع التخطيط الوطني للنظم الصحية، مع إعطاء الأولوية للمناطق والمجموعات السكانية المتضررة؛
- وإعداد أدوات الرصد والتقييم واستخدامها في تقييم التقدم والأداء والأثر وفقاً لنظم إدارة المعلومات الصحية الوطنية القائمة، وفي عمليات الرصد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
- وضمان إمكانية حصول المجموعات السكانية السريعة التأثر على حزمة الحد الأدنى من الخدمات الصحية ذات الأولوية، وعند اللزوم سد الثغرات التي تتخلل أداء النظم الصحية، مثل الإدارة المركزية للإمدادات والإشراف على الموارد المالية الصحية المجمعة لسداد أجور العاملين الصحيين.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع الإرشادات بشأن مختلف جوانب الصحة في ظروف الهشاشة والتضرر من النزاع والضعف، مثل توفير حزمة الحد الأدنى من الخدمات الصحية الأساسية، ورصد أداء المرافق الصحية من أجل تحسين الشركاء للجودة وإجراء الأطراف الثالثة لعمليات التحقق، وإجراء عمليات تحليل النظم الصحية، وتحديد كيفية معاملة الأشخاص المتعاشين مع الأمراض غير السارية في حالات الطوارئ الإنسانية، وإشراك الأفرقة الطبية المعنية بالطوارئ وسائر أشكال أفرقة الاستجابة السريعة والتنسيق بينها، وإعداد برامج التحويلات النقدية من أجل صحة اللاجئين ومواصلة رعايتهم؛
- وإجراء عمليات التقييم والتخطيط المشتركة مع الشركاء، وتحديد الحصائل الجماعية، وتعزيز البرمجة المشتركة والتمويل المتعدد السنوات؛

- ووضع الإرشادات التقنية بشأن الصحة النفسية والاستجابة النفسية الاجتماعية لطوارئ الصحة العمومية؛ وإعداد حزمة الحد الأدنى من الخدمات للصحة النفسية في الطوارئ؛
- وإنشاء قاعدة البيانات وإصدار التوصيات بشأن أفضل الممارسات، وتوثيق الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين الصحيين، وتقديم وثيقة سياسات مستندة بالبيانات بشأن أثر هذه الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والعاملين الصحيين؛
- وإعداد مجموعة أدوات للقدرة على الصمود وحزمة ملائمة للغرض لتحقيق التكامل بين النظم/الخدمات الصحية والأمن الصحي، بدءاً من السياسات والتخطيط ووصولاً إلى التنفيذ والرصد.

### تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية

تُعنى الغاية "المليارية" الثالثة بتعزيز صحة المجموعات السكانية، وهذه الغاية:

- تتحقق من خلال معالجة مُحدّدت الصحة والتصديّ للمخاطر التي تُحدّق بها؛
- تتضمن التغذية، والعنف، والإصابات، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس، والمياه والإصحاح والنظافة، وتلوث الهواء، والمناخ، وتعاطي التبغ، والأحماض الدهنية المتحولة، وتعاطي الكحول على نحو ضار، والسمنة، والنشاط البدني؛
- تُعالج من خلال إجراءات متعددة القطاعات لا تقتصر على النظام الصحي وحده، مع الاستفادة في أكثر الأوقات من الوظائف التي تضطلع بها وزارات الصحة من قبيل الإشراف/ وضع السياسات، والدعوة، والتنظيم.
- تُركّز أكثر ما تُركّز على الآثار الناجمة عن أهداف التنمية المستدامة غير الهدف الثالث المعني بالصحة؛
- ينصب تركيزها على الصحة والقدرة على الأداء والعافية، وليس على الوفيات وحدها.

والى جانب المُحدّدت المذكورة أعلاه (المُخرَجان ١-١-٣ و ٢-١-٣) والمخاطر المُبيّنة سلفاً (المُخرَج ١-٢-٣) التي تُمثّل المُخرجات الثلاثة الأولى من مُخرجات سِتّة تندرج تحت الغاية "المليارية" الثالثة، تُوفّر المُخرجات الثلاثة المتبقية قنوات لمعالجة هذه المُحدّدت والتصديّ لتلك المخاطر بوسائل منها: المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني (المُخرَج ٢-٢-٣)؛ والمدن والمدارس وأماكن العمل وسائر الأماكن الصحية (المُخرَج ١-٣-٣)؛ والاتفاقات المتعددة الأطراف (المُخرَج ٢-٣-٣). كما تندرج الاستراتيجيات الرامية إلى تمتع السكان بالقدرة المثلّية على الأداء وتمتعهم بأكبر قدر من العافية، والوقاية من الانتحار، ونماء الأطفال والمراهقين التي ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بالمُحدّدت تحت غاية تعزيز صحة المجموعات السكانية (في المُخرَج ١-١-٣)، وتندرج مقاومة مضادات الميكروبات (في المُخرَج ١-٢-٣).

وتؤثر هذه المُحدّدت والمخاطر معاً في الوفيات، لكنها تؤثر أيضاً تأثيراً بالغاً في معدلات المراضة. ولهذا تُقاس المُحدّدت والمخاطر في مؤشر تعزيز صحة المجموعات السكانية الذي يُركّز على تحسين الحياة، وفي غاية تمتّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية.

### الحصيلة ١-٣: معالجة مُحدّدت الصحة

تتأثر الصحة في جميع مراحل الحياة بمُحدّدت اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وبيئية، في وسعها أن تُشكّل ملامح الظروف التي يُولد فيها الناس ويكبرون ويعملون ويلعبون ويعيشون ويشيخون ويموتون.



وَمُحَدَّدَاتِ الصِّحَّةِ مَسْؤُولَةٌ عَنْ جُزْءٍ كَبِيرٍ مِنْ عِبَاءِ الْأَمْرَاضِ. وَالسُّؤَالُ الَّذِي يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُنْظَمَةِ الْإِجَابَةُ عَلَيْهِ هُوَ: مَا الْمَجَالَاتُ الَّتِي تَتَمَتَّعُ فِيهَا الْمُنْظَمَةُ بِمِيزَةٍ نَسَبِيَّةٍ فِي مَعَالِجَةِ هَذِهِ الْمُحَدَّدَاتِ؟ وَتَتَنَاوَلُ الْحَصِيلَةُ ١-٣ مَجْمُوعَةً مِنَ الْمُحَدَّدَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ (الْمُخْرَجُ ١-٣) وَالْمُحَدَّدَاتِ الْبَيْئِيَّةِ (الْمُخْرَجُ ٢-١-٣) تَتَمَتَّعُ فِيهَا الْمُنْظَمَةُ بِوَضْعٍ فَرِيدٍ يُوَهِّلُهَا لِلْمُسَاهَمَةِ فِي مَعَالِجَةِ صِحَّةِ الْمَجْمُوعَاتِ السَّكَّانِيَّةِ وَالتَّصَدِّي لِعَدَمِ الْمَسَاوَاةِ فِي الصِّحَّةِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اسْتِنَادِ جَمِيعٍ مَا تَضطلعُ بِهِ الْمُنْظَمَةُ مِنْ أَعْمَالٍ إِلَى التَّزَامِ بِتَحْقِيقِ الْإِنْصَافِ وَالْمَسَاوَاةِ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ وَحَقُوقِ الْإِنْسَانِ، غَالِباً مَا تُجَسَّدُ الْمُحَدَّدَاتُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ عَدَمَ الْمَسَاوَاةِ فِي الظُّرُوفِ الْمَوَاتِيَّةِ لِلتَّمَتُّعِ بِأَنْمَاطٍ عَيْشٍ صَحِيَّةٍ، وَتُعْطَى أَمْتَلَةٌ عَلَيْهَا. وَيَبِينُ الْإِطَارُ ٧ الْمُؤَشِّرَاتِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ أَنْ يَتَنَاوَلَهَا عَمَلُ الْمُنْظَمَةِ بِشَأْنِ الْمُحَدَّدَاتِ، وَيَعْرَضُ الْجَدُولُ ١٤ الْمِيزَانِيَّةَ الْمَقْتَرَحَةَ حَسَبَ الْمَكَاتِبِ الرَّئِيسِيَّةِ.

#### الإطار ٧: المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ١-٣

- ١-٣ المؤشر ١ - معدل الوفيات المنسوبة إلى تلوث هواء المنازل والهواء المحيط
- ١-٣ المؤشر ٢ - معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)
- ١-٣ المؤشر ٣ - معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد
- ١-٣ المؤشر ٤ - نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين
- ١-٣ المؤشر ٥ - المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجح حسب السكان)
- ١-٣ المؤشر ٦ - نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة
- ١-٣ المؤشر ٧ - نسبة السكان الذين يستفيدون من (أ) الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي و(ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه
- ١-٣ المؤشر ٨ - معدل انتشار التقزم (الطول بالنسبة إلى السن أقل من -٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة
- ١-٣ المؤشر ٩ - معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة إلى الطول أكثر من ٢+ أو أقل من -٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (الهزال)
- ١-٣ المؤشر ١٠ - معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة إلى الطول أكثر من ٢+ أو أقل من -٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (زيادة الوزن)
- ١-٣ المؤشر ١١ - نسبة الأطفال دون سن الخامسة ذوي النمو السليم من حيث الصحة والتعلم والعافية النفسية والاجتماعية، مصنفة حسب نوع الجنس
- ١-٣ المؤشر ١٢ - نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٧ سنة الذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق
- ١-٣ المؤشر ١٣ - نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة حسب شكل العنف والعمر
- ١-٣ المؤشر ١٤ - نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و٤٩ سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية
- ١-٣ المؤشر ١٥ - معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق

الجدول ١٤: الميزانية البرمجية المقترحة للحصيلة ٣-١ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
١-٣ معالجة مُحدّدت الصحة	٢٨,٠	٧,٤	١١,٨	٢٠,٨	٨,٥	٢١,٢	٤٤,٣	١٤١,٩
مجموع الحصيلة ١-٣	٢٨,٠	٧,٤	١١,٨	٢٠,٨	٨,٥	٢١,٢	٤٤,٣	١٤١,٩

المُخرج ٣-١-١: تمكين البلدان لمعالجة المُحدّدت الاجتماعية للصحة في جميع مراحل الحياة

تتأثر صحة جميع الفئات الاجتماعية بمُحدّدت متعددة للصحة ويتوزع غير متساوٍ لجوانب القوة ومستويات التعرّض ومواطن الضعف.

ويجب أن يستمر الاستثمار في الصحة وفي المساواة في الصحة في جميع مراحل العمر. والتدخلات الرامية إلى معالجة المُحدّدت الاجتماعية للصحة واسعة النطاق. وتشمل مجالات التركيز الحاسمة الأهمية في معالجة المحددات الاجتماعية للصحة والإنصاف في الصحة نماء الطفل والمراهق، وصحة الشباب والمجموعات السكانية السريعة التأثير، والتغذية، والسلامة على الطرق، والوقاية من العنف والإصابات والانتحار، والعافية، والاقتصاد الكلي، ودمج الصحة في جميع السياسات.

ولا تتحقق العائدات الديموغرافية لبقاء الأشخاص على قيد الحياة بسبب عوامل الخطر من قبيل الفقر ونقص التغذية والعنف. ونتيجة لذلك، يموت ١,٢ مليون مراهق في ريعان شبابهم، ويتعرض ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون طفل دون سن الخامسة (٤٣٪ من السكان من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل) للنمو دون الأمل بسبب الفقر والتقرن وحدهما.

**كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟**

ستُعزّز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- الدعوة إلى السياسات العامة التي تعالج المحددات الاجتماعية للصحة والإنصاف في الصحة في المنتديات المتعددة القطاعات؛
- والعمل مع القطاعات والجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل التأثير على السوق وعلى المصالح الإنمائية التي لها وقع على الحصائل الصحية؛
- والعمل مع الشركاء الدوليين والوطنيين من أجل الدعوة إلى معالجة المحددات الاجتماعية للصحة والإنصاف في الصحة؛
- والتشجيع على إبراز أهمية الإنصاف في الصحة على الصعيد العالمي بقدر أكبر، فيما يتعلق بالاحتياجات الصحية للشباب والمجموعات السكانية السريعة التأثير، عن طريق إصدار تقارير مواضيعية رئيسية تتناول المحددات الاجتماعية للصحة، ودعم الدول الأعضاء في استخدامها لهذه التقارير في الدعوة في الحوارات العالمية والإقليمية والوطنية بشأن السياسات؛
- والدعوة إلى الدور البالغ الأهمية الذي يمكن للصحة العمومية أن تلعبه في معالجة أسباب العنف وعواقبه؛

- والاضطلاع بدور عالمي في تنسيق السلامة على الطرق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمُضَي قُدماً بخطة للعمل بشأن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- معالجة المحددات الاجتماعية للصحة في مختلف مراحل الحياة وعلى نطاق هذه المراحل، والوصول إلى المجموعات السكانية المهمشة أو التي لا تحصل على الخدمات الكافية أو الأقليات السكانية عن طريق العمل المتعدد القطاعات؛
- واستخدام إطار رعاية التنشئة في تهيئة بيئات مواتية من السياسات والتدخلات والممارسات ذات الصلة، ومواءمة التدخلات المتعددة القطاعات مع هذا الإطار؛
- ووضع مبررات الاستثمار للابتكارات الرامية إلى معالجة العوامل التي تحد من النماء الصحي في مرحلة الطفولة المبكرة، والتوسع في هذه الابتكارات وتنفيذها، وتحسين نهج القياس ذات الصلة؛
- وتنفيذ العناصر السياسية والبرمجية الأساسية اللازمة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٩ سنة لتحقيق كامل إمكاناتهم، على النحو المبين بالتفصيل في عملية تسريع العمل العالمي من أجل صحة المراهقين؛
- والتوسع في التغطية بالتدخلات الفعالة لتحسين التغذية طيلة العمر، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية ذات الأغراض التغذوية (مثل قسائم الغذاء، وبنوك الطعام، وتقديم وجبات مراعية للمبادئ التوجيهية بشأن النظم الغذائية)، ورصد نمو الأطفال والسمنة في مرحلة الطفولة والرعاية قبل الولادة؛
- ووضع خطط العمل بشأن السلامة على الطرق، وتحسين التشريعات ورعاية الرضوح وجمع البيانات، ودعم جهود الدعوة المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني، وتنفيذ مجموعة التدخلات ذات الأولوية المعنونة "إنقاذ الأرواح" للحد من الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور؛
- وتحسين الممارسات المسندة بالبيانات في الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، بما في ذلك تنفيذ مجموعة استراتيجيات "إنسباير" (INSPIRE) التي ثبت نجاحها في الحد من العنف ضد الأطفال؛
- والوقاية من الانتحار بتقليل فرص الحصول على وسائل الإيذاء، وتحسين التغطية الإعلامية المسؤولة، وتزويد المراهقين بثقافة المهارات الحياتية (في مجال مهارات ضبط الانفعالات) في المدارس من خلال استراتيجية "عش الحياة" (LIVE LIFE).

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع القواعد والمعايير التي تتعلق مثلاً بالتدبير العلاجي لنقص التغذية الحاد لدى الرضع والأطفال، ونقص التغذية الحاد وسلسلة الرعاية، والنسخة المحدثة من الأسباب الطبية المقبولة لاستخدام بدائل لبن الأم، والتغذية التكميلية الملائمة لتحقيق القدر الأمثل من نمو الطفل ونمائه، ومعالجة المحددات الاجتماعية التي تزيد من سرعة التأثر بفيروس العوز المناعي البشري والتهاب الكبد والتعرض لمخاطرها (مع التركيز على المجموعات السكانية الرئيسية)، والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز توعية القوى العاملة الصحية بشأن المحددات الاجتماعية للصحة ودمج الصحة في جميع السياسات؛
- وإعداد منتجات البيانات، مثل تلك التي تمكن من إرساء الصلات بين البيانات الجديدة (المصادر) عن محددات الصحة مثل "البيانات الضخمة" والبيانات التكنولوجية من خارج قطاع الصحة، وصياغة خيارات السياسات التي تستهدف تعزيز الصحة والإنصاف في الصحة؛

- وإعداد تقرير عن الصحة النفسية للطفل والمراهق، واستعراض التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجيات مثل الاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق، من حيث صلتها بنماء الطفل والمراهق وعافيتهما؛
- وتجميع البيانات والأدلة الخاصة بتحقيق العافية والحوارات حول الاقتصاد الكلي ودمج الصحة في جميع السياسات، لدعم قطاع الصحة وسائر القطاعات في معالجة المحددات الاجتماعية للصحة والإنصاف في الصحة وفي تبادل الخبرات.

### المُخرج ٣-١-٢ تمكين البلدان لمعالجة المُحدِّدات البيئية للصحة، ومنها تغيُّر المناخ

على الصعيد العالمي، يمكن أن يُعزى ٢٤٪ من عبء الأمراض و٢٣٪ من جميع الوفيات إلى عوامل بيئية. وتتمثل المخاطر البيئية الرئيسية التي يتناولها هذا المُخرج في تغيُّر المناخ، وتلوث الهواء، والمياه والإصحاح. ويشكّل تلوث الغذاء أحد المخاطر المهمة الأخرى المحدقة بالصحة.

ويؤثر تغيُّر المناخ في سائر مُحدِّدات الصحة، بما في ذلك الهواء والمياه المأمونة والأمن الغذائي، ومن المُتوقع أن يكون لتغيُّر المناخ تأثير سلبي للغاية في السنوات القادمة. ويُعد تلوث الهواء أكبر المخاطر البيئية على الصحة، حيث يتسبب فيما يقدر بوفاة واحدة من كل تسع وفيات تحدث في العالم. ولا تؤدي إمكانية الحصول على الأغذية والمياه المأمونة إلى تحسُّن الصحة فحسب، بل ويترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية، حيث تقل التكاليف الطبية التي يتكبدها الناس والوقت اللازم لهم لجلب الماء.

وتوجد أخطار بيئية أخرى مهددة للصحة، مثل الظواهر المناخية القصوى، والمواد الكيميائية الخطرة الموجودة في البيئة وفي المنتجات الاستهلاكية، والمخاطر المهنية، والإشعاع. وفي حين أن المخاطر البيئية ترتبط عادة بالأمراض السارية، ولاسيما الأمراض المنقولة بالأغذية وبالمياه والأمراض المحمولة بالنواقل، فقد أصبح من المعروف أن الأمراض غير السارية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والحالات الصحية النفسية تتأثر أيضاً تأثراً بالغاً بتلوث الهواء والإشعاع والمواد الكيميائية والمخاطر المهنية.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزّز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- وضع البيانات الدالة على أن التدخلات الرامية إلى التصدي للمخاطر البيئية فعّالة وذات مردود، وبثها؛
- وتوفير المعلومات المتعلقة بالجوانب الصحية من أجل الدعوة أثناء المفاوضات العالمية بشأن المناخ، بما في ذلك المفاوضات الخاصة بتجديد اتفاق باريس في عام ٢٠٢٠، والدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن النهوض بالصحة وتغيُّر المناخ وتلوث الهواء؛
- وتقييم الآثار الصحية لتغيُّر المناخ والفوائد الصحية المتوقعة من التخفيف من حدة تغيُّر المناخ، وإجراء الرصد والتبليغ كل سنتين عن التقدم الوطني المُحرز من خلال المرتسمات القطرية الخاصة بالمناخ والصحة الصادرة عن المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛
- ورصد مدى تهيئة البلدان للبيانات المواتية وإعدادها للتمويل اللازم للسياسات بشأن المياه والإصحاح والنظافة الصحية، والتعاون مع اليونيسيف في رصد مدى إتاحة خدمات المياه والإصحاح والنظافة في المجتمعات المحلية ومرافق الرعاية الصحية والمدارس، على الصعيد العالمي؛

- وتنفيذ استراتيجية المنظمة بشأن المياه والإصحاح والنظافة ٢٠١٨-٢٠٢٥، من أجل تحسين الصحة عن طريق خدمات المياه والإصحاح والنظافة الخاضعة للإدارة المأمونة، بالعمل مع الشركاء وسائر القطاعات؛
- وتعميم السلامة الغذائية في برنامج العمل الصحي العالمي، وتشجيع الإجراءات المتعددة القطاعات والاستثمار في السلامة الغذائية بإجراء تقدير المخاطر، وتوفير الأدوات للبلدان لتقدير العبء الوطني للأمراض المنقولة بالأغذية؛
- ومواصلة عمل التعاون الثلاثي بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية في سبيل التصدي للمخاطر الصحية العمومية التي تنشأ عن التفاعل بين النظام الإيكولوجي لكل من الإنسان والحيوان.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- وضع خطط التنفيذ ونشرها فيما يتعلق باستراتيجية المنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ، بالاستناد إلى الشراكة مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء؛
- وتعزيز القدرة على تقييم سرعة التأثير والمخاطر والآثار الصحية الناجمة عن تغير المناخ، ولاسيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة؛
- وتنفيذ خطط العمل بشأن مبادرة المنظمة الخاصة بتغير المناخ والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتوسع في تنفيذها لصالح سائر المجموعات السكانية السريعة التأثير، والحصول على التمويل المخصص للمناخ من أجل تكيف الصحة وتخفيف الأثر، والسعي إلى الحصول على اعتماد صندوق المناخ الأخضر، والبحث عن آليات بديلة للحصول على الدعم؛
- وتعزيز نهج التخطيط لمأمونية المياه في السياسات الوطنية، ودعم تحديد المعايير الوطنية ذات الصلة، وتحسين ترصد جودة مياه الشرب والأمراض المنقولة بالمياه؛
- وتعزيز خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية، بدعم تحديد المعايير والرصد على الصعيد الوطني والتحسين المعتمد على المرافق؛
- وتنفيذ مبادئ توجيهية جديدة بشأن الإصحاح لوضع حد للتغوط في العراء من أجل الإدارة المأمونة للفضلات؛
- وبناء قدرة قطاع الصحة على تحليل السياسات والتأثير فيها، بما في ذلك مبادئ المنظمة التوجيهية بشأن جودة الهواء؛ وتعزيز قدرة قطاع الصحة وسائر القطاعات على تصميم السياسات وتنفيذها، بالاستناد إلى برامج [Air Q+](#) الخاصة بتقدير المخاطر الصحية، على سبيل المثال؛
- والاستفادة من الدور القيادي لقطاع الصحة والعمل المُنسَّق على جميع المستويات في التصدي لتلوث الهواء، عن طريق حملة "تنفّس الحياة" مثلاً؛
- وتيسير تنفيذ قطاع الصحة لخريطة طريق المنظمة بشأن المواد الكيميائية، عن طريق شبكة المنظمة الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والصحة؛
- وتقدير العبء الوطني للأمراض المنقولة بالأغذية وإعداد مبررات قوية للاستثمار في السلامة الغذائية، وتقييم القدرة على تهيئة نظم السلامة الغذائية القائمة على المخاطر وبناء هذه القدرة بتحسين نظم ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية، ووضع تدابير التصدي للمخاطر التي تقع على

طول السلسلة الغذائية، بما في ذلك من أجل احتواء مقاومة مضادات الميكروبات، وإجراء عمليات تقدير مخاطر الأخطار الغذائية المستجدة أو المواضيع ذات الصلة؛

- واستخدام الأدوات ومجموعات الأدوات، مثل تلك التي تتعلق بحساب تقديرات عبء المرض الناجم عن المياه والإصحاح والنظافة وسائر المخاطر البيئية الرئيسية على الصحة، وإعداد دراسات الجدوى والمشاريع للاستثمار في المناخ والصحة، وتقدير مدى قدرة النظم الصحية على الصمود، ووصف الرصد العالمي للإصحاح ومياه الصرف الصحي والمياه والإصحاح والنظافة في المنازل وفي مرافق الرعاية الصحية، والمخاطر الكيميائية، وتقدير المخاطر الصحية الناجمة عن الإشعاع، وتقدير العبء الوطني للأمراض المنقولة بالأغذية ونظم الإنذار المبكر المسترشدة بالمعلومات المناخية، ومجموعة الأدوات والحلول بشأن استخدام الطاقة النظيفة في المنازل، وأداة تقييم نظم الرقابة على الأغذية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع مبادئ توجيهية أو إرشادات بشأن طيف من المسائل المتعلقة بالصحة البيئية وتغير المناخ، مثل تحديد الإجراءات ذات الأولوية لتحسين الصحة عن طريق تهيئة البيئات الصحية، والتدبير العلاجي لحالات التعرض للإشعاع المؤين عن طريق التنفس والبلع؛ وتنفيذ نداء بون للعمل على تحسين الحماية من الإشعاع في الرعاية الصحية؛ وضمان بيئات المياه الترفيهية وإمدادات المياه الصغيرة المأمونة وجودة مياه الشرب؛ وتعزيز قدرة النظم الصحية ولاسيما مرافق الرعاية الصحية على الصمود أمام تغير المناخ، وضمان مأمونية المياه القادرة على الصمود أمام تغير المناخ، وجودة الهواء؛
- ووضع المنتجات الخاصة بالقواعد والمعايير، مثل التصنيف الذي توصي به منظمة الصحة العالمية لمبيدات الهواء حسب الأخطار، والبطاقات الدولية للسلامة الكيميائية (بالتعاون مع منظمة العمل الدولية)، وتقدير مخاطر الحقول الكهرومغناطيسية والمواد الكيميائية المحددة التي تثير قلقاً دولياً، والقواعد والمعايير الخاصة بالحماية من الإشعاع غير المؤين؛
- وإعداد منتجات البحوث العالمية، مثل برامج عمل البحوث في مجال المناخ والصحة، والصحة في المناطق الحضرية، والإشعاع غير المؤين والسلامة الإشعاعية في الرعاية الصحية؛
- وإعداد منتجات البيانات، مثل تحليل مدى احتواء مياه الشرب على اللدائن الدقيقة، والتحليل العالمي للمياه والإصحاح والنظافة، وتحديد العبء من الأمراض التي تُعزى إلى المواد الكيميائية الذي يمكن تلافيه، والتقديرات المحدثة لأثر المواد الكيميائية على الصحة، والمعلومات والمبادئ التوجيهية والأدوات الخاصة بالوقاية من التسمم الناجم عن الرصاص والزئبق وسائر المواد الكيميائية التي تثير قلقاً دولياً، والإحصاءات المحدثة بشأن التعرض لتلوث الهواء (خارج المنازل وداخلها)، وعبء المرض المرتبط به؛
- وإعداد التقارير العالمية، مثل تقارير برنامج الرصد المشترك لإمدادات المياه وخدمات الإصحاح والنظافة (بالتعاون مع اليونيسيف)، والتقارير الخاصة بمياه الشرب وخدمات الإصحاح والنظافة، بما في ذلك في المدارس، وأداء تكنولوجيات معالجة مياه المنازل، ومدى احتواء مياه الشرب على اللدائن الدقيقة ومخاطره، والتحليل العالمي لخدمات المياه والإصحاح والنظافة، والتقارير عن الصحة وتغير المناخ.

### الحصيلة ٣-٢: الحد من عوامل الخطر من خلال العمل المتعدد القطاعات

يمكن تعزيز الصحة والوقاية من الوفيات المبكرة بالتصدي لعوامل الخطر المعروفة والقابلة للتغيير. وتتطلب التدخلات الأكثر فعالية للتصدي لعوامل الخطر المشاركة خارج نطاق قطاع الصحة. وأما الحد من انتشار المخاطر مثل النظم الغذائية غير الصحية وتعاطي التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار وإساءة استعمال المخدرات وقلة النشاط البدني والبدانة وفرط ضغط الدم والعنف والإصابات والتعرض لهذه المخاطر فهو أمر يقتضي نهجاً متعدد القطاعات للتأثير في السياسات العامة في قطاعات التجارة والتنمية الاجتماعية والنقل والشؤون المالية والتعليم والزراعة وسائر القطاعات. كما يقتضي سياسات سكانية وتدابير تشريعية وتنظيمية، بما في ذلك التدابير المالية. ويُعد النهج الشامل للمجتمع ككل الذي ينطوي على مشاركة الحكومات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني أمراً حاسماً لتهيئة بيئة داعمة وتعزيز تغيير السلوك الفردي.

ويكتسي دعم الأمانة للبلدان وعملها المتصل بوضع القواعد والمعايير ودعوتها إلى العمل المتعدد القطاعات أهمية حاسمة لضمان فعالية تنفيذ التدخلات المعروفة على الصعيد القطري. وسيكون التوسع في تطبيق أفضل الممارسات والحزم التقنية من خلال الدور القيادي للمنظمة في مجال الصحة، أشد فعالية في تحقيق الغايات المتعلقة بعوامل خطر الأمراض غير السارية وفي إحراز التقدم المترتب على ذلك في تحقيق المؤشرات المحددة، مثل تعاطي التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار والأحماض الدهنية المتحولة والسمنة. وترد المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ٣-٢ في الإطار ٨ وترد الميزانية المقترحة حسب المكاتب الرئيسية في الجدول ١٥.

الإطار ٨: المؤشرات المندرجة في إطار الحصيلة ٣-٢	
٣-٢ المؤشر ١ - معدل الانتشار الحالي الموحد حسب السن لتعاطي التبغ بين البالغين من العمر ١٥ عاماً أو أكثر	
٣-٢ المؤشر ٢ - تعاطي الكحول على نحو ضار المعرّف وفقاً للسياق الوطني على أنه استهلاك الفرد (البالغ من العمر ١٥ عاماً أو أكثر) السنوي بـلترات الكحول الصافي	
٣-٢ المؤشر ٣ - النسبة المئوية للأشخاص المشمولين بحماية اللوائح الفعالة بشأن الأحماض الدهنية المتحولة	
٣-٢ المؤشر ٤ - معدل انتشار السمنة	
٣-٢ المؤشر ٥ - النسبة المئوية لحالات عدوى مجرى الدم الناجمة عن مقاومة مضادات الميكروبات	

### الجدول ١٥: الميزانية البرمجية المقترحة للحصيلة ٣-٢ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٣-٢ الحد من عوامل الخطر من خلال العمل المتعدد القطاعات	٥٦,٠	١٨,٦	١٥,٤	١٧,٤	١٠,٦	٢١,٢	٥٥,٦	١٩٤,٩
مجموع الحصيلة ٣-٢	٥٦,٠	١٨,٦	١٥,٤	١٧,٤	١٠,٦	٢١,٢	٥٥,٦	١٩٤,٩

### المُخرج ٣-٢-١: تمكين البلدان من إعداد مجموعات تقنية وتنفيذها من أجل التصدي لعوامل الخطر عن طريق العمل المتعدد القطاعات

تتسبب الأمراض غير السارية سنوياً في وفاة ١٥ مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٧٠ سنة. ويمكن الوقاية من قدر كبير من الأمراض - وتلافي معظم الوفيات المبكرة - الناجمة عن الأمراض غير السارية بواسطة التدخلات الرامية إلى الحد من أربعة من عوامل الخطر الرئيسية، ألا وهي: تعاطي التبغ، وتعاطي الكحول على نحو ضار، والنظم الغذائية غير الصحية، والخمول البدني.

ولا يمكن مواجهة التحديات المستجدة مثل مقاومة مضادات الميكروبات إلا من خلال العمل المنسق والمشارك بين القطاعات الخاصة بالإنسان والحيوان والنبات والبيئة وتوعية الجمهور الراسخة وتنقيح التشريعات. والدستور الغذائي، وهو مجموعة من المعايير الغذائية الدولية، كان ثمرة للعمل المتعدد القطاعات بمشاركة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء، ويتناول السلامة الغذائية والتغذية والتوسيم وسائر الجوانب المتعلقة بالأغذية في التجارة الدولية، سواء المجهزة أو الخام.

#### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- الحفاظ على الزخم السياسي المتولد بشأن وضع السياسات التي أوصت بها المنظمة وتنفيذها والتدابير التشريعية والتنظيمية المضادة لعوامل الخطر، مثل الضرائب على التبغ وتقييد الإعلان عن الكحول؛
- وضمان اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات منسقة للوفاء بالالتزامات التي قُطعت في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها (٢٠١٨) بالتصدي للأمراض غير السارية، بما في ذلك شن حملات التوعية للتشجيع على اتباع أنماط المعيشة الصحية، والتطعيم المضاد لفيروس الورم الحليمي البشري من أجل الحماية من سرطان عنق الرحم، وعلاج فرط ضغط الدم وداء السكري. وتعزيز التعاون بين القطاعات والمشاركة بفعالية في عمل هيئة الدستور الغذائي، بما في ذلك من خلال المشروع والصندوق المشتركين بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في هيئة الدستور الغذائي (الصندوق الانتماني لهيئة الدستور الغذائي).

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- وضع خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات للحد من عوامل الخطر من خلال القيادة الاستراتيجية وتنسيق العمل ذي الصلة بين جميع القطاعات؛
- وإجراء الحملات الموجهة لدعم العمل التنظيمي بشأن عوامل الخطر، ولتمكين المجموعات السكانية من اتخاذ قرارات مستنيرة بتشجيع البيئات المواتية وتعزيز الثقافة الصحية؛
- والحد من العبء الصحي وتكاليف الرعاية الصحية، وإيجاد مصدر للإيرادات من أجل التنمية عن طريق التدابير المالية، مثل زيادة الضرائب الفعالة على التبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر؛
- وتنفيذ مجموعة تشمل ١٦ من "أفضل الخيارات" ذات المردود والميسورة التكلفة والمسددة بالبيانات الخاصة بالأمراض غير السارية، و ٧٠ "خياراً جيداً" من الحزم التقنية القائمة على المعارف والمسددة بالبيانات التي توفر نماذج للتدابير السياسية والتشريعية والتنظيمية بما في ذلك التدابير المالية؛



- ونشر الحزم أو التوصيات التقنية بشأن المكملات ذات المحتوى المنخفض من الصوديوم، والتدخلات الخاصة بالثقافة الصحية من أجل التصدي لعوامل الخطر والظروف المرتبطة بالأمراض غير السارية في البيئات المدرسية، والتدخلات التي تشكل "أفضل الخيارات" بشأن صحة الفم والأسنان والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في مكان العمل؛
- ووضع خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات التي تتبع نهج الصحة الواحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وتنفيذها، بما يتماشى مع الأغراض الاستراتيجية الخمسة لخطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع الصحة الخاص؛
- وتعزيز الترصد المتكامل لرصد اتجاهات مقاومة مضادات الميكروبات؛ وحساب عبء المرض وتبادل البيانات؛ والحد من حالات العدوى عن طريق فعالية الإصحاح والنظافة والسلامة الغذائية وإدارة النفايات وتدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها؛ واستهلاك الأدوية المضادة للميكروبات واستعمالها على النحو الأمثل في البشر وفي الحيوانات والنباتات المنتجة للغذاء؛ وإذكاء الوعي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات عن طريق الاتصالات وتدريب المهنيين والموظفين والعاملين في القطاعات الخاصة بالإنسان والحيوان والنبات والبيئة؛ وزيادة الاستثمار في الأدوية ووسائل التشخيص واللقاحات والتدخلات الأخرى الجديدة؛ وإعداد المبررات الاقتصادية لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات؛
- وتعزيز عمليات تقدير مخاطر الأمراض المنقولة بالأغذية والأمراض الحيوانية المنشأ والتبليغ عنها على مدى السلسلة المتصلة من المزرعة إلى مائدة الطعام، بما في ذلك عن طريق الإجراءات المتعددة القطاعات الرامية إلى احتواء مقاومة مضادات الميكروبات، مثل الترصد المتكامل وتنفيذ معايير الدستور الغذائي ذات الصلة.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- إعداد المنتجات من القواعد والمعايير مثل تلك التي تتعلق بالتدخلات الرامية إلى الوقاية من قصور النمو، والتدبير العلاجي لفرط الوزن والسمنة لدى الأطفال والمراهقين، والحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، ووضع استراتيجيات الوقاية من الانتحار، وتعزيز النظم الغذائية الصحية، وتشجيع النشاط البدني، ووضع خطط عمل قطاع الصحة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والوقاية من السقوط وتدبيره العلاجي، والتخلص التدريجي من ملغم الأسنان كجزء من اتفاقية ميناماتا؛
- ووضع إطار الرصد والتقييم العالمي المتعدد القطاعات بشأن مقاومة مضادات الميكروبات والمؤشرات الرئيسية، وتقديم إرشادات بشأن تنسيق مسألة مقاومة مضادات الميكروبات بوصفها مسألة تمس قطاعات متعددة، وبشأن إدراجها في الخطط والميزانيات الوطنية؛
- ووضع القواعد والمعايير والتوصيات الدولية والنهوض بها من خلال هيئة الدستور الغذائي والعمل كأمانة للشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية؛
- وإعداد منتجات البيانات، مثل تلك التي تخص السلامة على الطرق، والمندونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم، والنشاط البدني، والتقارير العالمي عن صحة الفم والأسنان (٢٠٢٠)، ووباء التبغ العالمي، وتنظيم منتجات التبغ.

### المُخرج ٣-٢-٢: التصدي للمحددات وعوامل الخطر المتعددة القطاعات من خلال المشاركة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني

يتطلب حجم الغايات المليارية الثلاثية وطموحها مشاركة عالمية قوية تجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتعبئة جميع الموارد المتاحة. وتُقر المنظمة بدور القطاع الخاص المتنوع، بدءاً من المشاريع المتناهية الصغر ومروراً بالتعاونيات ووصولاً إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وبدور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية في تحقيق الغاية الثلاثية.

#### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي عن طريق ما يلي:

- المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مساهمة مجدية وفعالة في الاستجابة الوطنية؛
- والمشاركة مع القطاع الخاص من أجل الاستفادة من درايته وموارده لتحقيق المصالح المشتركة في تعزيز الصحة على الصعيدين الوطني والعالمي على نطاق الغايات المليارية الثلاثية جميعها؛
- وزيادة المشاركة مع منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمكانة فريدة تؤهلها لتمثيل المجموعات السكانية السريعة التأثير والوصول إليها. وستواصل الأمانة استعراض توصيات فريق العمل التابع للمنظمة والمعني بالمجتمع المدني تعزيزاً للمشاركة مع المجتمع المدني؛
- وتكوين الشراكات والتحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين لحشد المعارف وتبادلها، وتقييم التقدم المُحرز، وتقديم الخدمات، وإذكاء الوعي بشأن الأشخاص المتعاشين مع اعتلال الصحة والمتضررين منه. ووفقاً لإطار المنظمة للمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ستُنشئ الأمانة آليات محددة أو تعززها مع دوائر صناعة الأغذية والمشروبات، والمؤسسات الاقتصادية المعنية بإنتاج الكحول وتجارته، ودوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية، ومنظمات المستهلكين، والمرافق الصحية الخاصة والممارسين التابعين للقطاع الخاص، ودوائر صناعة الاستثمار (لتعزيز أهداف التنمية المستدامة والابتكارات المتعلقة بالصحة)، ودوائر صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والتسويق (لتحديد الفرص المتاحة للتوسع في هذه العمليات)، ومنظمات المجتمع المدني.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- تعزيز التنقيف الصحي والتوعية بالأمر الصحية وتمكين المجتمعات المحلية؛
- وإنشاء آليات وطنية للحوار الشامل لأصحاب المصلحة المتعددين أو تعزيزها من أجل تنفيذ خطط تعزيز الصحة، وآليات وطنية شفافة للمساءلة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛
- وتحسين التمويل المحلي والإنمائي للتوسع في العمل بشأن تعزيز الصحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع القواعد والمعايير التي تتعلق مثلاً بالتنقيف الصحي والتوعية بالأمر الصحية، وتعزيز الآليات الوطنية للحوار الشامل لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ خطط العمل المتعددة

القطاعات، وتعزيز آليات وطنية شفافه للمساءلة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، واستخدام التدابير المالية للحد من تكاليف الرعاية الصحية وإيجاد مصدر للإيرادات المحلية للتنمية، وإجراء تدخلات للمشاركة الاجتماعية والسلوكية والمجتمعية؛

- ووضع نهج شامل على نطاق المواضيع لإنشاء آليات التنفيذ الملائمة على جميع المستويات، من خلال المشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- وإعداد منتجات البيانات، مثل التقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في بلوغ الغاية ٣-٤ من أهداف التنمية المستدامة، وسجل الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الدول في سبيل بلوغ الغاية ٣-٤، والتقرير الختامي للفريق العامل التابع للمنظمة والمعني بالتنقيف الصحي والتوعية بالأمرور الصحية؛
- وتحديد الممارسات الجيدة للمختبرات والمراكز المعتمدة لتقييم منتجات مكافحة النواقل، ومعايير اعتماد المؤسسات المعنية باختبار المنتجات، والمبادئ التوجيهية والأدلة والإجراءات التشغيلية الموحدة لبناء قدرة المختبرات وإدارة مبيدات الهوام، بما في ذلك إجراء مسح عالمي لاستخدام مبيدات الهوام والممارسات الخاصة بها في البلدان الأعضاء.

### الحصيلة ٣-٣: تعزيز البيانات الصحية وإدماج الصحة في جميع السياسات

فضلاً عن إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، ستتوخى الأمانة استخدام وسيلتين محددين آخرين من أجل التصدي للمحددات والمخاطر، وهما إشراك المدن والأماكن الأخرى (المخرج ٣-٣-١)؛ والمشاركة في المناقشات بشأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف (المخرج ٣-٣-٢).

وسيكون من الأسهل للأمانة التصدي للمحددات والمخاطر بفضل هذين المخرجين اللذين سيستخدمان أيضاً كوسيلتين لتناول المسائل المدرجة في الغائتين الآخرين من الغايات المليارية، مثل مقاومة مضادات الميكروبات أو الشيخوخة. وسيساهم هذا العمل بدوره في بلوغ معظم الغايات المتعلقة بالأثر وفي تحقيق تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية في نهاية المطاف. ويوضح الجدول ١٦ الميزانية المقترحة حسب المكاتب الرئيسية.

الجدول ١٦: الميزانية البرمجية المقترحة للحصيلة ٣-٣ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٣-٣ تعزيز البيانات الصحية ودمج الصحة في جميع السياسات	٢٧,٦	١٢,٦	٣,٦	٩,٣	٦,٤	٩,٨	٢٥,١	٩٤,٣
مجموع الحصيلة ٣-٣	٢٧,٦	١٢,٦	٣,٦	٩,٣	٦,٤	٩,٨	٢٥,١	٩٤,٣

المخرج ٣-٣-١: تمكين البلدان من اعتماد القوانين واللوائح والسياسات واستعراضها وتنقيحها لتهيئة بيئة مواتية للمدن والقرى والمساكن والمدارس وأماكن العمل الصحية

تتيح المدن والأسر والمدارس والمستشفيات والسجون وأماكن العمل بيئة مواتية لتعزيز صحة المجموعات السكانية. ويمكن تحسين محددات الصحة والحد من المخاطر الصحية بالعمل في هذه الأماكن التي تتيح أيضاً الفرص للحد من أوجه عدم المساواة في الصحة.

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي بتنفيذ الإجراءات الرئيسية المحددة في إعلان شنغهاي بشأن تعزيز الصحة (٢٠١٦) لجعل الأماكن صحية من خلال الشراكات والتعاون على جميع المستويات.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- وضع نهج شامل على نطاق المواضيع والمساعدة على تحقيق الآثار المتعلقة بتلوث الهواء، والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، والأمراض السارية، والأمراض غير السارية، والشيخوخة، والمدارس ودور الحضانة المعززة للصحة؛
- وتنفيذ الحلول الفعالة من حيث التكلفة في نهج دمج الصحة في جميع السياسات على جميع المستويات، عن طريق شبكات المدن والمجتمعات المحلية مثلاً؛
- ومشاركة المجتمعات المحلية والمشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار؛
- وتعزيز القدرات المؤسسية والآليات والولايات الخاصة بالسلطات المعنية بتنفيذ التدخلات السياسية السكانية، مثل الحد من تعاطي التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار والنظم الغذائية غير الصحية والخمول البدني، عن طريق إشراك الحكومة ككل والمجتمع ككل في العمل والاستجابة بجراءة؛
- ورسم السياسات بشأن صحة العاملين وسلامتهم بما في ذلك العاملون في الاقتصاد غير الرسمي.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على وضع القواعد والمعايير التي تتعلق مثلاً بالبرامج الخاصة بالمدن والمجتمعات المحلية المراعية للمسنيين، وتنفيذ الأطر القطرية للعمل على نطاق القطاعات، وتقييم الأثر الصحي والاقتصادي للتدخلات في المناطق الحضرية (التي تتعلق بوسائل النقل واستخدام الأراضي والنفائات مثلاً)، وصحة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وسلامتهم، ومعايير الاستماع المأمون في أماكن الترفيه.

### المُخرج ٣-٣-٢: استخدام الآليات العالمية والإقليمية لتصريف الشؤون من أجل التصدي للمحددات الصحية والمخاطر المتعددة القطاعات

تتصدى عدة صكوك عالمية وإقليمية (انظر الإطار ٩ أدناه) ولاسيما الاتفاقيات المتعددة الأطراف، للمحددات والمخاطر الصحية. ونظراً إلى الطابع الشامل للصحة، يمكن أن تشكل وسيلة للسعي إلى تحقيق أهداف قطاعات أخرى، وفي المقابل، يمكن تعزيز الصحة نفسها باتخاذ إجراءات تدعم تلك الأهداف. وتعمل المنظمة على ضمان أن البيانات الخاصة بمحددات الصحة تؤخذ في الاعتبار في المنتدى العالمية والإقليمية التي تناقش السياسات البيئية والمسائل الاجتماعية الاقتصادية.

ويمكن أن يساعد تصريف الشؤون المتعدد الأطراف على التصدي للتحديات المتعددة القطاعات المتنامية مثل مقاومة مضادات الميكروبات. ومن الضروري أيضاً زيادة مشاركة قطاع الصحة في اتفاقات التجارة لتوفير البيانات والدعوة إلى اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز الصحة وحمايتها والوقاية من المخاطر التي تهدد الصحة. وتتابع المنظمة تنفيذ مختلف الصكوك الدولية ورصدها لضمان السعي إلى تحقيق الأغراض المتعلقة بالصحة، وتستفيد من آليات تصريف الشؤون في تعزيز صحة المجموعات السكانية ومعالجة محددات الصحة والتصدي للمخاطر الصحية.

### الإطار ٩: أمثلة على الصكوك العالمية والإقليمية

#### الصكوك العالمية

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ
- اتفاقية التنوع البيولوجي
- اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق
- النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
- الاتفاقيات الدولية بشأن الصحة المهنية والسلامة المهنية
- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية
- الاتفاق العالمي بشأن صحة المهاجرين واللاجئين
- برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (هيئة الدستور الغذائي)

#### الصكوك الإقليمية

- اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود
- اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بالتلوث الضبابي العابر للحدود
- المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الصحة والبيئة

### كيف ستُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستُعزز الأمانة دورها القيادي لضمان أن الصكوك المتعددة الأطراف تعالج محددات الصحة وتتصدى للمخاطر الصحية على جميع المستويات. وستدعم الأمانة تعزيز تصريف الشؤون المتعدد الأطراف، ولاسيما عن طريق الدعوة إلى دمج الصحة في جميع السياسات وتوفير البيانات والبيانات التي تساعد على صنع القرار. كما ستساعد على تتبع الآثار المترتبة على السياسات فيما يتعلق بمدى فعاليتها وكفاءتها وإنصافها، وفيما يتعلق بصفة خاصة بآثارها على صحة الناس.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- إدراج نهج إشراك الحكومة ككل ونهج دمج الصحة في جميع السياسات ونهج الصحة الواحدة في تنفيذ الالتزامات الواردة في الصكوك العالمية والإقليمية؛
- وإنشاء آليات متعددة القطاعات لدعم نهج إشراك الحكومة ككل ودمج الصحة في جميع السياسات والصحة الواحدة.

وفي سعيها إلى إنتاج منافع الصحة العمومية، ستعمل الأمانة على ما يلي:

- وضع الإرشادات بشأن تحديد أي موازنة ضرورية بين الأهداف الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية على أمثل وجه؛

- ووضع الإرشادات والأدوات والمنتجات المعلوماتية لدعم تنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛
- ووضع القواعد والمعايير والتوصيات الدولية من خلال هيئة الدستور الغذائي، وتقديم الإرشادات الاستراتيجية والمشورة العلمية اللازمة لتحديد المعايير الخاصة بالأغذية؛
- والاضطلاع بوظائف الأمانة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الذي يتولى تنسيق السياسات والبرامج الخاصة بتسع منظمات حكومية دولية معنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك الحفاظ على مجموعة أدواته الخاصة بإدارة المواد الكيميائية.

## تعزيز كفاءة المنظمة وفعاليتها لتقديم دعم أفضل إلى البلدان

### الحصيلة ٤-١: تعزيز قدرات البلدان في مجال البيانات والابتكار

تفيد البيانات والبحوث والابتكارات في الإسراع بوتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالبيانات والمعلومات الصحية الدقيقة التي تتوفر في الوقت المناسب عناصر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة وغايات المليارات الثلاثة لبرنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣. وتضطلع المنظمة بدور الوسيط المحايد والجهة المشرفة والراعية لعملية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، والتقدم في التصنيفات ومعايير المعلومات الصحية ذات الصلة. ويُعد رصد الاتجاهات الصحية ومُحدّثاتها أحد وظائف المنظمة الأساسية. ويُعجّل الابتكار بتنفيذ جميع البرامج المُبيّنة سلفاً، كما تُعزّض بيّنات البحوث ما تضعه المنظمة من قواعد ومعايير.

وسوف تُعزّز المنظمة قدرات البلدان في مجال البيانات والابتكار من خلال العمل على تحسين ما يلي:

- تُظْم البيانات والمعلومات الصحية في البلدان، وتيسير استخدام مثل هذه البيانات والمعلومات في صياغة السياسات وإحداث آثار؛
- رصد الاتجاهات العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالصحة والبيانات المتعلقة بنظام القياس ذي المستويات الثلاثة لبرنامج العمل العام الثالث عشر؛
- تُظْم البحوث، وتوسيع نطاق الابتكارات.

ويشمل العمل المُوجّه إلى تحقيق هذه الحصيلة ويدعم تحقيق جميع الحصائل التي تُسهم في بلوغ غايات المليارات الثلاثة. وترد الميزانية المقترحة للحصيلة ٤-١ حسب المكتب الرئيسي في الجدول ١٧.

الجدول ١٧: الميزانية المقترحة للحصيلة ٤-١ حسب المكتب الرئيسي (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٤-١ تعزيز قدرة البلدان في مجال البيانات والابتكار	٥٣,٤	١٢,٨	٢١,٦	١٤,٠	٢٩,٩	١٨,٠	١٣٧,٩	٢٨٧,٦
مجموع الحصيلة ٤-١	٥٣,٤	١٢,٨	٢١,٦	١٤,٠	٢٩,٩	١٨,٠	١٣٧,٩	٢٨٧,٦

المُخرَج ٤-١-١: تمكين البلدان من تعزيز نُظْم البيانات والتحليل والمعلومات الصحية بهدف توجيه السياسات وإحداث آثار

تعيق الثغرات في البيانات رصد التقدم المُحرَز في غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وبرنامج العمل العام الثالث عشر رسداً فعالاً. وتعد البيانات الموثوقة والمتاحة في الوقت المناسب وبسهولة والمفصلة ضرورية لبلوغ غايات المليارات الثلاثة ونتائج برنامج العمل العام الثالث عشر من خلال تعزيز القدرات القطرية. ويهدف برنامج العمل العام الثالث عشر إلى تحديد الثغرات في البيانات ورأيها باستخدام أدوات منهجية وحزم تقنية، مثل تلك التي تعزز أنظمة المراقبة المستمرة (المسوحات المتعلقة بالسكان والمرافق، وترصد الأمراض). وفي حين أن التتبع والتنبؤ يشكّلان وظيفتين حاسمتين من وظائف التحليل، فإنه من الضروري أيضاً إحداث آثار وتحقيق نتائج فيما يتعلق بحل المشاكل والتعلم، فضلاً عن بناء القدرات في البلدان.

### كيف سنُنفذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستوسع الأمانة نطاق دورها القيادي بهدف تعزيز قدرات نظم البيانات والمعلومات الصحية للبلدان وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ وضمان استخدام الأساليب المثلى لسد الثغرات في البيانات في البلدان بفضل الاستفادة من قدرات الشركاء العالميين والإقليميين والوطنيين وإنشاء وظائف في مجال تصريف شؤون البيانات؛ وقيادة الجهود الرامية إلى تبسيط تبادل البيانات بين الأمانة والدول الأعضاء. وستقوم الأمانة بما يلي:

- تحسين نوعية البيانات وتوقيتها من خلال تحديث وإتاحة ونشر القواعد والمعايير والأدوات المتعلقة بتصريف شؤون البيانات وجمعها وتخزينها وتحليلها ونشرها وضمان شفافيتها؛
- ربط معايير المنظمة بالتصنيفات الأساسية بهدف توحيد عملية تسجيل التدخلات والحالات والإعاقة؛
- إنشاء وظيفة تصريف شؤون البيانات في المنظمة وتبسيط تبادل البيانات بين المنظمة والدول الأعضاء؛
- والعمل مع الشركاء العالميين والإقليميين والوطنيين على إضفاء الطابع المؤسسي على نظم البيانات والمعلومات الصحية للبلدان ودعمها.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- تعزيز نظم البيانات القطرية وقدراتها على تحديد الثغرات المهمة في البيانات ومعالجتها؛
- تحسين قدرات البلدان المستدامة في مجال نظم المعلومات الصحية، بما في ذلك تيسير جمع البيانات وتحليلها ونشرها ووضع السياسات المسترشدة بالبيانات وإحداث آثار على المستوى القطري بصورة فعالة؛
- تعزيز نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية والإبلاغ عن أسباب الوفاة؛
- إعداد أدوات المسح المُعزَّز للصحة العالمية (World Health Survey Plus) أو المسوحات الصحية المنسقة ودعم تنفيذها؛
- تعزيز الإبلاغ الروتيني للمرافق عن الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك نظم رصد المرضى، والنظم الإدارية ذات الصلة؛
- تنفيذ معايير وتصنيفات المعلومات الواردة في المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشاكل الصحية ذات الصلة؛
- تنفيذ سياسة بشأن البيانات المفتوحة؛
- العمل مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والشبكة الدولية لمسوح الأسر المعيشية، ومكاتب الإحصاء الوطنية، والوزارات المعنية لضمان استخدام الأساليب المثلى في رَأب الثغرات الحرجة في بيانات المسوح في البلدان؛
- وتحسين القدرات الإحصائية على تحليل البيانات واستخدامها.

وعند إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية، ستقوم الأمانة بما يلي:

- تحديث التصنيفات في نظم المعلومات القطرية، والإبقاء على المحتوى الذي يتناسب والاحتياجات القطرية المتغيرة، واستخدام الأساليب التكنولوجية المناسبة لضمان استخدام المعايير المُحدَّثة؛



- تطوير وإدارة بوابة المركز الجامع المتكاملة بشأن البيانات والمعلومات الصحية، بما في ذلك مستودع البيانات المنسق وأدوات استكشاف البيانات وعرضها وإبلاغها؛
- إرساء صيانة معتادة وبنية تحتية رقمية للمعلومات الصحية من أجل ضمان سهولة الوصول إلى معايير المنظمة وتحسين نوعية المعلومات المشفرة في الوثائق الخاصة والروتينية، بغرض استخدامها في الإحصاءات الصحية؛
- إعداد أدوات مثل مجموعة أدوات تقييم الإنصاف في مجال الصحة وتحديثها بهدف تيسير رصد أوجه عدم المساواة في مجال الصحة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي وبناء قدراته، وتشجيع التصنيف الاستراتيجي للبيانات الصحية؛
- وإنشاء منتجات إعلامية مثل المنتجات التي تتيح الربط بين البيانات (المصادر) الجديدة بشأن محددات الصحة، مثل البيانات الضخمة وتكنولوجيات البيانات الخارجة عن نطاق قطاع الصحة.

وسيجري تتبع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- غايات المليارات الثلاثة لبرنامج العمل العام الثالث عشر ومؤشرات حصائل الميزانية البرمجية؛
- عدد البلدان التي تلقت الدعم للاستفادة من أدوات المسح المعزز للصحة العالمية وتنفيذها، وتعزيز نظمها الخاصة بتسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية؛
- عدد البلدان التي تلقت الدعم لتحسين القدرات المتصلة بالبيانات والإحصاءات والتحليل؛
- وعدد البلدان التي تلقت الدعم لإحداث آثار على غايات المليارات الثلاثة عن طريق معهد معني بتقديم الخدمة.

**المُخرَج ٤-١-٢:** آثار برنامج العمل العام الثالث عشر وحصائله، والاتجاهات العالمية والإقليمية في مجال الصحة، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وأوجه عدم المساواة في مجال الصحة، والبيانات المُصنَّفة

ستُقاس آثار وحصائل برنامج العمل العام الثالث عشر باستخدام نظام قياس من ثلاثة مستويات يتيح القياس على أساس العمر المتوقع المُعدّل حسب الصحة، ومؤشرات المليارات الثلاثة، ومؤشرات الحصائل البالغ عددها ٤٦ مؤشراً، ٣٨ منها تتطابق مع أهداف التنمية المستدامة. ومن المحتمل أن يُحوّل نظام القياس هذا أسلوب عمل المنظمة من خلال ترسيخ الالتزامات المتعلقة بالبيانات والمساءلة، وهو ما من شأنه أن يزيد من احتمال أن يحقق العالم غايات وحصائل المليارات الثلاثة لبرنامج العمل العام الثالث عشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النظام سيمكّن المنظمة من رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المنشودة بحيث يتسنى تعديل التنفيذ استجابةً للتحديات المطروحة، كما أنه سيسرّ تحليل الخيارات المتاحة لحل المشاكل وإزالة العقبات أمام إحداث الآثار.

#### كيف ستُنفَّذ أمانة المنظمة هذا المُخرَج؟

ستوسع الأمانة نطاق دورها القيادي لضمان استخدام أفضل الطرق لإعداد التقديرات الصحية العالمية، وستعمل في الوقت نفسه مع الدول الأعضاء والشركاء وفقاً للمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن التقديرات الصحية بدقة وشفافية.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- تنفيذ وتتبع نظام قياس إطار النتائج الثلاثي المستويات (العمر المتوقع المُعدّل حسب الصحة، وغايات المليارات الثلاثة، وقياسات الحصائل)، مع التركيز على تصنيف البيانات ورصد أوجه عدم المساواة؛

- رصد تحقيق الآثار والحاصلات تمشياً مع أولويات البلدان؛
- وضع توقعات وتنبؤات لدعم الحوار بشأن السياسات استناداً إلى توقعات بشأن الكيفية التي ستؤثر بها تغييرات محددة في السياسات على الحاصلات الصحية للبلدان؛
- والعمل على تقنيات التحليل المتقدمة، بما في ذلك التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، من أجل معالجة المشاكل الصحية.

وعند إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية، ستقوم الأمانة بما يلي:

- إعداد تقارير عن إحصاءات الصحة العالمية وتقرير عن المراحل الرئيسية لبرنامج العمل العام الثالث عشر وأهداف التنمية المستدامة على أساس سنوي؛
- وتوسيع نطاق قاعدة البيانات العالمية الوصفية للمنظمة وعرض البيانات القطرية طيلة العمر بحيث تشمل كبار السن.

وسيجري تتبع التقدم المُحرَز باستخدام المقاييس التالية:

- عدد البلدان التي تلقت الدعم لتعزيز نظمها الخاصة بالمعلومات والبيانات لتمكينها من قياس أداء نظم القياس الثلاثية المستويات لبرنامج العمل العام الثالث عشر والإبلاغ عنه سنوياً، مع تصنيف البيانات حسب العمر والجنس وغيرها من عوامل تصنيف الإنصاف التي تهم البلد؛
- وعدد البلدان التي تلقت الدعم للإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالتغطية الصحية الشاملة، والأهداف الصحية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصحة، بما في ذلك غايات برنامج العمل العام الثالث عشر.

**المُخرَج ٤-١-٣: تعزيز قاعدة البيانات، وتحديد أولويات القواعد والمعايير التي وضعتها المنظمة واعتمادها، وتحسين القدرات البحثية والقدرة على توسيع نطاق الابتكارات في البلدان على نحو فعال ومستدام، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية**

تضطلع المنظمة بوظيفة أساسية تتمثل في وضع قواعد ومعايير لدعم البلدان في بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة، بما في ذلك تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتعزيز الصحة والاستجابة لحالات الطوارئ. وللاضطلاع بهذه الوظيفة، من الضروري أن تكون جميع منتجات القواعد والمعايير مضمونة الجودة على النحو المناسب، وأن تلائم الغرض المنشود وأن تكون لها آثار قابلة للقياس، بغض النظر عما إذا كانت أعدت على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني.

وتشمل القواعد والمعايير، على سبيل المثال لا الحصر، معايير الأغذية والمنتجات البيولوجية والصيدلانية وما شابهها، ومعايير الإجراءات التشخيصية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة باختيار التدخلات السريرية وتدخلات الصحة العمومية، وتقديم المشورة بشأن تنفيذ السياسات الصحية، فضلاً عن تقديم المشورة العلمية بالتعاون مع المنظمات الأخرى. ولضمان أن يكون لهذه القواعد والمعايير آثار على المستوى القطري، لا بد أن تُعد في الوقت المناسب وبطريقة فعالة تستجيب لاحتياجات البلدان، بحيث يؤدي ذلك إلى نشرها واعتمادها إلى أقصى حد، فضلاً عن تعظيم آثارها المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تكون لدى البلدان القدرة على تكييف القواعد والمعايير، حسب الاقتضاء، مع الأنظمة والسياقات الصحية الوطنية.

ويندرج دور المنظمة في تعزيز وتنسيق البحوث المتعلقة بأولويات الصحة العمومية العالمية في نطاق الولاية الدستورية للمنظمة. ومن الأهمية بمكان أن تكون البحوث سليمة من الناحية الأخلاقية وشاملة، وتتطوي على عنصرين هامين ألا وهما حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وأن تركز على المستقبل على نحو يتيح تحسين وتسريع آثار الابتكارات على الصحة وتسخير المزايا التي تنتجها آخر التطورات العلمية والتكنولوجيا الرقمية لإحداث أقصى أثر ممكن على الصحة العمومية.

وبالإضافة إلى ذلك، لضمان أن تصبح الممارسة القائمة على بيانات في جميع جوانب الصحة العمومية حقيقة واقعة، لا بد من الاضطلاع بدور حاسم في بناء قدرات الجيل القادم من الباحثين. وينبغي أن تتوفر لدى البلدان قدرات بحثية مستدامة وعادلة لتوليد بيانات لابتكارات جديدة مثل الصحة الرقمية، وتعزيز النظم الصحية وتنفيذ حلول كفيلة بتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ولا بد أن تكون البلدان قادرة على إجراء بحوث حتى يتسنى لها الاستجابة لحالات الطوارئ وتعزيز أنماط الحياة الصحية.

### كيف ستُنفَّذ أمانة المنظمة هذا المُخرج؟

ستوسع الأمانة نطاق دورها القيادي من خلال القيام بما يلي:

- التنسيق بين الشركاء العالميين بهدف تنفيذ أنشطة البحث وفقاً للأولويات المتفق عليها؛
- تعزيز الشراكات (مثل البرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على البحوث في مجال الإنجاب البشري، والبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية، والتحالف من أجل بحوث السياسات والنظم الصحية)، فضلاً عن الجامعات والمراكز المتعاونة مع المنظمة، للمساعدة في توجيه الطلاب والعلماء؛
- تركيز التعليم والتدريب على بحوث التنفيذ.

وستدعم الأمانة البلدان فيما يلي:

- تحديد المجالات التي تتطلب اعتماد قواعد المنظمة ومعاييرها، وتشجيع نشرها؛
- تكييف القواعد والمعايير الجديدة، حسب الاقتضاء، مع السياقات الوطنية؛
- قياس أثر قواعد المنظمة ومعاييرها على الحصائل الصحية؛
- بناء القدرة في مجالي البحث والابتكار والقدرة في مجال بحوث التنفيذ لضمان توسيع نطاق الابتكارات المُسندة بالبيانات وإدماجها في النظم الصحية؛
- تعزيز المعايير الأخلاقية وآليات الإشراف على البحوث الصحية والابتكارات وبرامج الصحة العمومية التي تدمج أخلاقيات الصحة العمومية والبحوث في النظم الصحية؛
- زيادة استخدام البيانات في السياسات والممارسات، بما في ذلك في برامج مكافحة الأمراض والقضاء عليها؛
- إرساء ثقافة الابتكار والقدرة على توسيع نطاق الابتكارات من خلال أنشطة التدريب، والفعاليات، والجوائز وآليات الشراكة، وجمع البلدان والمانحين والشركاء معاً لمناقشة احتياجات البلدان، وضمان مطابقتها مع الابتكارات الموصى بها والنظر في سبل تمويل هذه الابتكارات وتوسيع نطاقها؛
- وإنشاء النظم الوطنية أو تعزيزها لتحديد الأولويات، وتعزيز القدرات الخاصة بأخلاقيات البحوث، وإجراء بحوث التنفيذ، فضلاً عن تقديم الدعم إلى البلدان من أجل توسيع نطاق الابتكارات (بما في

ذلك الابتكارات في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتقديم الخدمات، والابتكارات الرقمية، والمنتجات الطبية، والابتكارات الاجتماعية والمالية وفي مجال الأعمال) على وجه السرعة وإدماجها في النظم الصحية.

عند إعداد المنافع العالمية في مجال الصحة العمومية، ستقوم الأمانة بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير تتعلق، مثلاً، بضمان جودة الأساليب المستخدمة في وضع منتجات القواعد والمعايير، مثل أساليب توليف البيانات، وأساليب توافق الآراء، والاختبارات التجريبية والمشاورات العامة، والأساليب المتعلقة بمراقبة نشر واعتماد المنتجات المتعلقة بوضع القواعد وتحديد المعايير ورصد آثارها؛
- وضع معايير وأدوات من أجل تعزيز القدرات البحثية الوطنية التي من شأنها أن توفر مجموعة من معالم المعلومات الأساسية ذات الصلة بالبحوث والتي تسمح للبلدان بالحصول على المعلومات اللازمة لتطوير نظمها الوطنية للبحوث الصحية وتخطيطها تخطيطاً استراتيجياً؛
- إعداد إرشادات معيارية بشأن القضايا الأخلاقية التي تنشأ في البرامج البحثية وبرامج الصحة العمومية، والتكنولوجيات الجديدة والابتكارات (مثل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وعلم الجينومات)؛
- إنشاء بوابات إقليمية للمعلومات عن البحث والابتكار؛ والمرصد العالمي للبحث والتطوير في مجال الصحة الذي يضم البوابات الإقليمية والتحليل العالمية؛ والبرنامج الدولي لتسجيل التجارب السريرية الذي يضع معايير عالمية لسجلات التجارب السريرية؛
- وضع معايير واضحة تحدد الظروف التي ستدعم فيها المنظمة مجالات البحوث التي لا تحظى بالاهتمام دعماً مباشراً؛
- إجراء مسح أفقي للابتكارات في مجالات بقاء المواليد وتحديد الأولويات وبحوث التنفيذ وصحة الطفل ونموه؛
- إصدار نشرة منظمة الصحة العالمية التي تعتبر إحدى المجالات الرائدة في مجال الصحة العمومية في العالم، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية وعامل الأثر ٦,٣٦١؛
- تحديث أداة نمذجة البحث والتطوير "Portfolio to Impact" (P2I) للبرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشتركة بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومواصلة تطوير هذه الأداة من أجل دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق إتاحة الأدوية؛
- إعداد خطة بحثية عالمية في مجال الصحة العمومية وفقاً للاحتياجات البحثية المحددة في إطار عملية إعداد المبادئ التوجيهية التي تضطلع بها المنظمة؛
- مواصلة تطوير أطلس الصحة الرقمي للمنظمة، وهو عبارة عن سجل عالمي للابتكارات الرقمية يرمي إلى دعم تنسيق الاستثمارات على أساس متعدد الأطراف؛
- إعداد خطة بحثية عالمية في مجال الصحة العمومية تتماشى مع غايات برنامج العمل العام الثالث عشر.

وسيجري تتبع التقدم المُحرز باستخدام المقاييس التالية:

- عدد القواعد والمعايير الكفيلة ببلوغ الجمهور المستهدف المناسب في البلدان؛
- عدد البلدان التي حصلت على دعم المنظمة لبناء قدرتها في مجال البحث والابتكار، بما يُمكنها من توسيع نطاق الابتكارات وإدماجها في النظم الصحية، فضلاً عن المعلومات المستقاة من دراسات الحالات عن الفعالية؛
- عدد البلدان التي أُرست آليات للإشراف تدمج الصحة العمومية وأخلاقيات البحث في وظائف النظم الصحية، فضلاً عن المعلومات المستقاة من دراسات الحالات عن الفعالية؛
- عدد الابتكارات التي تحفّزها المنظمة وتتطابق مع الاحتياجات القطرية التي تحظى بالأولوية؛
- عدد تلك الابتكارات التي تُتاح للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنظام الإتاحة الشاملة أو بأسعار تفضيلية و/ أو البرمجيات المفتوحة المصدر مثل السلع العالمية؛
- وعدد البلدان التي تنفذ على نطاق واسع الابتكارات التي تدعمها المنظمة في نظمها الصحية، بما يعود بالفائدة على أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص.

#### الحصيلة ٤-٢: تعزيز القيادة وتصريف الشؤون والدعوة من أجل الصحة

يتطلب تحقيق غايات المليارات الثلاثة من المنظمة أن تُعزّز قيادتها وعلاقاتها الخارجية وتصريف شؤونها ودعوتها من أجل الصحة. وسوف تحتاج الأمانة إلى إظهار القيادة في عددٍ من القضايا الصحية البالغة الأهمية، وإلى الدخول في شراكاتٍ، متى لزم الأمر. وعلاوة على ذلك، سيتعين على الأمانة أن تضطلع بأنشطة للدعوة على أرفع المستويات السياسية من أجل الصحة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، وأن تُعزّز الدور الجوهري للصحة في التنمية البشرية. وستراعي الأمانة في وظائفها البرنامجية والمؤسسية الاعتبارات والأبعاد الخاصة بنوع الجنس والإنصاف وحقوق الإنسان. وستعمل مع شبكة من التحالفات والائتلافات - تضم الجهات الفاعلة غير الدول والمؤسسات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية - للنهوض بجدول أعمال الصحة. وستُعزّز الأمانة دبلوماسيتها من أجل تعزيز خطة الصحة وأهداف التنمية المستدامة لدى المنتديات السياسية العالمية مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين.

وسينصب تركيز الأمانة على إحداث آثار على المستوى القطري، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وستُعزّز الأمانة أساليب عملها ليس فيما يتعلق بمساءلتها وشفافيتها فحسب، بل في كونها كياناً قادراً على التكيف ويتسم بالمرونة ويستطيع التعلم وصولاً إلى ترسيخ شرعيتها وتعزيز أدائها. وستستمر الأمانة في تحسين تخطيطها، وحشد الموارد اللازمة وتوزيعها، ورصد أدائها على النحو الذي يضمن أن تعمل بكفاءة وأن تُحقّق الفائدة في مقابل المال. وترد الميزانية المقترحة للحصيلة ٤-٢ حسب المكتب الرئيسي في الجدول ١٨.

#### الجدول ١٨: الميزانية المقترحة للحصيلة ٤-٢ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٤-٢ تعزيز قيادة المنظمة وتصريف شؤونها ودعوتها من أجل الصحة	١١٥,٢	١٥,٥	٣٢,٢	٥٢,٥	٣٨,٩	٣٤,٩	١٥٤,٢	٤٤٣,٦
مجموع الحصيلة ٤-٢	١١٥,٢	١٥,٥	٣٢,٢	٥٢,٥	٣٨,٩	٣٤,٩	١٥٤,٢	٤٤٣,٦

المخرج ٤-٢-١: تعزيز القيادة وتصريف الشؤون والعلاقات الخارجية لتنفيذ برنامج العمل الثالث عشر وإحداث الأثر بطريقة متلائمة على الصعيد القطري، استناداً إلى الاتصالات الاستراتيجية، ووفقاً لأهداف التنمية المستدامة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة

انطلاقاً من دور المنظمة بصفتها الوكالة العالمية المعنية بالتوجيه والتنسيق فيما يتعلق بأمور الصحة العمومية، ستُجري الأمانة تحولات تنظيمية حتى تُعزّز قيادتها على جميع المستويات، خاصة من خلال جعل المكاتب القطرية القوة المُحرّكة لإحداث الأثر في كل بلد، ولتحسين تصريف الشؤون والعلاقات الخارجية بُغية الإسراع بوتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الأولويات الاستراتيجية التي حددها برنامج العمل العام الثالث عشر.

### كيف ستُنفَّذُ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستوسّع الأمانة نطاق دورها القيادي بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ مسودة خطة العمل العالمية بشأن تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية، وهي عبارة عن مبادرة مشتركة بين منظمات رائدة متعددة الأطراف في مجالي الصحة والتنمية، والتي تهدف إلى دعم البلدان في تسريع خُطى التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة من خلال العمل الجماعي، والتي ستُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وستنقود الأمانة، من خلال مكاتبها الإقليمية والقطرية، الجهود الرامية إلى تحويل التزام المنظمات الرائدة في مجال الصحة والتنمية بالعمل معاً بشكل أوثق، كما هو مبين في مسودة خطة العمل العالمية، إلى إجراءات جماعية مصممة خصيصاً لدعم تنفيذ الأولويات الوطنية من أجل تسريع خُطى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

وسوف تُشرك الأمانة جميع البلدان في الحوار حول السياسات، استناداً إلى بيانات وتوقعات ذات جودة عالية، من أجل تسليط الضوء على كيف يمكن أن تؤثر تغييرات محددة في السياسات على حصائلها الصحية.

وستُعزّز الأمانة قيادة أكثر فاعلية على جميع المستويات، بوسائل منها تقوية قيادة المكاتب القطرية، ووضع هيكل للتوظيف يناسب الغرض المنشود منه، وتوفير تفويض مناسب للسلطة، وإعادة هندسة إجراءات العمل التي تُيسّر تحقيق الفاعلية والكفاءة.

وسوف تدعو الأمانة إلى عقد اجتماعات الأجهزة الرئاسية بطريقة تُحقّق المواعمة بين جدول أعمال المنظمة وأهداف التنمية المستدامة من خلال عمليات تتسم بالفاعلية والكفاءة. وبالإضافة إلى ما سبق، ستنفَّذُ الأمانة الحصائل التي تسفر عنها المشاورات الجارية للدول الأعضاء بشأن إصلاح تصريف الشؤون بطريقة تتسم بحسن التوقيت والكفاءة والمردودية العالية. وستُضيف الأمانة منظوراً جنسانياً على القيادة وتصريف الشؤون، وستشجّع على مشاركة الشباب. وستقدّم الأمانة الدعم الفعال إلى دورات الأجهزة الرئاسية بوضع جداول أعمال تتسم بالكفاءة والمواعمة وتُركّز على أهداف التنمية المستدامة وإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وستضع الأمانة البلدان في صميم عملها مباشرة، وستُحدّث الأثر في كل بلد. وهو ما يعني أن استراتيجيات التعاون القطري وخطط دعم البلدان، التي ستتلائم مع الأولويات والخطط الاستراتيجية الوطنية، ستتضمن إجراءات واضحة، ونتائج تُقاس في كل بلد، وتوفر الموارد حسب الحاجة إليها. أضف إلى ذلك أن الأمانة ستعمل مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول بشأن أولويات قطرية محددة من أجل تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر.

وسوف تُحسّن الاتصالات الاستراتيجية فهم الدور الذي تضطلع به المنظمة والأثر الذي تُحدثه وتقديرهما، الأمر الذي سيُعزّز موقف المنظمة في المشهد الصحي العالمي الأوسع، وسينهض بعمل المنظمة في وضع القواعد وعملها التقني وفي التأهب للطوارئ والاستجابة لها. وستزيد الأمانة قدرتها الداخلية في مجال الدبلوماسية الصحية، وستُعزّز الاتساق في علاقاتها الخارجية، وستزيد ما تقدّمه من دعم إلى وفود الدول الأعضاء فيما يتعلق بالدبلوماسية الصحية ومشاركتها في اجتماعات الأجهزة الرئاسية. كما ستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول لضمان أن يستند تعاون المنظمة مع البلدان إلى الأولويات والسياسات والخطط الوطنية، وأن يتمشى هذا التعاون مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وسيجري تتبّع التقدم المُحرز باستخدام المقاييس التالية:

- سير اجتماعات الأجهزة الرئاسية بكفاءة وفاعلية؛
- مواءمة عمل المنظمة مع الشركاء في خطة عمل أهداف التنمية المستدامة وسائر منظمات الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة؛
- ومقاييس الأداء الخاصة بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة (ستُحدّد لاحقاً).

#### المخرج ٤-٢-٢: تعمل الأمانة بطريقة تخضع للمساءلة وشفافة ومُمتثلة وتحكمها إدارة المخاطر بوسائل منها التعلّم التنظيمي وثقافة التقييم

تلتزم الأمانة بأن تزيد مساءلتها وتُعزّز شفافيّتها وقدرتها على الاستجابة بسرعة، على النحو المُبيّن في برنامج العمل العام الثالث عشر. ويكتسي التزام الأمانة الراسخ بأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر والأخلاقيات والضوابط الداخلية والتقييمات أهمية محورية لنجاح هذا التحوّل ومرونته.

#### كيف ستُنفَّذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستواصل الأمانة تعزيز وتشجيع المبادئ الأخلاقية باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه عمل المنظمة، مع تحسين الالتزام بالضوابط الداخلية والامتثال للإطار التنظيمي، وفي الوقت نفسه تحديد المخاطر، ومنها المخاطر القانونية، على أهداف المنظمة وولايتها التي من الممكن أن تؤثر على أداء الأمانة، والتخفيف من آثار هذه المخاطر. وسينصب التركيز على منع الاحتيال، والحماية من الانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وستواصل الأمانة بذل العناية الواجبة وإجراء تقييمات للمخاطر وفق إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، لمواصلة تعزيز قدرات الموظفين على المشاركة بشكل أكبر أثناء إدارة المخاطر.

كما ستواصل الأمانة تعزيز قدرتها على إجراء عمليات المراجعة والتحقق، بما في ذلك قدرتها على الاستجابة للملاحظات التي تتمخض عنها عمليات المراجعة على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك، ستظل سياسة الأمانة المعنية بالتقييم (٢٠١٨) توجّه عمليات التقييم اللامركزي والمؤسسي المستقل.

وستفتح النتائج والتوصيات، التي تسفر عنها وظائف الرقابة والمساءلة، الباب أمام الكشف عن قضايا شاملة وذات علاقة بالنظم، وستُعزّز التعلّم التنظيمي.

وبالإضافة إلى ذلك، ستجري مواءمة أهداف برنامج العمل العام الثالث عشر وغاياته ومؤشراته مع أهداف التنمية المستدامة والمقاييس التي اعتمدها جمعية الصحة. وستقيس الأمانة أثر التحوّلات الاستراتيجية والتنظيمية. كما ستُحدّد الأمانة المخاطر التي قد تؤثر على النتائج التي جرى الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك المرتبطة بمجالات السلوكيات الأخلاقية والسلوك المهني والعدالة بغض النظر عن طبيعة العقد.

وتتيح وظائف الرقابة للأمانة أن تواصل الوقوف على النجاحات وأفضل الممارسات التي ينبغي تعميمها، فضلاً عن تحديد المخاطر والتحديات الجديدة ومجالات التحسُّن الجديدة. والتخفيف من المخاطر التي جرى تحديدها وإدارتها، والنتائج والتوصيات التي تسفر عنها عمليات المراجعة والتقييم، والاستراتيجيات الرامية إلى التصدي لهذه المخاطر ومعالجة هذه النتائج والتوصيات، كلها أمور ستسهم في تعزيز التعلم التنظيمي.

وسيجري تتبُّع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- النسبة المئوية للمخاطر الحرجة التي وضعت خطة للتخفيف من وطأتها؛
- النسبة المئوية لملاحظات عملية المراجعة التي جرت الاستجابة لها في الوقت المناسب، مع التركيز على معالجة القضايا المتعلقة بالنظم؛
- التوصيات الواردة في التقييمات المؤسسية واللامركزية التي نُفذت خلال الأطر الزمنية المتفق عليها؛
- واستجابة الأمانة الفعالة وفي الوقت المناسب لادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

**المُخرَج ٤-٢-٣: حشد الموارد لأولويات الاستراتيجية بطريقة يمكن التنبؤ بها وكافية ومرنة من خلال تعزيز الشراكات**

سيتم وضع نموذج جديد للمشاركة الخارجية، تماشياً مع برنامج العمل العام الثالث عشر، يجمع بين مهام تعبئة الموارد والبرامج التقنية والاتصالات على جميع المستويات الثلاثة للمنظمة، من أجل ضمان اتباع نهج مستتير ومنسق من خلال التفاعلات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء والجهات المانحة وأصحاب مصلحة متعددي الأطراف وجهات فاعلة من غير الدول وعامة الجمهور. وسيواصل تركيز الأمانة على تأمين تمويل يمكن التنبؤ به وكاف وأكثر مرونة من أجل تحقيق الآثار المنشودة على المستوى القطري.

#### **كيف ستتفد أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

ستعمل الأمانة، بالاستفادة من نموذج المشاركة الخارجية المعزز، بما في ذلك من خلال تعزيز التواصل الاستراتيجي والشراكات المستهدفة، على توسيع قاعدة تمويل المنظمة وزيادة مرونة تمويلها وإمكانية التنبؤ به.

وسيتيح هذا النهج للأمانة أن تتفد الالتزامات المطلوبة من خلال تحديد أولويات استراتيجية تتفد بالتعاون مع الدول الأعضاء، مما يستتبع إجراءات تفضي إلى تحقيق الآثار المنشودة على الصعيد القطري.

كما سيتيح تحديد أولويات تُحشد لها موارد كافية أن تتفد الأمانة تلك الالتزامات بطريقة موثوقة، مما يجعلها شريكاً يمكن الاعتماد عليه.

وسيتم تتبُّع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- مدى التقدّم القابل للقياس في نجاح الحصائل المتأتية من مبادرات المنظمة لحشد دعم الدول الأعضاء من أجل تعبئة ما يلزم من أموال إضافية خارج نطاق الاشتراكات المقررة بصورة مرنة وأكثر قابلية للتنبؤ بها؛
- ومدى زيادة وضوح الرؤية لدى الجهات المانحة والشركاء بشأن المساهمات المقدّمة لدعم عمل المنظمة، من خلال قنوات ومنصات مبتكرة وفعالة للتواصل.



**المُخرَج ٤-٢-٤:** الاضطلاع بالتخطيط وتخصيص الموارد والرصد والإبلاغ على أساس الأولويات القطرية، من أجل تحقيق الأثر المنشود على المستوى القطري، والقيمة مقابل المال والأولويات الاستراتيجية لبرنامج العمل العام الثالث عشر

إن جوهر تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر هو تحقيق تأثيرات قابلة للقياس تمس حياة الناس على المستوى القطري. وقد أُعدت عملية تخطيط جديدة ويجري تنفيذها الآن لضمان تخطيط عمل الأمانة عبر مستوياته الثلاثة على أساس الأولويات القطرية، بما يتماشى مع برنامج العمل العام الثالث عشر. وتقوم الأمانة للمرة الأولى ببلورة خطة دعم قطري لكل بلد. وستوضع الخطط على مستوى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي من خلال عملية متسلسلة تتخذ من الأولويات القطرية نقطة بداية. ويركز تخطيط الدعم القطري والمنافع العالمية وقيادة المنظمة على تحقيق النتائج المنشودة. وستتغير عمليتا رصد النتائج والإبلاغ عنها بتطبيق منهجية جديدة تشجع على مزيد من المساءلة، من خلال ربطها بالأداء على جميع المستويات. وتتماشى المنهجية الجديدة لقياس مدى خضوع الأمانة للمساءلة مع التحولات الاستراتيجية المبينة في برنامج العمل العام الثالث عشر، كما أنها تدعم خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان والقيمة مقابل المال.

### كيف ستفد أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستوائم الأمانة إطار النتائج البرنامجية والميزانية بدرجة أوثق بحيث يتم توجيه القرارات المتعلقة بالاستثمار وتخصيص الموارد نحو بلوغ النتائج المنشودة وتحقيقها وفق مبدأ القيمة مقابل المال. وستستخدم إطاراً أكثر تكاملاً للنتائج، بحيث تكون النتائج المشتركة دافعاً محفزاً للعمل والتعاون بشكل متكامل لزيادة الفعالية. وستشير الميزانية بوضوح إلى نية تحقيق النتائج على المستوى القطري من خلال أوجه التآزر عبر المستويات الثلاثة للمنظمة، كما ستحدد الاستثمارات اللازمة حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها القيادي وتأدية العمل المعياري وتوفير الدعم القطري. وسيصمم هذا الدعم تحديداً بحيث يلائم الاحتياجات والقدرات والخبرات التقنية القطرية وسيأخذ في الاعتبار مستوى نضوج النظام الصحي بكل بلد.

وستقيس الأمانة التأثيرات الناجمة في كل بلد للتأكد من أن الاستثمارات التي يتم رصد عائداتها والإفادة عنها هي تلك التي تهم الناس. وستستوثق من أعمال المساءلة ليس فقط فيما يخص النتائج، من خلال تحديد مساهمتها في الحصائل والآثار المنشودة، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالموارد. وستقوم بذلك عن طريق تخصيص الموارد بناءً على ما هو مطلوب لتحقيق النتائج وما يلزم لتحقيق أفضل قيمة مقابل المال، مع رصد الوضع والإفادة عنه على ضوء مقاييس واضحة للأداء في هذه المجالات.

وستقوم الأمانة برصد مساهمتها المباشرة في الحصائل والآثار والإبلاغ عنها على كل مستوى من مستويات المنظمة الثلاثة. وستستخدم نهجاً مبتكراً يقيس بشكل مباشر مدى خضوع الأمانة للمساءلة بخصوص اضطلاعها بدورها القيادي وبوظائفها المتعلقة بوضع القواعد ودعمها للبلدان وربط التقدم المحرز في هذه المجالات بمساهماتها في الحصائل والآثار. كما سيوفر رصد النتائج والإبلاغ عنها معلومات بشأن مدى بلوغ غايات محددة تتعلق بالكفاءة والتقيّد بالالتزامات المتعلقة بالقيمة مقابل المال. وستواصل الأمانة استخدام نهج ابتكارية في تقديم التقارير، بما في ذلك البوابة الإلكترونية للميزانية البرمجية، وتحسين أدائها بما يتماشى مع تدابير المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

وسيتّم تتبّع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- معدّل الحصائل ذات الأولوية على المستوى القطري بتمويل لا يقل عن ٧٥٪ بحلول نهاية الربع الأول من الثنائية؛

- نسبة الخبرات التقنية المطلوبة على المستوى القطري كما هو متفق عليه في خطط الدعم القطري المدرجة في الميزانية والممولة؛
- ونسبة المنافع العالمية ذات الأولوية التي وُضعت لها خطط تفصيلية، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد.

**المُخرَج ٤-٢-٥: تشجيع التغيير الثقافي وتقوية العمليات التقنية والإدارية الحيوية من خلال نموذج تشغيلي جديد يعمل على تحسين الأداء التنظيمي ويعزز عمليات التواصل الداخلي**

يمثل برنامج العمل العام الثالث عشر تحولاً جذرياً عن الطريقة التي كانت المنظمة تعمل بها من قبل. ولكي يتسنى تحقيق النتائج المرجوة، ثمة حاجة إلى تحول ثقافي على نطاق المنظمة. وستعمل جميع المستويات الثلاثة للمنظمة سوياً عن كثب، مع التركيز بوضوح على الحصائل العالمية التي تحقق أقصى حد ممكن من الآثار والنتائج والمساءلة على المستوى القطري. وستجرى مواءمة أدق لرؤية واستراتيجية المنظمة والأنشطة اليومية للقوى العاملة بها، من خلال تعزيز القيم التنظيمية وإيجاد بيئة مواتية لمزيد من الدعم المتبادل والحوار المفتوح والشفاف والاستقلالية والتعاون. وعلاوةً على ذلك، ستتبنى المنظمة ثقافة أكثر ابتكارية، في ظل قوى عاملة شديدة الالتزام ومحوّل لها صلاحيات ومترابطة وقادرة على المساهمة بشكل موحد في تحقيق أهداف المنظمة من خلال اعتماد نموذج تشغيلي يتسم بدرجة أكبر من الرقمنة والكثافة الشبكية والسلاسة. ومن شأن هذا النموذج الجديد أن يهيئ المنظمة بصورة أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات القطرية المحددة.

**كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها في دستور المنظمة، ستساعد الآليات غير الرسمية والرسمية لنشر القيم المؤسسية ودعمها، التي تشمل دروس تعليم للموظفين الجدد وعمليات التوظيف وإدارة الأداء، على تيسير اصطفااف القوى العاملة بالمنظمة حول قيمها وأهدافها. وستعزز هذه الآليات ثقافة "توحيد الأداء في منظمة الصحة العالمية" تكون قادرة على ترجمة رسالة المنظمة ورؤيتها إلى واقع ملموس.

وستتمحور عمليات التواصل الداخلي حول التوجه المؤسسي واحتياجات القوى العاملة من أجل إشراك وتمكين القوى العاملة بأكملها، باستخدام التكنولوجيات والقنوات الأكثر ملاءمة. ومن شأن ذلك أن يولد لدى القوى العاملة شعوراً بالانتماء الجماعي لمهمة المنظمة وأهدافها.

وستتحقق منافع من خلال تبسيط العمليات، بما في ذلك التعاون القطري والقواعد والمعايير القطرية وتعبئة الموارد والتوظيف وإدارة الأداء وإدارة سلسلة الإمداد، وستعمل الأمانة على التحسين المتواصل لهذه العمليات على قاعدة مستمرة من التأثيرات التفاعلية والتعلم.

**المُخرَج ٤-٢-٦: الأخذ تدريجياً بنهج "عدم ترك أحد خلف الركب" الذي ينصبّ على اعتبارات الإنصاف والمساائل الجنسانية وحقوق الإنسان وإخضاعه للرصد**

سيتم تناول اعتبارات الإنصاف والمساائل الجنسانية وحقوق الإنسان عبر الطيف الواسع لعمل المنظمة بغية تحقيق أهداف استفاة ثلاثة مليارات أخرى من السكان.

وكجزء من التزامها بعدم ترك أحد خلف الركب، ستسعى الأمانة إلى تحديد أكثر الفئات ضعفاً بين أولئك المتخلفين عن الركب والتعرّف على الأسباب الجذرية لذلك ومعالجتها. ويُمثل الاهتمام المنهجي باعتبارات الإنصاف والمساواة الجنسانية وحقوق الإنسان في مجال الصحة عناصر أساسية من شأنها أن تسهم في سدّ ثغرات التغطية وتعزيز المشاركة والقدرة على التكيف وتمكين الأفراد والمجتمعات.

### كيف ستنفّذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستسعى الأمانة إلى تحديد من هم المتخلفين عن الركب في برامج وسياسات المنظمة عن طريق بناء بيانات يمكن استخدامها للتغلب على العوائق. ولبولوج هذه الغاية، ستقوم الأمانة بما يلي:

- تصنيف البيانات المتعلقة بالصحة حسب نوع الجنس وطريقتين أخريين على الأقل لتحديد الشرائح، مثل العمر والموقع ومستوى التعليم؛
- تحليل البيانات الموجودة، وجمع البيانات إذا لزم الأمر، بشأن السياسات والممارسات من أجل تحديد العوائق والأوضاع غير المواتية؛
- إعطاء الأولوية للإجراءات الرامية إلى الحد من التباينات وتعزيز المشاركة البناءة لمختلف الأفراد والمجتمعات في الميزانيات البرنامجية للمنظمة واستراتيجياتها وأطرها وأنشطتها الخاصة بالدعم التقني وغير ذلك من الأنشطة؛
- جعل البيانات التي يتم جمعها متاحة للعموم وتقاسمها مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وعمليات الرصد ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز المساواة؛
- إنشاء عمليات مستقلة وتشاركية لاستعراض البيانات والتحليلات والإجراءات المتخذة؛
- العمل مع الدول الأعضاء لضمان أن يكون تعاون المنظمة مع البلدان قائماً على أساس الأولويات والسياسات والخطط الوطنية ويشمل الاعتبارات المتعلقة بالإنصاف والمساواة الجنسانية وحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، ستدرج مكاتب المنظمة على جميع مستوياتها معايير الإنصاف والمساواة الجنسانية وحقوق الإنسان في تقييمات الأداء السنوية الخاصة بها. وقد أدرجت قياسات المخرجات الجديدة كلا من المساواة الجنسانية والإنصاف وحقوق الإنسان كأحد أبعاد تقييم مساهمة كل مكتب من هذه المكاتب في تحقيق المخرجات. وسيُصد مدى تعميم هذا البعد في عمل الأمانة مقابل معايير محددة بدقة، وسيبلغ عنه.

وستعزّز الأمانة أخيراً بناء القدرات ونقل المعرفة في مجال الإنصاف والمساواة الجنسانية وحقوق الإنسان بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال مطالبة كبار الموظفين بالمشاركة في دورة تدريبية واحدة على الأقل كل سنتين.

وسيتّبع التقدم المحرز في تعميم البعد المتعلق بالمساواة الجنسانية والإنصاف وحقوق الإنسان عبر مختلف المكاتب وفي المساهمة في المجموعة الكاملة من مخرجات الميزانية البرنامجية باستخدام النهج الجديد لقياس المخرجات.

### المُخرَج ٣-٤: إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج

تتيح الإدارة والتنظيم تنفيذ البرامج التقنية للمنظمة وتعزز قدرتها على الاستجابة لطوارئ الصحة العمومية. وبشكل التحسين المستمر للكفاءة الإدارية هدفاً مهماً للمنظمة، وعنصراً أساسياً لتحقيق القيمة مقابل المال للدول الأعضاء والجهات المانحة. وترد في الجدول ١٩ الميزانية المقترحة للمُخرَج ٣-٤ حسب المكتب الرئيسي.

#### الجدول ١٩: الميزانية المقترحة للحصيلة ٣-٤ حسب المكاتب الرئيسية (بملايين الدولارات الأمريكية)

الحصيلة	أفريقيا	الأمريكتان	جنوب شرق آسيا	أوروبا	شرق المتوسط	غرب المحيط الهادئ	المقر الرئيسي	المجموع
٣-٤ إدارة الموارد المالية والبشرية والإدارية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية والشفافية وتستهدف تحقيق النتائج	٧١,٣	٢٣,٩	٣٥,٤	٢١,٥	٤٥,١	١٩,١	١٤٢,٥	٣٥٨,٩
مجموع الحصيلة ٣-٤	٧١,٣	٢٣,٩	٣٥,٤	٢١,٥	٤٥,١	١٩,١	١٤٢,٥	٣٥٨,٩

### المُخرَج ١-٣-٤: الإدارة السليمة للممارسات المالية والرقابة من خلال إطار كفاء وفعال للرقابة الداخلية

يقع الإشراف الجيد على موارد المنظمة في صميم تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. وتلتزم الأمانة بناءً على ذلك بإدارة الأموال المؤكدة إليها من قِبل الدول الأعضاء والجهات المانحة بصورة فعالة وشفافة وسليمة.

#### كيف ستفقد أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستواصل الأمانة تنفيذ ممارسات إدارية مالية سليمة وضوابط داخلية قوية من أجل إدارة أصول المنظمة والتزاماتها وإيراداتها ومصروفاتها وإخضاعها للمحاسبة وتقديم تقارير عنها. وستدير الأمانة الخزنة المؤسسية وجميع الحسابات بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة والفعالية، مع ضمان تحقيقها للقيمة مقابل المال في الإدارة المالية للمنظمة. وستتفقد كذلك خضوع جميع المساهمات التي تتلقاها المنظمة للمحاسبة بشكل سليم وإنفاقها والإفادة عنها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومتطلبات الجهات المانحة.

وستواصل الأمانة تعزيز الضوابط الداخلية والمُضي قدماً في تحسين آنية وجودة التقارير المالية.

وسيتبع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- الحصول على رأي تدقيقي قاطع يجزم بتقديم البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- إصدار بيان سنوي للرقابة الداخلية يتناول فعالية الضوابط الداخلية ويحدد أي مخاطر جسيمة محتملة؛
- إدخال المزيد من التحسينات على جودة ونية تقارير التعاون المالي المباشر، حيث شكّلت التقارير المتأخرة أقل من ٣٪ من إجمالي عدد التقارير الصادرة في الثنائية السابقة؛
- وضمان تقيّد ٩٨٪ من حسابات السلف العالمية بمتطلبات تسويات السلف وإحرازها التصنيف A.

#### المُخرَج ٤-٣-٢: إدارة وتنمية الموارد البشرية بفعالية وكفاءة لاجتذاب المواهب وتوظيفها والاحتفاظ بها بغرض تنفيذ البرامج بنجاح

تعدّ القوى العاملة في المنظمة، التي تشمل الموظفين وغير الموظفين، أهم مواردها. وستواصل الأمانة تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية، التي تهدف إلى تعزيز إدارة الموارد البشرية في المنظمة.

#### كيف ستفد أمانة المنظمة هذا المخرج؟

حتى يتسنى تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر، تحتاج المنظمة إلى ضمان أن تكون القوى العاملة بها مرنة ومتحركة وعالية الأداء ومدربة على أكمل وجه وتفي بالغرض. وسيتم تبسيط عمليات الاختيار وجعلها أكثر كفاءة لكي تتمكن المنظمة من تلبية احتياجات التوظيف للبرامج وتمكين الوظائف المؤسسية. وسيكون على رأس جدول الأعمال تحسين إدارة الأداء مقروناً بالتطوير الوظيفي الذي يقود إلى التميز وتغيير الثقافة السائدة، بما يمكن المنظمة من الاعتماد على قوى عاملة موهوبة والاحتفاظ بها. وسيؤدي الحراك عبر المستويات الثلاثة للمنظمة إلى إثراء قدرات الموظفين ومعارفهم وضمان تلبية الاحتياجات القطرية بفعالية. وسيتمشى توزيع الموارد البشرية مع التركيز القطري والأولويات التنظيمية لبرنامج العمل العام الثالث عشر. وسيظل التنوع والتوازن بين الجنسين من الأولويات.

وبناءً على النجاح المحقق والتعلم من التحديات السابقة، ستقوم الأمانة بإجراء تحسينات أو استحداث سياسات وإجراءات جديدة، إلى جانب تعزيز المبادرات القائمة أو إطلاق مبادرات جديدة.

وسيتبع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- سيقاس الحراك المتزايد بدلالة الزيادة في عدد الموظفين الدوليين الذين ينتقلون بين المكاتب الرئيسية؛
- سيقاس التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين بدلالة التحسينات في إجمالي نسبة الذكور إلى الإناث من الموظفين الفنيين الدوليين؛
- سيقاس التقدم المحرز نحو تحقيق التمثيل الجغرافي المتوازن بدلالة النسبة المئوية للموظفين الفنيين الدوليين للبلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً؛
- ستقاس عملية تسريع وتيرة التوظيف بدلالة الانخفاض في متوسط مدة عملية الاختيار من تاريخ نشر إعلان عن وظيفة شاغرة إلى إصدار خطاب يتضمن عرضاً للمرشح الناجح.

#### المُخرَج ٤-٣-٣: منصات وخدمات رقمية فعالة ومبتكرة وآمنة تتماشى مع احتياجات المستخدمين والوظائف المؤسسية والبرامج التقنية وعمليات الطوارئ الصحية

يتطلب التركيز المتزايد على دعم البلدان استخداماً أفضل لإدارة المعلومات والخدمات التكنولوجية.

#### كيف ستفد أمانة المنظمة هذا المخرج؟

ستعمل الأمانة على أن تكون نظم المعلومات والعمليات والأدوات الخاصة بالمنظمة ميسرة لتنفيذ رؤية برنامج العمل العام الثالث عشر المتمثلة في السلاسة وقابلية التشغيل البيئي والتكامل الموجه من أجل تسهيل عمل الموظفين والشركاء على المستوى القطري. وستضمن كذلك أن يكون دعم العمل البرنامجي للمنظمة أمراً محورياً

لتعزيز إدارة المعلومات والتكنولوجيا، وستساعد على تبسيط العمليات الإدارية من خلال النظم ذات الصلة الكفيلة بتيسير التنفيذ وتحقيق مكاسب في الكفاءة. ويكتسي تحسين منصات إدارة البيانات والتصوير البياني أهمية بالغة لقياس خطة عمل المنظمة والإفادة منها وتسهيل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. وتؤكد الأمانة على الحاجة إلى نظم آمنة وصلبة لتكنولوجيا المعلومات تكون قادرة على تحقيق الحصائل المرجوة من خلال توفير الخدمات الحيوية باستمرار وإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي.

وتتسم كفاءة وفعالية وموثوقية نظم المعلومات بأهمية قصوى لأنها تمكن المنظمة من دعم البلدان بشكل أفضل. ومن أجل ضمان فعالية وكفاءة نظم المعلومات الخاصة بها، ستقوم الأمانة بما يلي:

- تعزيز وتحسين منصات وخدمات تكنولوجيا المعلومات على نحو يلبي احتياجات المستخدمين وتسيير الأعمال؛
- الاستفادة على نحو مبتكر من النظم الرقمية لتيسير وتمكين عمل المنظمة على جميع المستويات؛
- حماية أصول المعلومات الخاصة بالمنظمة عن طريق إدارة الأمن المعلوماتي والمخاطر ذات الصلة؛
- تحسين التخطيط لاستمرارية تسيير أعمال تكنولوجيا المعلومات والوظائف ذات الصلة.

وسيتّم تتبّع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- عدد خدمات تكنولوجيا المعلومات التي يعاد تحديد أغراضها وتقدّم كخدمات شاملة مشتركة؛
- عدد المنصات والخدمات الجديدة المستحدثة لدعم الابتكار؛
- مقدار وقت الإنتاجية المفقود بسبب حادّات أمنية؛
- وتحديثات لخطة استمرارية تسيير أعمال المنظمة.

**المُخرَج ٤-٣-٤: بيئة مأمونة ومضمونة تخضع فيها البنية التحتية لصيانة تتسم بالكفاءة وتتوفر لها خدمات داعمة فعالة من حيث التكلفة وسلسلة إمداد مستجيبة للاحتياجات، بما يشمل التحوُّط لواجب العناية**

لاتزال العمليات والخدمات الداعمة موضع تركيز لتمكين عمل المنظمة على جميع المستويات وتحسين أوجه الكفاءة بشكل مستمر.

**كيف ستنفذ أمانة المنظمة هذا المخرج؟**

ستواصل الأمانة تطوير وتنفيذ سياستها الخاصة بسلاسل الإمداد، بما يشمل ممارساتها ولوجيستيكتها المتعلقة بالمشتريات، على جميع مستويات المنظمة. ومن شأن تبسيط السياسات وتوحيد إجراءات التشغيل أن يمكّن المنظمة من خفض تكلفة خدمات الدعم وسلاسل الإمداد وزيادة كفاءتها.

وبعدّ وجود مجموعة متكاملة من خدمات الدعم التشغيلي ضرورياً لأداء ولاية المنظمة في جميع المواقع. وستكفل الأمانة الوفاء بواجب العناية في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وسيتم توفير دعم مباشر ومستدام لضمان سلامة وأمن آلاف الموظفين المنتشرين في الميدان. وستعزز الأمانة سياساتها الخاصة بالسلامة والأمن وستستمر في التركيز على تحسين بيئة عمل المنظمة.

وستحدد الأمانة معايير أمنية، مع التحسب للمخاطر وتوفير تدريب عالي الجودة في مجال السلامة والأمن وصيانة البنية التحتية وتحديثها.

وسيتتبع التقدم المحرز باستخدام المقاييس التالية:

- معدل التقيد بالدورات التدريبية الإلزامية الخاصة بالأمن؛
- معدل الامتثال لمعايير الأمم المتحدة الأمنية الدّنيا للعمل؛
- تنفيذ نظم سليمة لمراقبة الموجودات وإدارة المستودعات؛
- كفاءة تسليم المعدات لخدمة العمليات القطرية، وتقاس زمنياً من وقت إصدار أمر الشراء إلى تسليم المنتج لمستودع البلد المعني؛
- شفافية ونزاهة عملية الشراء، وتقيم بعدد الشكاوى الرسمية الواردة من الموردين عبر الآلية القائمة، مقابل خط الأساس في عام ٢٠١٩.

## الملحق

### قياس المخرجات المُنجزة بواسطة سجل متكامل لقياس معدلات إنجازها

يبين هذا الملحق مزيداً من التفاصيل عن معايير قياس كل سمة من سمات فرادى الأبعاد الواردة في السجل المتكامل لقياس معدلات الإنجاز الذي سيُستفاد منه في قياس المخرجات التي تحددها الأمانة.

#### عناصر النهج الجديد المتعلق باستعمال سجل متكامل لقياس معدلات الإنجاز

إن هيكل تقييم الأداء يشكّله النهج المتعلق باستعمال سجل متكامل لقياس معدلات الإنجاز تشكياً كلياً، وذلك في إطار اتباع الخطوات الثلاث التالية:

- يُعرّف الأداء بواسطة ستة أبعاد من أبعاد الأداء الرئيسية التي تجسّد النواحي الاستراتيجية المهمة بالنسبة إلى المنظمة، ويتمحور هيكل هذا الأداء حول تلك الأبعاد؛
- يُقيّم أداء كل بُعد على أساس مقياس مؤلف من أربع نقاط عن طريق الجمع بين التقييم الذاتي والتحقق من صحته باستخدام مجموعة من سمات الأداء ومعايير الواضحة التي تتخذ شكل قوائم مراجعة؛<sup>١</sup>
- يُلخّص بوضوح أداء كل مخرج لبيان مدى التقدم المُحرز في مختلف المجالات.

وقد اختيرت أبعاد الأداء الستة لربطها مباشرةً بالمجالات المهمة استراتيجياً بالنسبة إلى المنظمة فيما يخص جميع ما تتجزه من أعمالها.

- يُتوقع أن تُقاس بواسطة هذه الأبعاد النتائج المُحققة ومعدلات الفعالية، أي ماهية المُنجزات المُحققة على أساس كل مخرج.
- نظراً إلى أن الفعالية تشكل جزءاً مهماً من عمل المنظمة، فإن هذه الأبعاد توضح مدى فعاليتها في إنجازها لعملها التقني على مختلف المستويات، من حيث المنافع العالمية المجنية والدعم المقدم على المستوى القطري ووظائفها في مجال القيادة على حد سواء.
- تلقي أيضاً هذه الأبعاد نظرة مهمة بالقدر نفسه على طرائق عمل المنظمة، وهو جانب مفقود في نظام الأداء الحالي. كما تبحث هذه الأبعاد المضافة مدى حرص المنظمة على إحداث "تحولات استراتيجية" رئيسية يصبو برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ إلى إحداثها، وعلى إنجاز أعمالها في المجالات التي تهمها وتهم أصحاب المصلحة فيها، ومنها دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان وتحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر.

١ عملاً بالنهج الذي تتبّعه الشبكة المتعددة الأطراف لتقييم أداء المنظمات، فإن هذه العملية مرهونة بالقدرة على تحليل كل بعد من الأبعاد إلى سمات وقوائم مراجعة من المعايير تحدد بوضوح الحالات التي يكون فيها مستوى أداء معين مبرراً والحالات التي لا يكون فيها مستواه هذا كذلك.

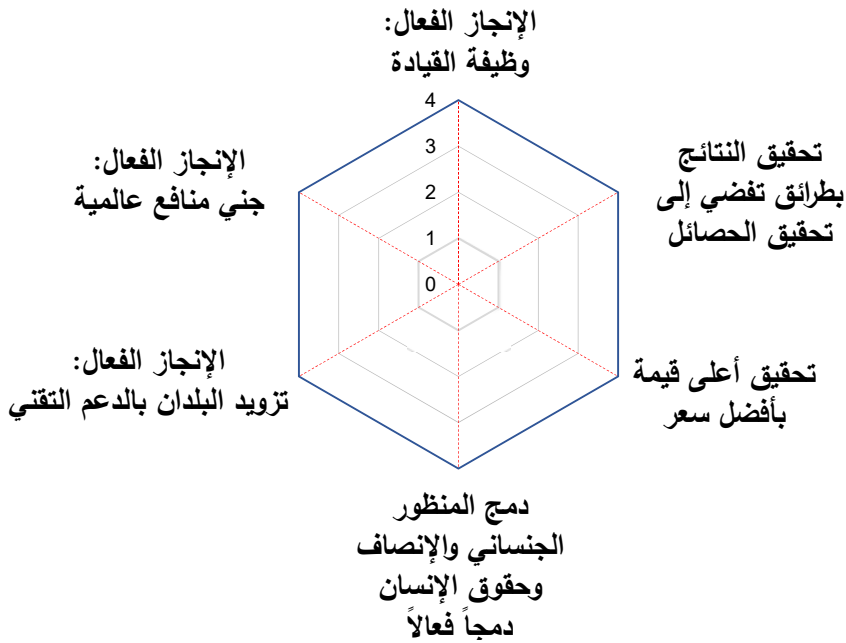


وباختصار، فإن الأبعاد الستة تشمل المجالات التالية:

- ألف: القيادة الفعالة  
 باء: توفير المنافع العالمية بفعالية  
 جيم: تقديم الدعم التقني الفعال على المستوى القطري  
 دال: دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان دمجاً فعالاً  
 هاء: ضمان تحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر  
 واو: تحقيق النتائج بطرائق تفضي إلى تحقيق الحصائل.

وسيُجرى تقييم لكل بُعد على مقياس مكوّن من أربع نقاط من ١ إلى ٤، ومن المقرّر الاتفاق على الوسوم المناسبة لتثبيتها على هذا المقياس. ويبين التقييم ما إذا كان يلزم تحسين الأداء أم لا لأنه مكوّن من مقياس رباعي النقاط (أي أنه مقياس اختيار قسري)، مقارنةً بغيره من المقاييس المؤلفة من ثلاث أو خمس نقاط يكون فيها التصنيف المتوسط غير حاسم.

وتكتسي إمكانية الاستفادة من بيانات الأداء أهمية أيضاً – ويُقترح أن يُستفاد في النهج المُتبّع من الرسوم البيانية السهلة الإتاحة بوصفها طريقة مرئية لعرض ما يُجرى من تقييمات بواسطة السجل المتكامل لقياس معدلات الإنجاز، وذلك كالتالي: جرى اختبار المخطط "الذي يتخذ شكل "شبكة عنكبوت" أو "رادار" واختياره لهذا الغرض على النحو الموضح أدناه.



## تحليل أبعاد الأداء الستة إلى سمات "محددة"

مثلما لوحظ فعلاً، فإن أبعاد الأداء الستة معدة لغرض تجسيد التحولات الاستراتيجية بالمنظمة وغيرها من الأولويات. ويناقش هذا القسم كل بعد من أبعاد الأداء هذه بمزيد من التفصيل، بما يشمل السبل المتبعة في مواصلة تحليل كل واحد منها إلى سمات محددة يمكن تقييمها.

ويتواصل إجراء الاختبارات التجريبية التي قد تفضي إلى إدخال بعض التحسينات على عناصر مختلفة، وخاصة معايير القياس.

ألف	القيادة الفعالة
<b>موثوقية المشورة</b>	
ألف ١-١	يسلم الخبراء المستقلون الخارجيون بالمشورة التي تسديها المنظمة على أنها مشورة موثوقة
ألف ٢-١	تتوافق المشورة المُسداة مع أحدث ما يُتاح من بيانات وممارسات
ألف ٣-١	ينظر أصحاب المصلحة الرئيسيون (الدول الأعضاء والشركاء في ما يدلون به من تعليقات) إلى المشورة التي تسديها المنظمة على أنها مصدراً مفيداً/ "سريعاً" لاستقاء المعلومات
ألف ٤-١	تواظب المنظمة على التواصل مع صناع القرار الرئيسيين بشكل متواتر وتوثق عرى مشاركتها في مناقشاتهم الرئيسية
ألف ٥-١	المشورة التي تسديها المنظمة مهمة ومتجاوبة وجيدة التصميم بما يتوافق مع السياقات ويلبي الاحتياجات على الصعيدين الوطني ودون الوطني
<b>إقامة التظاهرات</b>	
ألف ١-٢	إقامة التظاهرات الرئيسية بالوقت المناسب وتركيز أنشطتها بشكل جيد
ألف ٢-٢	ارتفاع معدلات المشاركة في التظاهرات المُقامة والانخراط فيها
ألف ٣-٢	إنشاء شبكات فعالة وصونها
ألف ٤-٢	بناء القدرات اللازمة في الشبكات/ العلاقات الرئيسية
ألف ٥-٢	التخطيط لإقامة التظاهرات وترأسها بفعالية
<b>التفاوض وإيجاد الحلول</b>	
ألف ١-٣	تتمتع المنظمة بوضع جيد يمكنها من أداء دور رئيسي في مجال التفاوض
ألف ٢-٣	تحقيق توازن جيد بين التحديات المُواجهة والنهوض المُتبعة فيما يخص المضي قدماً بمعالجة المسائل الحساسة
ألف ٣-٣	تحدد المنظمة خيارات وتُوجد حلول ممكنة تعزز تحقيق حصائل مجزية للجميع في المفاوضات الحساسة
ألف ٤-٣	تعمل المنظمة بطريقة شفافة وموثوقة ونزيهة
ألف ٥-٣	تفهم المنظمة جيداً احتياجات مختلف الشركاء والنهوض التي يتبعونها
<b>توجيه دقة جدول الأعمال</b>	
ألف ١-٤	تكفل المنظمة إدراج المشاكل الصحية في جدول أعمال التظاهرات الرئيسية التي يُدعى أصحاب المصلحة إلى حضورها
ألف ٢-٤	بإمكان المنظمة توجيه دقة برنامج العمل الصحي بفضل دورها المؤثر فيما يُجرى من مناقشات أثناء إقامة التظاهرات الرئيسية
ألف ٣-٤	تحدد المنظمة أهدافها بفعالية من إقامة التظاهرات الرئيسية وتؤدي دوراً مؤثراً في تخطيط إقامتها ضماناً لحضورها فيها وتأثيرها في مجرياتها
ألف ٤-٤	تحرص المنظمة على توقع ما ينشأ من مسائل بالوقت المناسب لتركز اهتمامها على أبرز ما ينشأ منها
ألف ٥-٤	تؤدي المنظمة دوراً فاعلاً وبارزاً في الإمساك بزمام ما يُعقد من جلسات في التظاهرات الرئيسية

ألف	القيادة الفعالة
	<b>تعبئة الموارد ومواعمتها</b>
ألف ١-٥	بمقدور المنظمة موازنة مصادر تمويل الميزانية مع الموارد البشرية تعزيزاً للقدرات
ألف ٢-٥	تستفيد المنظمة من القنوات المتاحة لتعبئة الموارد والدعوة إلى توفير اللازم منها
ألف ٣-٥	تُشر الموارد بفعالية على ما يُحدّد من أولويات رئيسية ضمن نطاق المتاح من موارد مُخصّصة ومرنة
ألف ٤-٥	موازنة مستويات التوظيف في المنظمة (من حيث الكم والنوع) مع احتياجات البلدان موازنة جيدة

باء	توفير المنافع العالمية بفعالية
	<b>استهلال توفيرها</b>
باء ١-١	تُؤمّن تغطية كافية لهذا المجال المعني بالمخرجات بفضل تحديد المنافع العالمية المُجمّعة من المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي
باء ٢-١	يُضطلع بعملية تحديد المنافع على نحو تشاوري وبما يتوافق مع خطط دعم البلدان (تجسّداً لأولوياتها)
باء ٣-١	تحرص المنظمة على موازنة الأولويات المُحدّدة مع الأولويات التنظيمية (غايات المليارات الثلاثة) ومعالجة المشاكل العالمية الناشئة في مجال الصحة العمومية؛ وإقامة صلات تربطها بالقرارات الصادرة عن جمعية الصحة العالمية؛ وعلى سدّ الثغرات التي تتخلّل البحوث
باء ٤-١	تستعرض المنظمة المنافع العالمية ذات الأولوية وتوحّدها وتتفق عليها عبر أنحاء مستوياتها الثلاثة
باء ٥-١	توائم المنظمة ما ينشأ من منافع عالمية أخرى مع الأولويات التنظيمية وتحقّق حصائل على المستوى القطري
	<b>استكمال توفيرها</b>
باء ١-٢	استهلال العمل بشأن المنافع العالمية ذات الأولوية في الوقت المناسب
باء ٢-٢	وضع خطط عمل واقعية من حيث التنفيذ
باء ٣-٢	تحديد معايير جودة مناسبة
باء ٤-٢	الانخراط في العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين/ الجمهور المُحتَمَل أن يستفيد من المنافع العالمية
باء ٥-٢	توفير المنافع العالمية ذات الأولوية بالوقت المناسب وضمن نطاق المُتَّفَق عليه من معلومات بشأن الموارد
	<b>جودتها</b>
باء ١-٣	تكتسي المنافع العالمية أهمية وتلبّي الاحتياجات المُحدّدة (بالمقر الرئيسي؛ المكاتب الإقليمية)
باء ٢-٣	توفير المنافع العالمية طبقاً لمعايير الجودة المُتَّفَق عليها
باء ٣-٣	تقدم المنافع العالمية إسهامات مفيدة في المناقشات المتعلقة بالصحة العمومية
	<b>الانتفاع بها ونتائجها</b>
باء ١-٤	تحديد أغراض الانتفاع (مؤشرات بشأن الانتفاع والحصائل)
باء ٢-٤	دمج أغراض الانتفاع في خطة الرصد والتعلم والتقييم
باء ٣-٤	تقييم القدرات الداخلية والخارجية على نقل المعارف المُستمدّة من المنافع العالمية وفهم هذه المعارف واستيعابها
باء ٤-٤	فعالية التواصل والنشر
باء ٥-٤	الرصد الفعال

جيم	تقديم الدعم التقني الفعال على المستوى القطري
<b>التخطيط وتحديد الأولويات</b>	
جيم ١-١	مواءمة الأولويات مع الخطط والسياقات الوطنية
جيم ٢-١	تحديد أولويات واقعية يمكن تحقيقها
جيم ٣-١	انخراط الشركاء الرئيسيين بفعالية في إجراءات تحديد الأولويات
جيم ٤-١	تحقيق الأولويات بتكلفة معقولة ضمن نطاق أغطية الميزانية
جيم ٥-١	إتباع إجراءات واضحة في مجال المتابعة
<b>بناء القدرات</b>	
جيم ١-٢	الاسترشاد بتحليل القدرات في إعداد التدخلات وتنفيذها؛ ونشر الاستراتيجيات لمعالجة أية مواطن ضعف موجودة
جيم ٢-٢	دمج المنقول من مهارات من المنظمة إلى الشركاء القطريين دمجاً هادفاً في النهج المُتبعة وتطبيقها بفعالية
جيم ٣-٢	النظر في إمكانية استدامة التمويل ومعالجتها بفعالية
جيم ٤-٢	تنفيذ تدخلات فعالة في مجال تمكين البلدان من تولي زمام أمورها بنفسها وصون قدرتها على ذلك
جيم ٥-٢	بناء قدرات الشركاء التنظيميين بفضل الاضطلاع بأنشطة تعلم فعالة
<b>مرحلة التنفيذ</b>	
جيم ١-٣	تقديم الدعم بما يتماشى مع الخطط والأغراض المحددة أصلاً، وبما يستوفي معايير الجودة ذات الصلة
جيم ٢-٣	تقديم الدعم بالوقت المناسب
جيم ٣-٣	تقديم الدعم في حدود الميزانية المُتفق عليها والإنفاق على تقديمه بفعالية
جيم ٤-٣	الاضطلاع برصد فعال على نحو متواصل في عملية تقديم الدعم
جيم ٥-٣	الاستفادة بفعالية من الموارد البشرية، بوسائل منها تعيين موظفين مؤهلين كما ينبغي والاستفادة بفعالية من الخبراء الاستشاريين وضمان تنمية قدراتهم المهنية
<b>التكيف وابتكار السبل الألمعية</b>	
جيم ١-٤	توجيه استجابات مناسبة التوقيت في مجالات كل من تصميم البرامج وتنفيذها ووضعها/ إعادة وضعها لما يطرأ من تغييرات على السياقات القطرية ولما يستجد من بيانات جديدة
جيم ٢-٤	الاستفادة من بيانات الرصد والتقييم لغرض الاستمرار في تحسينها ودمجها في القرارات المتعلقة بوضع البرامج
جيم ٣-٤	تعديل اتجاهات الاستفادة من الموارد البشرية وإعادة مواضعها استجابة لما يطرأ من تغييرات على السياقات السائدة/ بيانات الرصد
جيم ٤-٤	إعادة تخصيص الموارد المالية بطريقة مرنة في الحالات التي يلزم فيها تأييد القرارات المتعلقة بإنجاز الأعمال ووضع البرامج
جيم ٥-٤	الاستفادة بفعالية من تعليقات الشركاء القطريين لتحسين عملية صنع القرار دعماً للمنظمة
<b>الاستفادة من الشراكات</b>	
جيم ١-٥	الاتفاق بوضوح مع الحكومات والشركاء القطريين على المقاصد والأهداف والنهج المشتركة
جيم ٢-٥	الاتفاق بوضوح على الميزات النسبية والأدوار بما يتماشى مع الولايات المُتفق عليها، والتي يُسترشد بها بعد ذلك في تقسيم العمل بطريقة فعالة
جيم ٣-٥	مواظبة الشركاء على التواصل فيما بينهم بفعالية، بما يشمل تواصلهم على مستوى القيادة العليا، سواء بطرق رسمية أم أخرى غير رسمية
جيم ٤-٥	تبادل المعلومات بفعالية في إطار القرارات المُتخذة والنتائج المُحققة من تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج
جيم ٥-٥	تقديم الدعم المتبادل ضماناً لوضع برامج مشتركة، عند الاقتضاء، والاستفادة بشكل حافز من الموارد لدعم الشركاء وتيسير سبل الوصول إلى نقاط الدخول وفقاً للأدوار والميزات النسبية

دال	دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان دمجاً فعالاً
	<b>البيّنات والتحليلات المتعلقة بالمنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان</b>
دال ١-١	تصنيف البيانات المتعلقة بالصحة بحسب الجنس
دال ٢-١	تصنيف البيانات المتعلقة بالصحة بحسب متغيرين آخرين على الأقل
دال ٣-١	تحليل البيّنات القائمة حالياً عن العقبات التي تعترض سبيل إيتاء الخدمات الصحية والمعوقات التي تواجهها فئات محدّدة من السكان في الحصول على الخدمات
دال ٤-١	جمع البيّنات، عند اللزوم، لسدّ الثغرات المتعلقة بالعقبات المُواجهة
	<b>تقليل أوجه الإجحاف</b>
دال ١-٢	دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان كما ينبغي في البرامج لتقليل أوجه الإجحاف والممارسات التمييزية والفوارق المشهودة في الحصائل الصحية، وتحسين نوعية تلك البرامج
دال ٢-٢	"لا يُطرق أي موضوع يتعلق بنا من دون إشراكنا فيه": تعزيز مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية على نحو هادف في عمل المنظمة ودعم مشاركتهم فيه
دال ٣-٢	إحراز تقدم في تقليل أوجه الإجحاف الرئيسية المستهدفة وفقاً لدور المنظمة وولايتها وإسهاماتها المُتفق عليها
	<b>المساءلة عن دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان</b>
دال ١-٣	تيسير إتاحة البيّنات والبيانات للجمهور عن المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان
دال ٢-٣	المساءلة بوضوح عن دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان في مجالات البرامج، وإنفاذ هذه المساءلة
	<b>الإدارة - القدرات والموارد اللازمة لدمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان</b>
دال ١-٤	اتباع طريقة منهجية وفعالة في بناء القدرات اللازمة لدمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان
دال ٢-٤	تخصيص موارد كافية لمجالات البرامج تنفيذاً لما ورد ذكره أعلاه على كل واحد من مستويات المنظمة الثلاثة
دال ٣-٤	الاضطلاع بدور قيادي فعال وبارز تحديداً بشأن دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان في مجالات البرامج
دال ٤-٤	طرح مسألة الوعي بالمشاكل المتعلقة بالمنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان وفهم هذه المشاكل على المستوى اللازم دعماً لتنفيذ ما ورد ذكره أعلاه

هـ	ضمان تحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر
	المفهوم العام لتحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر
هـ ١-١	(تزويد البلدان بالدعم واستفادتها من المنافع العالمية) بفعالية بما يتناسب مع الموارد المستخدمة
هـ ١-٢	تحقيق الإنصاف (استناداً إلى دمج المنظور الجنساني والإنصاف وحقوق الإنسان وسائر البيانات ذات الصلة) بما يتناسب مع الموارد المستخدمة
هـ ١-٣	الاقتصاد في اقتناء المشتريات واتخاذ القرارات المتعلقة بالتوظيف والاستفادة من المدخلات، بما يشمل السفر
هـ ١-٤	تحقيق الكفاءة - تقييم التدخلات المنفذة بوصفها كفوءة من حيث استخدام الموارد/ عالية المردودية
	الخيارات المتاحة للتحفيز على تحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر
هـ ٢-١	جمع المعلومات وتحليلها لتحديد الفرص المتاحة لتحسين إمكانات تحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر
هـ ٢-٢	متابعة الإدارة للأمر من خلال اتخاذ إجراءات محددة تذلّ العقبات وتسدّ الثغرات التي تقلّل فرص تحقيق أعلى قيمة بأفضل سعر
هـ ٢-٣	تصميم نظم وعمليات/ إعادة تصميمها حسب اللزوم تحسيناً للكفاءة
هـ ٢-٤	الاسترشاد في إتاحة الخيارات الإدارية بالبيانات المتعلقة بالتكاليف النسبية والسعي مباشرة إلى زيادة المردودية
	التوقيت المناسب
هـ ٣-١	تقديم دعم إيجابي يسرّع وتيرة التنفيذ بفضل اتخاذ إجراءات مؤسسية (من نظم إشراك الموظفين في العمل، وشراء مدخلات المشاريع، وصرف المدفوعات، والترتيبات اللوجستية، وما إلى ذلك)
هـ ٣-٢	حرص القيادة على ضمان اتخاذ قرارات مناسبة التوقيت تسهلاً لوضع الخطط الاستراتيجية وحسم المشاكل الرئيسية، حسب اللزوم
هـ ٣-٣	تخصيص الموارد بطريقة مناسبة التوقيت إفساحاً للمجال أمام وضع برامج كفوءة وتنفيذها
هـ ٣-٤	الاضطلاع بعمليات الشراء بطريقة مناسبة التوقيت دعماً لإنجاز الأعمال
هـ ٣-٥	اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوظيف والتعيينات بطريقة مناسبة التوقيت دعماً لتنفيذها
	الموارد المرنة
هـ ٤-١	إقامة هياكل تنظيمية وتهيئة كوادر موظفين تكفل الاستمرار في موازنة الموارد البشرية والمالية مع الوظائف الرئيسية وتعديلها على هذا الأساس
هـ ٤-٢	بذل جهود في مجال تعبئة الموارد تتوافق مع الولايات الأساسية والأولويات الاستراتيجية
هـ ٤-٣	يمكن اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد على المستوى المناسب، بما يشمل إزالة طابعها المركزي، عند اللزوم
هـ ٤-٤	تحقيق توازن مناسب بين الموارد المرنة والموارد المخصصة في ما يُجرى من مناقشات مع المانحين
	إدارة المخاطر وتخفيف وطأتها
هـ ٥-١	تحديد المخاطر الأساسية في المجالين الاستراتيجي والتنفيذي بناءً على تحليل عالي الجودة لبيئة العمل
هـ ٥-٢	وضع استراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر موضع التنفيذ يفهمها الموظفون جيداً
هـ ٥-٣	المواظبة على رصد المخاطر على المستوى المناسب داخل المنظمة
هـ ٥-٤	معالجة المخاطر المؤثرة بشدة على العمل بواسطة اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير تخفّف وطأتها

واو	تحقيق النتائج بطرائق تفضي إلى تحقيق الحصائل
	<b>مؤشرات النتائج - اختيار مؤشرات مهمة من مؤشرات المخرجات والحصائل</b>
واو ١-١	المؤشر ١ مثل نسبة الولادات التي يشرف عليها عاملون صحيون مؤهلون
واو ٢-١	المؤشر ٢
واو ٣-١	المؤشر ٣
واو ٤-١	المؤشر ٤
واو ٥-١	المؤشر ٥
	<b>مؤشرات الأداء الرئيسية المطبقة في المكاتب الإقليمية/ القطرية</b>
واو ١-٢	مؤشر الأداء الرئيسي ١ - من المقرر استخلاصه من مؤشرات الأداء الرئيسية المطبقة حالياً بالمكاتب الإقليمية
واو ٢-٢	مؤشر الأداء الرئيسي ٢
واو ٣-٢	مؤشر الأداء الرئيسي ٣
واو ٤-٢	مؤشر الأداء الرئيسي ٤
واو ٥-٢	مؤشر الأداء الرئيسي ٥
	<b>النتائج المحققة بوقت مبكر/ الحصائل البرمجية</b>
واو ١-٣	مؤشر الحصيلة البرمجية ١ مثل زيادة كثافة القوى العاملة الصحية وتحسين توزيعها
واو ٢-٣	مؤشر الحصيلة البرمجية ٢ مثل تحسين توزيع القوى العاملة الصحية
واو ٣-٣	مؤشر الحصيلة البرمجية ٣
واو ٤-٣	مؤشر الحصيلة البرمجية ٤
واو ٥-٣	مؤشر الحصيلة البرمجية ٥
	<b>الإدارة القائمة على تحقيق النتائج</b>
واو ١-٤	يستند نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج إلى النهج المتبع في وضع البرامج والخطط
واو ٢-٤	تطبيق مبادئ الميزنة القائمة على توفير الموارد
واو ٣-٤	إنشاء نظم رصد فعالة وتنفيذها
واو ٤-٤	التخطيط لإجراء تقييم فعال للبرامج والتدخلات وإعطاء الأولوية لإجرائه والاضطلاع بإجرائه
واو ٥-٤	دمج البيانات المستمدة من الرصد والتقييم في أنشطة توفير الموارد ووضع الخطط وتنفيذها

= = =